جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

عنوان الرسالة

العولمة وأثرها على الحركة النسوية

إعداد

نسرين محمد الناصر

إشراف

الأستاذ الدكتور وليد سليم عبد الحي

حقل التخصص:الاقتصاد السياسي الدولي

2006/1/22م

العولمة وأثرها على الحركة النسوية

THE GLOBALIZATION IMPACT ON THE FEMINISIM MOVEMENT

إعداد

نسرين محمد الناصر

بكالوريوس لغة إنجليزية-جامعة اربد الأهلية،١٩٩٩م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد

السياسي الدولي في جامعة اليرموك،اربد-الأردن

أ.د. وليد سليم عبد الحي............................ رئيسا

أستاذ دكتور في العلاقات الدولية-جامعة اليرموك

د. بارعة النقشبندي ....عضوا

أستاذ مساعد في العلوم السياسية- جامعة الإسراء،

د. مسعود الربضي..............................عضوا

أستاذ مساعد في الفكر السياسي -جامعة اليرموك

د. محمد كنوش الشرعة..............................عضوا

أستاذ مساعد في العلوم السياسية-جامعة اليرموك

الإهداء

إلى روح الحبيبة التي تحلق حولي.......... إلى

ملهمتي............ أمي

الى من اكمل مشوار حياتي...... وصديق

دربي........ زوجي الحبيب بهاء

اهدي هذا العمل

شكر وتقدير

احمد الله العلي القدير الذي أعانني على إكمال هذا العمل ،ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور وليد سليم عبد الحي على تفضله بالأشراف على رسالتي،ولولا جهوده الطيبة لما استطعت إنجاز هذه الرسالة.كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتورة بارعة النقشبندي والدكتور مسعود الربضي والدكتور محمد كنوش الشرعة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى زوجي الحبيب المهندس بهاء الخصاونة الذي كان السند والداعم الرئيسي لي لإنجاز هذا العمل،وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين درسوني طوال مرحلة الماجستير والذين كان لهم الفضل في استزادتي من العلم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى زميلاتي وزملائي طلبة قسم الاقتصاد السياسي لسؤالهن عني ومتابعتهن لي طوال إعدادي لهذه الرسالة،واخص بالذكر الزميل عماد الشدوح والزميلة سوزان عفيفي، وموظفات عمادة البحث العلمي،أحلام العودات،خولة جرادات. وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير والتحية إلى موظفي وموظفات مجموعة شاهين للأعمال والاستثمار وأخص بالذكر رئيس مجلس الإدارة – المدير التنفيذي للمجموعة – خالد شاهين المحترم، ومدير الموارد البشرية والتطوير المؤسسي عبد المبين زيتون، والصديقة مديرة شؤون الموظفين دينا قناش، ونائب الرئيس الإداري السيد مصطفى النعسان وذلك لمتابعتهم لي وسؤالهم عني أثناء إعداد هذه الرسالة، إليكم جميعاً اهدي هذا العمل المتواضع.

فهرسة المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

الناصر،نسرين محمد .اثر العولمة على الحركة النسوية.رسالة ماجستير-جامعة اليرموك،2005(إشراف أ.د.وليد عبد الحي).

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العولمة على الحركة النسوية،وتناولت الدراسة مؤشرات العولمة ومؤشرات الحركة النسوية في خمسة عشر دولة،تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب درجة عولمتها،واستخدمت الباحثة المناهج العلمية التالية،المنهج الكلاني ،من خلال التركيز على دراسة النظام الدولي كوحدة واحدة.والمنهج التاريخي،كما استخدمت الباحثة المنهج الإحصائي،وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين مؤشرات العولمة كمتغير مستقل ومؤشرات الحركة النسوية كمتغير تابع.وكانت النتائج على النحو التالي

1. بينت الدراسة أن أثر مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي على التمكين الاقتصادي للمرأة من الناحية العملية والنظرية يختلف من منطقة إلى منطقة في دول العينة، ففي الدول ذات مستويات الدخل المرتفعة ساهمت العولمة والانفتاح التجاري في تقليص التفاوتات الجنسية في التعليم والصحة التغذية،لكن في الدول النامية فأن النمو الاقتصادي السريع الذي يحدث نتيجة العولمة زاد الطلب على الأيدي العاملة للمرأة في القطاعات الخدمية(التي تمتاز بانخفاض مستوى المهارات والأجور وارتفاع ساعات العمل).

2. بينت الدراسة أن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات لم تساهم بشكل فعال في زيادة تمكين المرأة، فهو ما زال مقتصرا على الدول المتقدمة ، و27% فقط من النساء تستخدم الإنترنت في الدول النامية،ونتيجة وقوع المرأة في اسفل القائمة في امتلاكها للتعليم والدخل المنخفض،فقد كانت اكثر الخاسرين من عملية تداعي دول الرفاهية، جراء سياسة إعادة الهيكلة.

3. في ما يتعلق بالمؤشرات السياسية فأن العولمة ساهمت في زيادة المنظمات الدولية غير الحكومية، مما عمل على توسيع دائرة قضايا المرأة، ونقلها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي،وتمكنت الحركة النسوية في ظل العولمة من إدماج منظور النوع الاجتماعي في العلاقات الدولية، وتمكين المرأة سياسيا، من خلال بناء منظمات وشبكات نسائية قوية، مستخدمة مؤسسات دولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لتعمل على زيادة مشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار السياسي .

إن هذه النتائج لا تتوافق في جزء منها مع فرضية الباحثة من وجود علاقة طردية بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الحركة النسوية.

الكلمات المفتاحية: العولمة،مؤشرات العولمة،قياس العولمة،الحركة النسوية،مؤشرات الحركة النسوية،قياس مؤشرات الحركة النسوية.

ABSTRACT

ALNASER, NISREEN,MOHAMMED, THE IMPACT OF GLOBALIZATION EFFECT ON THE FEMINISIM MOVEMENT, MASTER STUDY, YARMOUK UNIVERSITY2005,SUPERVISOR, PROFF-DR WHALED SALEEM ABDEL HAI

The study aimed at exploring the effect of globalization on the feminine movement . the study discussed examples on globalization and the feminine movement in 15 countries. they were divided into 3 groups according to the extent of globalization. the researcher used the following scientific approaches: the quantitive approach through focusing on studying the global system as a single unit; the historical approach and the statistic approach . the study supposed the existing of a positive relation between globalization indicators as an independent variable and the indicators of the feminine movement as a subordinate variable exactly as the following:

1. The study has cleared that the indicators of financial and economical integration on the economical satisfaction for woman according to the practical and theoretical states differs from one region to another in the countries of the specimen .globalization and outdoor trading activity in decreasing of the rational differences in education, health and nutrition in the high income countries. otherwise, the rapid economical development in the developing countries as a result of globalization has increased the demand on the feminine working force in services sectors that are distinguished for the low skills and incomes and the rise in the working hours.

2. The study has cleared that the indicators of the information technology didn't contribute effectively in enhancing

the position of the woman ; it is still restricted to the advancing countries . 27% of woman use the Internet in the developing countries. the woman was the biggest loser from the retreating of the luxurious countries in the process of reconstructing because she is positioned in the lowest point of the list of education and income.

3. As for the political indicators, globalization has contributed in the increasing of the number of the private international organizations; this in turn has led to the widening of woman case cycle and moving it from the domestic level to the international one. the feminine movement has managed by means of globalization from integrating the tone of social style in the international relations as well as enhancing the role of woman in policy through establishing strong feminine nets and organization using international institutions(like the international bank and the international fund bank) to work on increasing her effective participation in the processes of making the political decision.

4. These outcomes don't partially come with the researcher's hypothesis that states the existing of a positive relation between the indicators of globalization and the indicators of the feminine movement.

key words : globalization, globalization indicators, globalization measuring, feminine movement, feminine movement indicators, and feminine movement indicators measuring

أولا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من محاولة ربط (مؤشرات العولمة) كظاهرة جديدة من ناحية، بمؤشرات الحركة النسوية من ناحية أخرى، لمعرفة الأمور التالية:

1- التعرف على معنى العولمة ومؤشراتها ،ومعنى النسوية ومؤشراتها، كظاهرة وكوجود بشكل أكثر وعياً وأدق فهما لما نسمعه أو نشاهده ،والوقوف على أهداف وآليات وأنشطة قوى العولمة. من خلال كشف العلاقة التي تربط بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الحركة النسوية

2- فهم ظاهرة العولمة وأبعادها المستقبلية خصوصاً على الحركة النسوية، والكشف عن مخاطر ومحاسن الانعكاسات المختلفة للعولمة على مسيرة الحركة النسوية.

3- التعرف على القضايا التي رافقت الحركة النسوية.

4- نقص الدراسات التي تربط العولمة بالحركة النسوية.

ثانيا: مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في التطور الملحوظ الذي شهدته الحركة النسوية في الآونة الأخيرة على صعيد زيادة مشاركتها السياسية في السلطة (التنفيذية، التشريعية والقضائية) فضلاً عن مشاركتها الاقتصادية في المنظمات غير الحكومية والأعمال الإدارية والفنية والمهنية وتمكينها اقتصادياً،وزيادة مشاركتها الاجتماعية في الاتحادات والتجمعات النسائية والجمعيات التطوعية، وبالتالي نقل قضاياها دون أن يقتصر على حدود دولة معينة .

ثالثا:تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الكثيرة التي ستحاول الدراسة الإجابة عليها:

1. ما هي أسباب تطور الحركة النسوية ؟! ولماذا خرجت المرأة من حيز مجتمعها المحلي إلى المجتمع الدولي؟!

2. هل هناك علاقة بين التغيرات السريعة التي أحدثتها ظاهرة العولمة وبين ذلك التطور الذي أصاب الحركة النسوية ؟! وهل زيادة اتجاه عولمة المجتمعات يؤدي إلى مزيد من مشاركة المرأة أم يؤدي إلى إضعاف هذه المشاركة ؟!

3. هل جاءت ظاهرة العولمة مواتية للحركة النسوية أم مضادة لها؟!. وهل ساهمت العولمة في تعديل التشريعات القانونية لصالح المرأة؟! أي ما مدى استفادة المرأة من عولمة القانون؟!

4. هل ساهمت العولمة في إعادة النظر في أدبيات العلاقة الدولية وصياغتها استناداً لثنائية الذكورة والأنوثة؟!

رابعا: فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في وجود علاقة طردية بين مؤشرات العولمة كمتغير مستقل ومؤشرات الحركة النسوية كمتغير تابع، وتفترض الدراسة أن هذه العلاقة علاقة طردية موجبة، أي كلما زادت مؤشرات العولمة زاد مؤشر معدل المشاركة في الحركة النسوية على كافة الصعد .

خامسا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية: -

أ- المنهج الكلاني[1]: تركز الدراسة على دراسة النظام الدولي كوحدة واحدة،فالظواهر جميعها مترابطة ومتكاملة وأن مجموع تفاعلاتها أكبر من أجزائها.

ب-المنهج التاريخي: بهدف معرفة التطورات التاريخية التي أدت إلى بروز الحركة النسوية ومعرفة التغيرات الكمية المرتبطة بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة ،في ظل العولمة وتأثيراتها المختلفة على الحركة النسوية.

ت-المنهج الإحصائي: من خلال تحليل الأرقام والمؤشرات الكمية المتعلقة بمعدلات التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة، وربطها بمؤشرات العولمة، بهدف معرفة اتجاه هذه العلاقة،ويتم ذلك من خلال دراسة كمية لعينة من الدول وعددها خمسة عشر دولة،تمثل مختلف قارات العالم .

سادسا: عينة ومجتمع الدراسة

قسمت عينة ومجتمع الدراسة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: الدول ذات العولمة المرتفعة وتشمل (ايرلندا ،السويد، هولندا، المغرب،سيريلانكا)

[1] عبد الحي،وليد،تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية،الجزائر،مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،الطبعة الأولى، 1994،ص53

المجموعة الثانية: الدول ذات العولمة المتوسطة وتشمل(الدانمارك،هنغاريا، أوغندا جنوب أفريقيا، النرويج)

المجموعة الثالثة: الدول ذات العولمة المنخفضة وتشمل (فنلندا ،مصر ،تركيا ،السعودية ايران)

وقامت الدراسة باستخدام العينة القصدية من خلال اختيار الدول الاسكندنافية باعتبارها الدول الأكثر عولمة والأكثر تمكينا للمؤشرات الجندرية،فيما تم اختيار باقي الدول من مختلف القارات لاعطاء مؤشر صادق عن عولمة الحركة النسوية.

سابعا:الدراسات السابقة

إن معظم الدراسات السابقة التي تحدثت عن أثر العولمة على الحركات النسوية ،استخدمت الأسلوب الوصفي في ذلك، إلا أن هذه الدراسة تستمد تميزها من استخدامها الأسلوب الكمي في معرفة أثر العولمة على الحركة النسوية،وفيما يلي أهم الدراسات التي ربطت بين المتغيرين.

أولا:دراسة أثر التجارة الدولية على النوع الاجتماعي: صورة واقعية عن العولمة والفقر (1)

تناولت الدراسة أثر التجارة الدولية،وميكانزمات التجارة في ظل العولمة، على التمكين الاقتصادي للمرأة ،حيث قامت الدراسة بدراسة حالات واقعية في دول أفريقيا جنوب الصحراء،لتبين الدراسة أن تأثير التجارة متباين من دولة إلى أخرى، من الناحية العملية والنظرية غير واضح.

---

(1). Gender, International Trade and the trade policy review mechanism: conceptual reference points for unctad, globalization and poverty.2004

وبينت الدراسة أن سبب ذلك يعود إلى ضعف مستوى التعليم، وانخفاض المهارات المهنية والإدارية للمرأة،وخصوصا في الدول النامية،مما أدى إلى عدم استفادة المرأة من إيجابيات العولمة.

ثانيا:دراسة النوع الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات في الدول النامية[1]:-

بينت الدراسة أن التعليم يعتبر من أهم العوامل التي تترك أثرا في سلوك المرأة واتجاهاتها نحو العمل ،مما ينعكس في سلوكها الإنتاجي والإنجابي، فالمرأة المتعلمة تكون اقدر على فهم أساليب العمل الحديثة، واقدر على فهم التطور التكنولوجي المستخدم في كافة مجالات العمل وبالتالي فان تدريبها وتطويرها يترك أثرا واضحا على نمط تفكير المرأة، حيث يعزز مكانتها الاجتماعية، ويطور شخصيتها، ويجعلها اقدر على اتخاذ قراراتها، وخاصة القرارات المتعلقة بأسرتها، إلا أن تكنولوجيا المعلومات لم تساهم بشكل فعال في زيادة تمكين المرأة ،فهو ما زال مقتصرا على الدول المتقدمة.

ثالثا:دراسة المرأة والعولمة[2]:-

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات العولمة في زيادة التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة ،وبينت الدراسة أن التقسيم الدولي الجديد للعمل،ساهم في زيادة معاناة المرأة،فالمناطق النامية أصبحت أداة جذب للاستثمارات العالمية ذات الأجور المنخفضة، والمردود المرتفع وهو ما ساعد على توظيف النساء في المناطق الصناعية الجديدة،لكن على حساب بيتها وأسرتها ودخلها .

---

[1] Hafkin, Nancy, Taggart, Nancy, gender, information technology, and developing country: an analytical study.2004.www.usaid.gov/wid/pups.htm.

[2] كريستينا،فيشتريش،المرأة والعولمة،ترجمة سالمة صالح،منشورات الجمل،كولونيا-ألمانيا،2002.

رابعا:دراسة النسوية والاقتصاد السياسي الدولي[1] :-

تناولت الدراسة اثر العولمة الاقتصادية على التفاوتات الاقتصادية في العالم،وبينت الدراسة أن مستويات الدخل المرتفعة وانخفاض مستوى الفقر هي ثمرة وفوائد العولمة والانفتاح التجاري،حيث ينزعان إلى تقليص التفاوتات الجنسية في التعليم والصحة التغذية،ونظرا إلى نجاح التنمية الاقتصادية فقد استطاعت الأسر أن تكسب دخولا أعلى ويزداد الاستثمار في التعليم الجيد للمرأة، لكن ذلك لا يحدث في الأسر الفقيرة التي هي مجبورة على تخصيص فرص تعليمية للذكور فقط نظرا إلى محدودية ميزانيتها،كما إن النمو الاقتصادي السريع الذي يحدث نتيجة العولمة يمكن أيضا أن يزيد الطلب على الأيدي العاملة للمرأة فيعيد بذلك النساء إلى الوظائف.

خامسا: دراسة الإنترنت والنسوية والحركات الاجتماعي[2]:-

بينت الدراسة أن الإنترنت جعل العالم قرية صغيرة،وان استمرار الاتصال والتعاون أبقى القضايا النسوية قريبة لدى الجماعات، فالأخبار والحوار هو اكثر من ذي قبل مما يضمن انه عندما تكون هناك أوضاع تعمل ضد المرأة ،فان جمهورا اكثر من الناس يصبح اكثر علما بالموضوع،كما ساهم الإنترنت في أيجاد مجموعة من البدائل أمام المرأة، لتخاطب العالم عن قضاياها،كما ساهم في إعطاء المرأة صوتا ومنبرا تنطلق منها لأشكال مختلفة مرنة من النسوية،كما أن الإنترنت جعل المنظمات النسوية تستطيع التعريف بنفسها وتفرض حضورها في المنظمات الدولية مما أعطاها فرصة اكبر على تعبئة مستويات متنوعة من الجماهير.

---

(1) S. Whitworth, "Political Economy and the Changing Global Order, Theory as Exclusion: Gender & International Political Economy; Stubbs and Geoffrey R.D Underhill, 1999

(2) Vogt Christina: "The Internet, Feminism and Social Activism .http://www.makere.ac.ugwomen Studies,/gull/,20Papers,Vogt. Htm.5/21/2003.

مقدمة

في أواخر القرن العشرين ومع بداية انهيار الاتحاد السوفيتي ،تنامت ظاهرة العولمة *Globalization* لتطرح نفسها كإطار لنظام عالمي جديد ،فأصبحت تهيمن نسبياً على كثير من التفاعلات الدولية ،وبذلك أضحت من المفاهيم التي يتم ترديدها في كثير من الأبحاث والدراسات العلمية بشكل متكرر، باعتبارها ظاهرة عالمية تداخلت أبعادها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وبالتالي أصبحت تمثل الهاجس الأكبر الذي فرضته حركة العصر بمستجداتها التي تواكبت مع ثورة المعلومات، فأخذت العديد من التغيرات وإعادة تشكيل العالم بما يتناسب مع ملامح النظام العالمي الجديد والدولية والعالمية وغيرها من المصطلحات التي تحمل معنى ضمنياً للشمولية.

وفي ضوء هذه الدراسة تأتي العولمة لتفرض نفسها على الحركة النسوية وتقوم بإحداث التغيرات الجوهرية عليها، وهذا ما أثار جدلاً واسعاً تجاه مدى تأثير العولمة على الحركة النسوية، فهنالك الفئة المؤيدة للعولمة التي ترى أنها عملت على نقل قضايا الحركة النسوية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وإدماجها في نشاطات وسياسات ومنظمات دولية، وبالتالي إدخالها إلى مستوى العلاقات الدولية، فقد ساهمت مؤتمرات المرأة العالمية في تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في كافة ميادين المجتمع، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة فضلا عن تحقيق جوهر الحركة النسوية وهو تمكين المرأة *Women Empowerment* على كافة الصعد (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية...الخ) ، واعتبرت هذه الفئة العولمة أنها يمكن أن تكون ميكانيزم جديد للحركة للنسوية في التغلب على معاناتها على كافة النواحي والمستويات.

بالمقابل، وجدت الفئة المعارضة للعولمة *Anti-Globalization Group* في العولمة اتجاهاً متزايداً نحو إيقاف أو إبطاء الحركة النسوية وزرع العراقيل في طريقها من خلال تكريس مختلف أنواع العنف والتمييز ضد المرأة في معظم مجتمعات العالم، كالتباين في توزيع فرص العمل والدخول بين النساء والرجال الأمر الذي أضحت فيه المرأة أكثر تهميشاً وأكثر فقراً من قبل.

وعموما فان العوامل الثقافية-الاجتماعية،التي تتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأفراد ونظام السيطرة الأبوية داخل المجتمعات ومنظومة القيم والأنساق الثقافية،والعوامل الاقتصادية،التي ترتبط بعملية مشاركة المرأة العادلة للموارد الاقتصادية من عمليات الإنتاج والتوظيف في كافة القطاعات،والعوامل السياسية،التي ترتبط بعملية المشاركة أو عملية استبعاد المشاركة داخل مؤسسات الدولة المختلفة،والوصول إلى مؤسسات صنع القرار السياسي،ساهمت بشكل كبير في تقديم التفسيرات المتعلقة بالتغيرات التي أصابت الحركات النسوية في العالم ولها علاقة وثيقة مع العولمة.

الفصل الأول

العولمة

المبحث الأول : العولمة

تنطوي ظاهرة العولمة على جدل واسع، فمن الباحثين من يرى أنها ظاهرة قديمة تعود إلى أول تفاعل بين الأنساق الاجتماعية(المدرسة الأنثروبولوجية)،أي أنها ظاهرة طبيعية تمثل تاريخ التطور الإنساني،ومنهم من يعيدها إلى القرن الخامس عشر ويعتبرها ظاهرة مرتبطة بالنظام الرأسمالي ونتيجة طبيعية للتوسع في النظام الرأسمالي[1].

المطلب الأول: مفهوم العولمة:-

العولمة على حد تعبير روبرتسون هي مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني[2]، مما ينقل البشرية إلى اتجاه المجتمع الواحد وربما الحكومة الواحدة من خلال إزالة الحواجـــز الجغرافية بين الدول والشعـــوب ، فالأحداث والأفكار تنتشر بسرعة فائقة حول العالم وقدر الأفراد ومصيرهم وكذلك مصير المجتمعات تحدده التطورات التي تحصل بعيدا عن محيط حياتهم، غير أن هذه الفترة التاريخية من عمر البشرية وحــركـــة التطور الإلكترونـــي وتدفـــق المعلومات والمعرفة عبر الإنترنت نقلت فهمنا للعولمة من حالة الظاهرة الموجودة وغير المدركة إلى حالة الظاهرة الموجودة والمدركة معا[3] ،أي أن العولمة لم تعد تعني تكثيف

---

(1)جلال امين،العولمة والدولة،المستقبل العربي،بيروت-لبنان،السنة العشرون العدد228،شباط 1998،ص23-37 ،لمزيد من المعلومات حول المدرسة الانثروبولوجية انظر،شتراوس،كلود ليفي،العرق والتاريخ،ترجمة سليم حداد،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،1988،ص31

(2) روبرتسون،رونالد،العولمة:النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية،ترجمة احمد محمود،نورا أمين،القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة،الطبعة الأولى،1998،ص161.

(3) Belsi, Laurent: Rise of the Corporate Nation State, Christian Science, Monitor,10th of april2000.vol.92issue96,p1.

العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فحسب،بل تجاوزت إلى حالة الوعي والإدراك لهذه الحركة وهو ما يعني أن العولمة لها بعدان :البعد المادي الذي يشير إلى حقيقة انكماش العالم والبعد غير المادي وهو وعي الإنسان بهذا الانكماش[1]. ويعرف جدنز(Giddens) العولمة بأنها العملية التي تقوم بتكثيف العلاقات الاجتماعية التي تصدر عن عدد اكبر من الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية معينة ولكن بنفس الوقت مرتبطون بنظام عالمي اكبر،يربط الوقائع المحلية بالأحداث البعيدة جدا من خلال تأثير الثانية على الأولى والعكس، وقسم العولمة إلى مرحلتين هما: مرحلة الحداثة المبكرة،والحداثة المتأخرة بحيث تتكون الأولى من الاتجاهات الحديثة المبكرة وتكون العولمة مكونة من عدد من العمليات مثل التحول الاجتماعي،الانقلاب على التقاليد [2].

أبعاد العولمة:

تعتبر العولمة ذات أبعاد مركبة تشمل النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية

أولا: ةملوـــعلا الاقتصادية : تعني العولمة اقتصاديا، نظاما تجاريا عالميا مفتوحا تزول فيه العوائق الجمركية أمام حركة السلع والخدمات وخاصة منها رأس المال عبر الحدود الدولية، وتصبح فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، فتنتهي بذلك إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال[3]، وتتحول فيه قوى السوق إلى نظام اقتصادي عالمي تشارك في إدارته المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات عابرة القومية[4] ،ويـــعرف روبرت كوكس(Cox)

---

(1) السيد،يس،العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي،سلسلة دراسات شهرية،السنة3،العدد17،القاهرة-مركز الدراسات الاستراتيجية،1998،ص9

(2) Http:/www.sociologyonline.co.uk/global-essays/global giddens1.htm.28/7/2003.

(3) International Monetary fund, special issue on the fund, no.26, septemper1994.p1

(4) William K.Tabb, Globalization is a Special Issue; the power of capital is the issue, monthly review, vol.49.no2june1997.p20.

العولمة الاقتصادية بأنها اتجاه يشتمل على الإنتاج والتقسيم الدولي الجديد للعمل، وحركات الهجرة من الشمال إلى الجنوب والبيئة التنافسية التي سرعت هذه العمليات، وتدويل الدولة أي جعل الدولة أو الدول هيئات لعامل يتعولم[1] من خلال دمـــج اقتــصاديات الـــــدول ضـــمن إطـــار السوق العالمي، وفـــتح الحـــدود للبضـــائع والتـــداول التجاري دون قيود أو حواجز،واعادة هيكلة الاقتصاد العالمي صـــوب مـــزيد مـــن الحريـــة الاقتصادية ،وخصخصة الملكية العامة، أو جعل العالم سوقا حرة مفتوحة للجميع، فثـورة المعلومات قد حولت الاقتصاد العالمي من اقتصاد يعتمد على المعرفة إلى اقتـصاد يعتمـد على الاستخدام الكثيف لرأس المال وللعمالة.

ثانيا: العولمة السياسية :-

تعرف العولمة السياسية بأنها نهاية الحدود والجغرافيا،أي انتهاء الحدود السياسية وجعل العالم بلا حدود[2]،حيث أدت الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات إلى تهميش وتقليل أهمية حواجز الحدود والجغرافيا[3]، مما غير من مفهوم سيادة الدول ودور الحكومات ،بحيث أصبحت الحكومات غير قادرة على ممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق المعلومات وانتقال السلع والخدمات والأموال عبر حدودها[4]،فالدولة لم تعد وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أمن أفرادها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها،ورغم ادعاء الدولة بالقيام بهذه الوظائف والمسؤوليات والتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي لم تعد الدولة قادرة على ذلك[5]. وهي المسألة التي

---

(1) السيد،محمود،الهيمنة المعلوماتية والإعلامية وأثارها،الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مركز البحوث العربية الأفريقية-القاهرة،مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،مكتبة مدبولي،2004،ص196

(2) عبدالله،عبد الخالق،عولمة السياسة وسياسة العولمة،مجلة المستقبل العربي،بيروت،العدد287،نيسان2002،ص25

(3) إبراهيم،حسنين توفيق،العولمة،الأبعاد والانعكاسات السياسية،مجلة عالم الفكر-الكويت،العدد2 أكتوبر/تشرين أول،1999،ص194

(4) العامري،عصام،مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية،شؤون الأوسط،بيروت،العدد76،تشرين ثاني /نوفمبر1998،ص60.

(5) الجابري،محمد عابد،العولمة والهوية الثقافية:عشر اطروحات،العرب والعولمة،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ص297.

يمكن أن نطلق عليها تآكل دور الدولة من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية، ومن اسفل تتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لا وطنية ولا تتم بالارتباط بالإطار الوطني أو المحلي بل بالإطار الخارجي فتضعــف السيادة ، وتخترق الحـــدود وتتعرض الثقافة والاقتصاد والسياسة للغــزو المنظم أو غير الـمنظم[1].

ثالثا: العولمة الاجتماعية:

عرف شولت (Scholte) العولمة على أنها العمليات التي تجعل العلاقات الاجتماعية غيــر مقيدة بالمسافات والحدود[2] ، وتهدف العولمة الاجتماعية إلى مشاركة مؤسسات المجتمــع المدني والمنظمات غير الحكومية في صنع القرار، وتخلي الدولة عن دعم برامج الرعايــة الاجتماعية والصحية، وتراجع الإنفاق الحكومي على تلك الخدمات للمواطنين،وهو ما يعني زيادة التفاوت بين الأفراد والمجتمعات في دخولهم ،وفي ظل العولمة يــرى الــبعض،أن وجود قسمة جنسية واجتماعية للعمل، يكون التأثير فيه على النساء أكثر منه على الرجال، وهو ما يساهم في زيادة استغلال النساء واضطهادهن، فمثلا عندما تُلغى مجانيــة التعلــيم والصحة في العالم الثالث تكون الفتيات أول من يُسحب من الدراسة و من يُحرم من العلاج كما يتضررن بفعل موقعهن في سوق العمل، ويلغي التسريح من القطاع العمومي والتعليم والصحة و الإدارة عددا كبيرا من فرص عملهن، إن النساء أول مــن يــدفع ثمــن هــذه التحولات بتدهور شروط حياتهن وتضخيم عبء عملهن المجاني، فالعولمة ساهمت أيــضا

---

(1) امين،سمير،العولمة ومفهوم الدولة الوطنية،في الدولة الوطنية وتحديات العولمة،مركز البحوث العربية الأفريقية-القاهرة،مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،مكتبة مدبولي،2004،ص10

(2) Scholte, Jan aart, Globalization and Modernity, An deigo, Ca: Isa conrention,April 1995.p20

في إعطاء اهتمام اكبر في موضوعات وقضايا المرأة وتحقيق الحرية والعدل والمساواة بين الرجال والنساء.

رابعا:العولمة الثقافية :-

العولمة الثقافية هي مجموعة من الأنشطة الثقافية والإعلامية والفكرية التي تهدف إلى تكوين انساق من الاتجاهات السلوكية والقيمية، وأنماط من أساليب التفكير والرؤية الواحدة على المستوى العالمي[1]،تهدف إلى خلـق ثقافة وحضارة عالميـــة واحـــدة، من خلال تغييـــر القيم والعادات والتقاليـــد والأذواق، تبعـــاً لمـــا يريده المنتـــج ولمـــا تقتضيـــه سياســـة الســوق[2]،ممـــا سيؤدي إلى تكريـــس الاستهلاك لنـــوع معين مـــن المعارف والســـلع والبضائع. ففي العولمة الثقافية يتـم تكييف الثقافة بقصد نقل الأفكار والمبادئ ونشر المعلومات لكل الناس، ومـــن ثم صيـاغة ثقافـــة عالـــمية لها قيمها ومعاييرها لزيادة معدلات التشـــابه والتجانـس بين الجماعات والمجتمعات والمؤســـسات ومحاولة تشكيـل وعـــي ومفاهيـم عالمـية الطـــابـع.

ويرى البعض أن عولمة الثقافة من شأنها تنميط الثقافة المحلية خصوصا في ظل ارتباط جماعات النخبة في هذه الدول بتلك الثقافات[3]، مما يساعد على تقزيم الثقافات المحلية والفرعيـــة للمجتمعات غير الأوروبية، ويعتبر الكثيرين أن إشاعة الثقافة العالمية، على حســاب الثقافة الوطنيـــة والقومية تقـــع بالضرورة- في تناقض مع ثقافـــة الانتماء

---

(1) المشاقبة،عاهد،آثار ثورة الاتصالات والمعلومات والإعلام الفضائي الوافد من دول الشمال على دول الجنوب،المفرق-الأردن،الطبعة الأولى،2002،ص62.
(2) العامري،عصام،الثقافة والديموقراطية في مواجهة العولمة،شؤون الأوسط،بيروت،العدد88،تشرين أول/أكتوبر،1999،ص8
(3) Abhisit sen, the impact of American population culture in the third world, media Asia, vol.20.1993, p215

الوطنـــــــــي-مما تنتج تعدد الولاءات للأفراد والجماعات[1]،مما جعلها من الظواهر التي تهدد الأمن الثقافي والوحدة والهوية القومية داخل الإقليم الوطني للدولة.

خامسا:العولمة الإعلامية

إن من أهم مظاهر العولمة الإعلامية،كثافة التدفق الإعلامي والمعلومـــاتي عبـــر الحـــدود والذي لم يعد بمقدور أية دولة في العالم أن تمنعه،فتكنولوجيا المعلومات أتاحـــت الفرصـــة للأفراد والمجتمعات بالارتباط بالعالم الخارجي، بتكاليف اقـــل ،وبتـــسارع متزايـــد، ودون القدرة من الدول على التدخل أو الرقابة الفاعلة[2].ويمكن القول أن عولمة الإعلام ســـاهمت بفرض قيم معينة تخدم مصالح الاحتكـــارات الفـــضائية والإعلاميـــة الجديـــدة الغربيـــة والأمريكية،وهو ما أدى إلى ظهور أنماط قيم الاستهلاك السريع وتحويل الثقافات الفرعيـــة المحلية إلى مجرد ثقافات شعبية أو محلية تنتمي إلى التراث والتاريخ[3]، فثورة المعلومات والاتصالات قد أعادت تعريف مفهوم القوة،حيث اصبح امتلاك المعلومات وامتلاك التقنيات والأساليب الملائمة للتعامل معها بفاعلية،اصبح يمثل عنصرا هاما للقوة والتأثير سواء على مستوى الدول أو على مستوى الكيانات الأخرى من غير الـــدول[4]. كمـــا إنهـــا (عولمـــة الإعلام) ساهمت بنفس الوقت في توفير مجالا للتأكيد والتـــأثير بالثقافـــات الأخـــرى مـــع الاحترام التعددي والتنوع الثقافي [5].

---

[1] الجابري،محمد عابد،العولمة والهوية الثقافية،المستقبل العربي،البيروت،السنة21،العدد236،شهر10/1998، ص24.

[2] علي،نبيل،الثقافة العربية وعصر المعلومات،سلسلة عالم المعرفة-الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،العدد184،السنة1994.

(3) السيد،حسام الدين،التحيز في الاتصال الجماهيري والخروج من الدائرة،في عبد الوهاب المسيري(محرر)،إشكالية التحيز:رؤية معرفية ودعوى للاجتهاد،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،القاهرة،1998.

[4] ولترب،رستون:كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا:أفول السيادة،ترجمة سمير نصار،جورج خوري،عمان،الطبعة الأولى،1994.

[5] علي،نبيل،الثقافة العربية وعصر المعلومات،ص.

ولقد ساهمت ثورة المعلومات والإنترنت في جعل العالم قرية صغيرة، مما خلق مجموعة من البدائل أمام المرأة، لتخاطب العالم عن قضاياها،كما ساهم في إعطاء المرأة صوتا ومنبرا تنطلق منها لأشكال مختلفة مرنة من النسوية،كما أن ثورة الاتصالات والمعلومات جعل المنظمات النسوية تستطيع التعريف بنفسها، وتفرض حضورها في المنظمات الدولية مما أعطاها فرصة اكبر على تعبئة مستويات متنوعة من الجماهير[1].

[1] Vogt Christina: "The Internet, Feminism and Social Activism .http://www.makere.ac.ugwomen Studies,/gull/,20Papers,Vogt. Htm.5/21/2003.

المطلب الثاني: مؤشرات العولمة

تهدف مؤشرات العولمة إلى قياس درجة الاندماج الاقتصادي للدول، وذلك من خلال معرفة حجم حركة السلع والخدمات، وأنصبة مختلف الدول من حجم التجارة الدولية،كما تهدف هذه المؤشرات إلى معرفة حجم التدفقات العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ومعرفة التغيرات الكمية من حيث مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود الوطنية(المكالمات الدولية)،وكذلك البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية،وتحويلات المغتربين وغيرها من التحويلات المالية عبر الحدود،كما تبين مدى انتشار خدمة الإنترنت وعدد مستخدميها،وعدد الخوادم الآمنة المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات، وإجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت،كما تهدف المؤشرات إلى معرفة مدى ارتباط الدول من الناحية السياسية مع بعضها البعض.

و يمكن تقسيم مؤشرات العولمة إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

1- مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي

2- مؤشرات الارتباط التكنولوجي

3- مؤشرات الارتباط الشخصي

4- مؤشرات الارتباط السياسي

وسيتفرع عن كل مؤشر من هذه المؤشرات الرئيسية مؤشرات فرعية كما يتضح في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

مؤشرات العولمة الرئيسية والفرعية

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية		
مؤشر التكامل الاقتصادي والمالي	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	التجارة الخارجية
مؤشر الارتباط التكنولوجي	عدد مستخدمي الإنترنت	عدد خادمات الإنترنت	عدد الشبكات المزودة لخدمة الإنترنت
مؤشر الارتباط الشخصي	معدل السياحة	المكالمات الدولية	تحويلات العاملين
مؤشر الارتباط السياسي	معدل التمثيل الدبلوماسي للدولة	درجة مشاركة الدولة في مهمات إنسانية	عضوية الدولة في المنظمات الدولية

المصدر: A.T.Kearny,inc,global policy group and foreign policy magazine, measuring globalization foreign policy,jan/feb2003,issue122.www.foriegnpolicy.com,

أولا: مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي:

تهدف هذه المؤشرات إلى معرفة دور التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في تكامل الدول في الاقتصاد العالمي،وتتحدد هذا المؤشرات من خلال حجم التجارة العالمية, وحجم التدفقات العالمية المالية (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر (التدفقات المالية للسندات والأسهم في البورصات العالمية)

تم تقسيم مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي إلى ثلاثة مؤشرات فرعية

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها حركة رأس المال التي تؤدي إلى تملك المستثمر الأجنبي لنسبة لا تقل عن 10% من قيمة أصول المشروع[1]. ويتخذ الاستثمار الأجنبي نوعين هما:

أ- استثمار كامل:تملك المستثمر الأجنبي للمشروع كاملا من حيث الإدارة والتشغيل والتنظيم.

ب- استثمار مشترك: تملك المستثمر الأجنبي جزءا من المشروع،وقيامه بالمشاركة في التنظيم والإدارة مع المستثمر المحلي.

ويتم حساب المؤشر من خلال جمع رأس المال الداخل إلى الدولة زائد رأس المال الخارج من الدولة مقسوما على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

2. الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة : هي عبارة عن الاستثمار في البورصات المالية دون المشاركة في تملك المشاريع أو إدارتها،ويعتبر الاستثمار في البورصات المالية (شراء سندات الخزينة أو الأوراق المالية) استثمارا قصير الأجل ولفترة زمنية محدودة ويعتبر الاستثمار الأجنبي غير مباشر, عندما لا تتجاوز نسبته (10%) من حقوق المساهمين [2].

---

(1) ابو قحف, عبد السلام, اقتصاديات الاستثمار الدولي,الإسكندرية،المكتب العربي الحديث،طبعة ثانية،1994، ص21.

(2) السيد, عبد المنعم, الاستثمار الأجنبي في الأردن:حجمه وهيكلة واتجاهه وأثاره التنموية1970-1999,ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي الثاني بعنوان،اهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني،اربد-جامعة اربد الاهلية 9ايار,2001، ص2

ويتم قياس هذا المؤشر من خلال جمع قيمة السندات والمحافظ المالية المتدفقة إلى دولة ما مع قيمة السندات والمحافظ المالية المتدفقة من تلك الدولة مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

3. مؤشر التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يبين هذا المؤشر حجم التغير في تجارة الدولة مع الاقتصاد الدولي، ويعرف المؤشر بأنه" مجموع السلع والخدمات التي يتم تصديرها واستيرادها من والى الدولة ". ويتم قياسه من خلال مجموع الصادرات الوطنية من سلع وخدمات مضافا إليه مجموع الواردات من سلع وخدمات مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مؤشرات الارتباط التكنولوجي:

تهدف هذه المؤشرات إلى معرفة دور التكنولوجيا في ربط الدول والأفراد بالمجتمع العالمي وتنقسم إلى ثلاثة مؤشرات فرعية هي[1] :

أ- مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة مئوية من عدد السكان , ويتم قياسه من خلال قسمة عدد مستخدمي الإنترنت على عدد السكان.

ب-مؤشر عدد الشبكات التي تربط المشتركين في الإنترنت (Internet Hosts) ويتم قياسه كنسبة مئوية من عدد السكان لكل مليون مواطن.

ت-مؤشر عدد مزودي خادمات الإنترنت (Internet Servers)ويتم قياسه كنسبة مئوية بالنسبة لعدد السكان لكل مليون مواطن.

[1] A.T.Kearny, inc, global policy group and foreign policy magazine, measuring globalization foreign policy,jan/feb2003,issue122.www.foriegnpolicy.com,

ثالثا:مؤشرات الارتباط الفردي[1]:

تهدف هذا المؤشرات إلى معرفة عدد السياح القادمين والمغادرين,وعدد المكالمات الدولية, وحجم حوالات العاملين في الخارج,والدخل المكتسب من الاستثمارات الخارجية سواء للأفراد أو للدولة،وتتسم أهمية هذه المؤشرات في أنها مؤشر مهم في نقل الأفكار،والعادات،والتقاليد عبر الحدود,بالإضافة إلى معرفة دور الهجرات العمالية في تزويد الدولة بالعملات الصعبة الدولية،وتتشكل المؤشرات من:-

1.مؤشر عدد السياح القادمين والمغادرين,يتم قياسه من خلال مجموع السياح القادمين والمغادرين مقسوما على عدد السكان. ومن خلاله يمكن معرفة حجم الأموال التي ينفقها الأفراد خارج أوطانهم على السياحة والسفر.

2.مؤشر عدد المكالمات الدولية الصافية " مقاسا بالدقائق "لكل فرد، ويتم قياسه بجمع عدد المكالمات الدولية الصادرة والمكالمات الدولية الواردة" بملايين الدقائق " مقسومة على عدد السكان.

3. مؤشر الحوالات المالية للعاملين في الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعرف المؤشر بأنه"مجموع الحوالات المالية للعاملين في الخارج وفائض الأرباح من الاستثمارات المحلية في الخارج, ومقدار التعويضات المالية للعاملين من غير المقيمين إلى بلدانهم"[2].ويهدف ذلك لتبيان مدى ارتباط الأفراد اقتصاديا بمجتمعاتهم أو بغيرها من المجتمعات.

---

(1) Measuring Globalization. The global top20 AT. Kearny, Inc, global business policy council 2005,p55.www.foreignpolicy.com

(2) A.T.Kearny,inc,global policy group& foreign policy magazine, Measuring globalization,p60

و يتم قياس هذا المؤشر من خلال مجموع الحوالات المالية العاملين في الخارج, بما فيها تاضيوعت نيلماعلا وفائض الأرباح من الاستثمارات المحلية في الخارج, مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا : مؤشرات الارتباط السياسي .

تهدف هذه المؤشرات إلى معرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي من ناحية سياسية, ومدى الموافقة الدولية على سلوك الدولة في المنظمات الدولية من ناحية أخرى، من خلال المؤشرات التالية[1]:

1. مؤشر عدد السفارات الأجنبية الموجودة في كل دولة, ويتم معاملته كأرقام مطلقة[2] أثناء المقارنة بين الدول.
2. مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية, ويتم معاملته كأرقام مطلقة أثناء المقارنات بين الدول.
3. مؤشر حجم المشاركة في مهمات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الدولي مقارنة بعدد المهمات الفعلية التي تدخلت بها الأمم المتحدة.

وتهدف مجموعات الترابط الأربع إلى توضيح مدى تشابك البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما مع بقية العالم،وبالتالي التأكيد على مدى عمق ظاهرة العولمة،فكلما تبين أن حدة التشابك من خلال هذه الروابط أوثق وأعمق وأكثف،كلما كانت ظاهرة العولمة اكثر عمقا،والعكس صحيح.

[1] Measuring globalization. The global top20 AT. Kearny, Inc, global business policy council 2005,p55.www.foreignpolicy.com

[2] يتم حسابها كرقم مجرد لا يخضع للتعديل

المبحث الثاني:كيفية قياس مؤشرات العولمة

المطلب الأول:أوزان مؤشرات العولمة

قامت مؤسسة كيرني الدولية(AT. Kearny) المتخصصة في قياس مؤشرات العولمة بإعطاء أوزان نسبية لمؤشرات العولمة,في محاولة لتوحيد قيم المؤشرات المتباينة في أهميتها مقارنة بالمؤشرات الأخرى[1]. حيث اعتبرت أن المؤشرات الخاصة بالتكامل الاقتصادي والمالي هي المؤشرات الرئيسية التي تحرك درجة التكامل بين الدول،واعتبرت مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ماكينة هذه المحركات, لذلك تم إعطاؤها وزنا نسبيا أعلى من باقي المؤشرات, كما اعتبرت أن مؤشر المكالمات الدولية يعكس نفس الأهمية النسبية لنقل الأفكار والمعلومات خارج الحدود فتم إعطاؤه نفس الوزن النسبي[2].

أما المؤشرات المرتبطة بالتطور التكنولوجي فهي تتباين بشكل كبير جدا بين دول العالم ففي جنوب آسيا التي يسكنها 23% من سكان العالم تحتوي على أقل من 1% من مستخدمي الإنترنت, وشراء حاسب في دولة مثل بنغلادش يكلف ما يعادل أجر عامل لمدة ثمان سنوات[3] وتايلاند لديها من أجهزة الحاسب المحمول اكثر مما لدى أفريقيا،لذلك فقد تم إعطاؤها وزن الثلثين(3/2) مقارنة مع باقي المؤشرات, أما مؤشر التجارة الخارجية ومؤشر السياحة والسفر ومؤشر الحوالات المالية للعاملين فقد تم إعطاؤها وزنا نسبيا مقداره (1)،لأنها مؤشرات لا ترتبط بالعولمة فقط بل هي مؤشرات موجودة سواء كانت الدولة معولمة أو لم تكن،فهي مؤشرات مرتبطة بتطور الدولة اكثر من ارتباطها بعولمة الدولة.

---

(1) Lockwood, Ben, how robust is the foreign policy/Kearny index of globalization? CSGRworking paper No.79/01november 20001,www.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/wpapers/wp7901.pdf

(2) A.T.Kearny, inc, global policy group& foreign policy magazine, globalization: last hurrah, foreign policy, Jan/feb 2003,issue123, www.foreignpolicy.com

(3)تقرير التنمية البشرية, بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية, سنة 1999 ص38.

جدول رقم (2)

أوزان مؤشرات العولمة

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	الأوزان المعطاة لكل مؤشر	قياس المؤشر
التكامل الاقتصادي والمالي	حجم التجارة للدولة	1	الصادرات+الواردات من السلع والخدمات, كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	2	مجموع الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج من الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة(المحافظ المالية)	2	مجموع دخول وخروج راس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الارتباط الفردي	السياحة والسفر	1	عدد السياح القادمين والمغادرين كنسبة مئوية من عدد السكان
	المكالمات الدولية	2	عدد المكالمات الدولية الصادرة والواردة من العدد الكلي للمكالمات الدولية .
	حوالات العاملين المالية	1	حجم الحوالات المالية للعاملين في الخارج, كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل كذلك تعويضات العاملين, وعوائد استثماراتهم الخارجية .
الارتباط التكنولوجي	مستخدمي الإنترنت	3/2	مستخدمي الإنترنت كنسبة مئوية من عدد السكان
	شبكات التزويد	3/2	عدد الشبكات الإلكترونية لكل مليون مواطن
	عدد شبكات التزويد	3/2	عدد المزودات لكل مليون مواطن
الارتباط الفردي	عدد السفارات	أرقام مطلقة	عدد السفارات الموجودة في كل دولة
	مشاركة الدولة في مهمات إنسانية	أرقام مطلقة	حجم مشاركة الدولة في مهمات حفظ السلام مقارنة بعدد مهمات حفظ السلام الإجمالي
	عضوية الدولة في المنظمات الدولية	أرقام مطلقة	عدد المنظمات الدولية التي تنتسب لها الدولة

المصدر : Lockwood,Ben,How robust is the foreign policy/Kearny Index of globalization?, 2001,p5

المطلب الثاني:مجتمع الدراسة

أولا- تقسيم الدول المعولمة.

استنادا إلى دراسة (At.Kearny,inc,global policy group& Foreign policy magazine)[1] التي درست مؤشرات العولمة لعام 2005 في (62) دولة على مستوى العالم, للفترة من عام (1995-2003) يعادل الناتج المحلي الإجمالي فيها ما مجموعه (96 %) من الناتج الإجمالي للعالم، ويعادل عدد سكانها (85%) من أجمالي عدد السكان في العالم، قامت الباحثة بدراسة خمس عشر دولة.

أولا:استخدمت الدراسة العينة القصدية في تقسيم المجتمع الإحصائي للاعتقاد بأنها تمثل المجتمع الأصلي وقد تم التقسيم طبقا لدرجة العولمة في الدول حيث تم تقسيم الدول إلى ثلاث مستويات حسب درجة العولمة

1. دول ذات عولمة مرتفعة 2. دول ذات عولمة متوسطة. 3. دول ذات عولمة ضعيفة،وبناء على خطوة تقسيم دول العينة قامت الباحثة بعمل الجدول التالي والذي يبين أسماء وتصنيف الدول وترتيبها حسب مؤشرات العولمة.

أولا: مجموعة الدول مرتفعة العولمة:

يبين الجدول التالي مجموعة من الدول مرتفعة العولمة،وهي الدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى،في مؤشرات العولمة،من بين 62 دولة.

---

[1] AT. Kearny, inc,global policy group& foreign policy magazine,www.foreignpolicy.com

الجدول رقم (3)

جدول الدول مرتفعة العولمة خلال الفترة من(1995-2003)

الدولة	المؤشرات الرئيسية للعولمة	مركز الدولة	ترتيبها في كل المؤشرات
ايرلندا	التكامل الاقتصادي والمالي	1	1
	الارتباط الفردي	2	
	الارتباط التكنولوجي	14	
	الارتباط السياسي	11	
هولندا	التكامل الاقتصادي والمالي	3	4
	الارتباط الفردي	11	
	الارتباط التكنولوجي	8	
	الارتباط السياسي	14	
فنلندا	التكامل الاقتصادي والمالي	7	5
	الارتباط الفردي	15	
	الارتباط التكنولوجي	4	
	الارتباط السياسي	12	
الدنمارك	التكامل الاقتصادي والمالي	12	10
	الارتباط الفردي	8	
	الارتباط التكنولوجي	6	
	الارتباط السياسي	10	
السويد	التكامل الاقتصادي والمالي	10	11
	الارتباط الفردي	12	
	الارتباط التكنولوجي	9	
	الارتباط السياسي	8	

المصدر : AT. Kearny, inc, global policy group, measuring globalization. The global top20 2005,p57.www.foreignpolicy.com

يبين الجدول السابق أن دول هذه المجموعة هي الدول الأكثر عولمة، حيث تحتل المراتب العشر الأولى في مؤشرات التنمية البشرية(التعليم،العمر المتوقع،الدخل) وفي مؤشرات التمكين الجندري للمرأة،فايرلندا تحتل المرتبة الأولى عالميا في حجم التجارة الدولية،وفي

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة،وتحتل المرتبة الثانية عالميا في مؤشرات الترابط الشخصي، فيما تحتل المرتبة الثالثة عشر في مؤشرات التكنولوجيا،والمرتبة التاسعة عشر في التكامل السياسي[1]،فالتحويلات المالية للعاملين المغتربين باعداد كبيرة،ساهمت بشكل كبير في دمج اقتصاد ايرلندا بالاقتصاد العالمي، وتمتاز الدول الاسكندنافية في المجموعة الأولى بوجودها في المراكز الأحد عشر الأولى في مؤشرات العولمة، ففي عام 1998 بلغت نسبة سكان السويد الداخلين على شبكة الإنترنت 39% ،ارتفعت إلى 44% عام 2002 ،ورغم صغر حجمها، إلا أن وجود العمالة الماهرة فيها ساعد على نشوء شركات عالمية تستطيع التنافس في أي منطقة في العالم،وتتصدر فنلندا والنرويج قائمة الدول من حيث عدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسية للربط بشبكة الانترنيت، فيبلغ المتوسط فيها 70 خادما لكل 1000 نسمة ممن لديهم وصلات مباشرة للدخول إلى الإنترنت ،وتحقق هولندا منافع عديدة بسبب موقعها الجغرافي على مصب نهر الراين–من بين عوامل أخرى–فهو الذي يربط عددا من البلدان يصل نصيبها من حجم تجارة هولندا 75%.وفي حالات أخرى وإذا كان هناك إقليم يمثل درجة التحول نحو التكامل العالمي فهو الإقليم الاسكندنافي ،فقد حولت السويد وفنلندا والنرويج ثقلها التقليدي في مجالات الهندسة والصناعات التحويلية إلى المساهمة في طفرة تكنولوجيا المعلومات مع استمرار فتح أبوابها أمام تدفقات التجارة والاستثمار[2].

---

(1) Measuring globalization. The global top20 AT. Kearny, Inc, global business policy council 2005,p57.www.foreignpolicy.com.

(2) Measuring Globalization: Who's up, who's down? Foreign policy, Jan/Feb. 2003,Issue 134,p12.

ويوجد علاقة قوية بين درجة عولمة الدولة وترتيبها في مؤشرات الحرية الـسياسية ،حيـث تمتاز دول هذه المجموعة بارتفاع معدل الحرية السياسية فيها،حيث يبلغ متوسط دليلها للحرية السياسية 84% للفترة من عام 1994-م2002[1].

[1] Freedom House, Freedom in the world: The Annual survey of press freedom ranking, 1994-2002,new York: freedom house, 2002,www.freedomhouse.com

المجموعة الثانية:دول متوسطة العولمة

جدول رقم(4)

جدول الدول متوسطة العولمة خلال الفترة من(1995-2003)

الدولة	المؤشرات الرئيسية للعولمة	مركز الدولة	ترتيبها في كل المؤشرات
هنغاريا	التكامل الاقتصادي والمالي	21	26
	الارتباط الفردي	16	
	الارتباط التكنولوجي	29	
	الارتباط السياسي	26	
الفلبين	التكامل الاقتصادي والمالي	32	33
	الارتباط الفردي	20	
	الارتباط التكنولوجي	47	
	الارتباط السياسي	51	
أوغندا	التكامل الاقتصادي والمالي	50	38
	الارتباط الفردي	29	
	الارتباط التكنولوجي	60	
	الارتباط السياسي	24	
المغرب	التكامل الاقتصادي والمالي	54	47
	الارتباط الفردي	38	
	الارتباط التكنولوجي	54	
	الارتباط السياسي	55	
جنوب أفريقيا	التكامل الاقتصادي والمالي	45	49
	الارتباط الفردي	57	
	الارتباط التكنولوجي	35	
	الارتباط السياسي	36	

المصدر : AT. Kearny, Inc, global policy group, measuring globalization. The global top20 2005,p57.www.foreignpolicy.com

تمتاز دول المجموعة الثانية بعدم قدرتها على القيام بالاستراتيجيات اللازمة للتنمية من خلال مواردها المحلية، أو من خلال الموارد الأجنبية (مساعدات وقروض)

ولذلك فهي ما زالت بحاجة إلى صيغ دعم رئيسية من الدول المتقدمة، ومنافذ افضل لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية،فهي الدول التي تقوم اقتصادياتها منذ عام 1990 على برامج التصحيح الهيكلي والخصخصة، تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،ورغم الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها تلك الدول إلا أنها تعاني من ضعف مؤشرات الاستثمارات الأجنبية فيها،-باستثناء هنغاريا التي تتمتع بموقع جغرافي متميز في وسط أوروبا،بالإضافة إلى تمتع العمالة الموجودة فيها بالمهارات العالية، ويبين الجدول السابق أن دول هذه المجموعة تحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي،فأوغندا,تعتبر المنطقة الأقل تكاملا في الاقتصاد العالمي في المؤشرات التكنولوجية وتحتل المركز 60 من مجموع 62 دولة ،فهي لا تملك سوى محرك من محركات البحث للإنترنت لكل (1000),كما أنها الأقل عولمة،بسبب البيروقراطية الشديدة والفساد العالي النسبة,مما جعلها منطقة طاردة للاستثمارات الأجنبية[1].وفيما تعتبر المغرب الدولة الأكثر عولمة, ويعود السبب الرئيسي إلى الاستثمار الأجنبي في المشاريع التي تم خصخصتها من قبل الدولة وخصوصا قطاع الاتصالات[2]. ويبلغ معدل الحرية السياسية في دول هذه المجموعة 64% للفترة من عام 1994-2002م [3].

---

(1) Globalization last hurrah, foreign policy,Jan/feb 2003,Issue133pp5-12.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد , صندوق النقد العربي واخرون, سبتمبر, أيلول 2003, ص153

(3) Freedom House, freedom in the world: the annual survey of press freedom ranking,1994-2002,new York: freedom house,2002,www.freedomhouse.com

المجموعة الثالثة: الدول ضعيفة العولمة

جدول رقم(5)

جدول الدول ضعيفة العولمة خلال الفترة من(1995-2003)

الدولة	المؤشرات الرئيسية للعولمة	مركز الدولة	ترتيبها في كل المؤشرات
السعودية	التكامل الاقتصادي والمالي	49	41
	الارتباط الفردي	24	
	الارتباط التكنولوجي	43	
	الارتباط السياسي	59	
سيرلانكا	التكامل الاقتصادي والمالي	41	51
	الارتباط الفردي	34	
	الارتباط التكنولوجي	56	
	الارتباط السياسي	60	
تركيا	التكامل الاقتصادي والمالي	53	55
	الارتباط الفردي	49	
	الارتباط التكنولوجي	38	
	الارتباط السياسي	52	
مصر	التكامل الاقتصادي والمالي	58	60
	الارتباط الفردي	47	
	الارتباط التكنولوجي	53	
	الارتباط السياسي	49	
ايران	التكامل الاقتصادي والمالي	59	62
	الارتباط الفردي	62	
	الارتباط التكنولوجي	48	
	الارتباط السياسي	61	

المصدر: Business Policy ,Measuring Globalization. The global top20 AT. Kearny, Inc, global council 2005,p55.www.foreignpolicy.com

تمتاز هذه الدول بحاجتها إلى استراتيجيات خاصة لمكافحة الفقر(باستثناء السعودية وإيران) من خلال توفير أجواء مالية مناسبة لتطبيق مثل هذه الاستراتيجيات،كما تعاني دول هذه المجموعة، بالإضافة إلى المجموعة الثانية، من ضعف مؤسسات

المجتمع المدني فيها،وهو ما يحرمها من ثلاث استراتيجيات مهمة يقوم بها المجتمع المدني في دول المجموعة الأولى وهي:المساعدة في تصميم الاستراتيجيات، وتزويد الخدمات عبر المنظمات الأهلية والمنظمات القومية غير الحكومية،بالإضافة إلى مراقبة الحكومة في تأدية واجباتها[1]،كما أن دول هذه المجموعة تتصل بالاقتصاد العالمي عبر إنتاج سلع أساسية تقليدية قليلة لكن الأسعار العالمية المتقلبة والمتدنية في حالات كثيرة لمثل تلك السلع لا تعطي فرصة لتلك الدول للنمو الاقتصادي.

فرغم وجود ثروة النفط في إيران إلا أن غياب سياسة اقتصادية مدروسة وواضحة أدت إلى الركود الحاد في الاقتصاد الإيراني مما فاقم من مشكلة البطالة والتضخم كما تقع إيران في دائرة الادخار السلبي أي أنها تستخرج وتستهلك من مصادر ثروتها الطبيعية،اكثر مما تنتج سنويا[2] ،وبسبب ثورتها القومية الفارسية،وضعف علاقاتها مع الغرب ومحيطها الجغرافي،تعتبر الدولة الأخيرة في مؤشرات الارتباط السياسي وقبل الأخير في مؤشرات الارتباط الفردي،رغم امتلاكها مركزا متوسطا في مؤشر الارتباط التكنولوجي .

وتعتبر السعودية الدولة الاكثرعولمة في دول هذه المجموعة، حيث تحتل المرتبة الأولى في دول المجموعة بمؤشرات الارتباط الفردي،ومركزا منخفضا بمؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي،بسبب تركز معظم صادراتها على البترول ،حيث تقوم البنية التصديرية للسعودية أساسا على أرباحها القائمة على المنتجات البترولية،كما في معظم الدول العربية النفطية، فيما تحتل موقعا متأخرا جدا(مرتبة 59) في

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 2003،ص23

(2)مشكور ،سالم،مشكلات التنمية في إيران،شؤون الأوسط،بيروت،العدد101،شتاء2001،ص248

مؤشرات الارتباط السياسي،وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم مشاركتها في مهمات حفظ السلام الدولية،وانخفاض عدد السفارات الموجودة على أراضيها،حيث لم تكن تقيم علاقات مع كثير من الدول الاشتراكية سابقا.،فيما تعتبر مصر من الدول بطيئة التكامل مع الاقتصاد العالمي لاعتمادها على التصنيع الكثيف للأيدي العاملة .

وبشكل عام تعاني تلك الدول كما هو حال المنطقة العربية من ضعف المؤشرات التكنولوجية، حيث يمكن ل(2%) فقط من عدد سكان الوطن العربي من الدخول إلى الإنترنت، لقلة دخل الأفراد ،حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام (2003)حوالي (2750) دولار[1].وينخفض في دول هذه المجموعة معدل الحرية السياسية مقارنة بالمجموعتين السابقتين حيث يبلغ 48% فقط[2].

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي واخرون، ص14-15

[2] Freedom House, freedom in the world: the annual survey of press freedom ranking, 1994-2002,new York: freedom house, 2002.www.freedomhouse.com

تطبيق قياس مؤشرات العولمة[1]

جرى قياس مؤشرات العولمة للأعوام (1995-2003) باستخدام الأسلوب المعدل (Panel Normalization) عن طريق إعطاء أوزان نسبية مختلفة حسب أهمية المؤشر عكس طريقة قياس مؤشرات التنمية البشرية التي تعطي المؤشرات نفس الأوزان النسبية[2] وبالأسلوب التالي :

أولا:ترتيب القيم بين الصفر والواحد ،وإعطاء أعلى قيمة للمؤشرات الفرعية الرقم واحد وأقل قيمة الرقم صفر ،وهو ما يجعل القيم الناتجة تقع بين الصفر والواحد.

ثانيا: حساب نسبة التغير التي تحققها كل دولة من القيمة الدنيا إلى القيمة العليا(معبرا عنها كنسبة مئوية).حسب المعادلة التالية:

القيمة المعدلة= (نسبة التغير% - أدنى قيمة / أعلى قيمة- أدنى قيمة)

ثالثا:يتم ضرب الرقم الناتج بوزنه النسبي،لاستخراج القيمة النهائية لكل مؤشر،ثم يتم جمع الأرقام الناتجة لكل مؤشر,وتحديد ترتيب كل دولة بناء على المجموع الإجمالي الذي جمعته الدولة،ولتوضيح ذلك نفترض أن المتغير هو التجارة الخارجية,ونريد حساب رتبة الولايات المتحدة في هذا المؤشر,حيث كانت أعلى قيمة في الاستثمارات الأجنبية لسنغافورة عام(1995) هي (445%) والقيمة الأدنى لليابان عام (1996) هي (17%) وكان نسبة التغير في التجارة للولايات المتحدة هي (45%)وبالتالي فان القيمة التطبيقية المعدلة للولايات المتحدة هي (45- 17)/ (445- 17)= ؟, بعد ذلك يتم ضرب القيمة الناتجة بالوزن النسبي المعطى لمتغير التجارة الخارجية وهو (1).

---

(1) Lockwood, Ben, How Robust is the Foreign Policy/Kearny Index of globalization?,2001,p5 -10

(2)تقرير التنمية البشرية ,مفهوم التنمية البشرية وقياسها, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, مطبعة جامعة اكسفورد, 1992,ص12-15.

الفصل الثاني:النسوية

ركزت النسويات في تعريفها للمفاهيم المرتبطة بالجنوسة على ثلاث مفاهيم رئيسة واعتبرتها المدخل المناسب لتهيئة الأرضية المناسبة لدخول عالم المساواة بين الرجل والمرأة، وكتابة التاريخ من وجهة نظر نسوية بعيدا عن الهيمنة الذكورية

المبحث الأول : المفاهيم المرتبطة بالجنوسة

المطلب الأول:النسوية

لا يوجد مفهوم نسوية واحد يمكن لجميع النسويات تبنيه، بل يوجد مجموعة من المفاهيم النسوية التي تندرج ضمن مدارس عديدة وتعتمد على المعطيات الثقافية والاجتماعية المختلفة، وتحاول كل منها الإضاءة على الأسباب التي أدت إلى تهميش المرأة واستضعافها، وبلورة استراتيجيات لمواجهتها.

أولا: مفهوم النسوية

استعمل مفهوم النسوية لأول مرة في مؤتمر النساء العالمي الأول الذي عقد في باريس عام 1892 وعرف المؤتمر النسوية على أنها" الإيمان بالمرأة وتأييد حقوقها وسيادة نفوذها"[(1)]. وعرف قاموس اكسفورد للمصطلحات السياسية النسوية بأنها" الطريق للنظر إلى شؤون المرأة من خلال تحديد اتجاهاتها والنهوض بها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا والخروج عن النظام البطريريكي الأبوي السلطوي الذي يسيطر على المرأة"[(2)]،ورأت(Christine Sylvester) اشهر منظرات النسوية أن النسوية هي التيار "الذي يسعى نحو إعطاء صوت للمرأة في المجتمع الدولي،مع إدخال دور الجندر في العلاقات الدولية"[(3)].

---

(1) Jane, Mills, Women AND Words: Vocabulary of Culture and patriarchal society, London, virago press, 1991,p86-87.

(2) Lain McLean, oxford concise dictionary of politics, oxford university press, new yourk, 1996,p180-181.

(3) Vivienne, jabri, Feminist Theory and International Relation, International Relation and organization, International Affairs, vol71.issue1.jan/1995.p131. .

ثانيا: مفهوم الجنس(sex) والنوع الاجتماعي(*Gender*):

استخدم مفهوم الجندر في أدبيات العلاقات الدولية بشكل شائع في الآونة الأخيرة،حيث شكل التفريق بين الجنس و الجندر قاعدة وأرضية ثابتة للنسويات، و يركز جزء كبير من النظرية النسوية على تفسير البنية الاجتماعية-الطبقية، التي تحدد هذه الأوضاع و الأدوار، وتنتقد النسويات بشكل عام مقولة ثبات البنية الاجتماعية وطبيعتها، واعتمادا على ذلك فان أوضاع النساء متباينة ومتنوعة حسب العلاقات الاجتماعية للمرأة و الرجل في مختلف المجتمعات حسب الزمان و المكان [1].

يمثل مصطلح الجنس Sex الفروقات البيولوجية الطبيعية ما بين الذكر والأنثى وهي فروق تولد مع الإنسان ولا يمكن تغييرها ووجدت من أجل وظائف معينة [2].

أما مصطلح النوع الاجتماعي، أو الجندر *Gender Concept* فهو تعبير يشير إلى تنظيم اجتماعي يخص كلا من الذكورة والأنوثة لدرجة تجعل من الجنسين أشخاصا اجتماعيين يحملون في أنفسهم من المعاني التي يربطونها بأعمالهم الخاصة[3]، فمصطلح الجندر يركز على مساواة الرجل بالمرأة استنادا إلى الأدوار الاجتماعية التي يصنفها المجتمع بناء على منظومة من القيم والعادات والعلاقات الاجتماعية، وتصبح بعد مرور الوقت أمرا واقعا،أي أن الأدوار من صنع الإنسان[4].فالإدراك و الإعتراف بالفروقات البيولوجية و الاجتماعية بين الجنسين مبني على أن تلك الفروقات هي المرتبطة بالجنس كوصف بيولوجي،أما

---

(1) ديب،ثائر،النسوية مفهوم الجنوسة:المرأة بين الطبيعة والثقافة،مجلة الآداب،العددان3و4،المجلد2003،51،ص46-48

(2)الكاشف في الجندر والتنمية:حقيبة مرجعية،صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،مكتب غرب اسيا1999،ص10

(3) Christine Sylvester, Feminist Theory and Gender Studies Association Notes,www.csf.Colorado.edu/isa/section/stgs/femir.html.p32-38.

(4)دورة إدماج الجندر في مهارات القيادة والتخطيط،طاقم شؤون المرأة،مركز الدراسات النسوية،1995،ص7.

الفروقات الاجتماعية والطبقية فهي تلك الفرو قات التي ترتبط بالبنى والهياكل الاجتماعية كوصف للجندر.

وتعتقد النسويات أن الخصائص البيولوجية قد تكون ثابتة، ولكن العلاقات الاجتماعية المؤسسة في الثقافة المجتمعية هي قابلة لإعادة التشكيل[1]. ورغم ذلك، فليس من السهولة بمكان التغافل عن الفرو قات البيولوجية وحقائقها، ويكمن إجمالي الفرق بين الجنس والجندر معا كما يبين الجدول رقم 6

جدول رقم(6)

الاختلاف بين الجنس والنوع الاجتماعي(الجندر)

المتغير	الاختلاف
الجنس	يتحدد بالولادة
	يبين الاختلاف البيولوجي،ويتحدد بيولوجيا
	لا يمكن تغييره
الجندر	يحدده المجتمع ويبنى من خلال التنشئة الاجتماعية
	يختلف من مجتمع لاخر
	يمكن تغييره

المصدر:الكاشف في الجندر والتنمية:حقيبة مرجعية،ص10

للنوع الاجتماعي مجموعة من الأدوار التي يقوم بها الجنسان حسب ما حدده لهما المجتمع وغالبا ما ترتبط هذه الأدوار، بمجموعة من السلوكيات التي تعبر عن القيم السائدة في المجتمع. ودرجة قبول وتعزيز المجتمع لها منوط بمدى إجادة كل من الجنسين في القيام

---

(1) الخالد،كورنيلا،الكفاح النسوي حتى الان:لمحة عن النظريتين ألا نجلو-أمريكية والنسوية الفرنسية،الطريق،بيروت،العدد 2 ،مجلد55،السنة1996،ص56.

بالدور المنوط به. وتقسيم الأدوار بين الرجال والنساء يساعد في تقييم الجهود التي يبذلها كل منهما داخل الأسرة،وتلعب التركيبة الاجتماعية دورا مؤثرا في تحديد أدوار الرجال والنساء.وعموما فان المرأة تلعب ثلاثة أدوار رئيسية هي(1):

1. الدور الإنجابي: وتمثل هذا الدور في مسؤوليات حمل الأطفال،ورعايتهم والمسؤوليات العائلية الأخرى.
2. الدور المجتمعي: ويتضمن نشاطات تقوم بها النساء على مستوى المجتمع وغالبا ما تكون غير مدفوعة الأجر، مثل المشاركة في التنظيمات الثقافية والسياسية والمشاركة في الأعمال التطوعية الأخرى.
3. الدور الإنتاجي:ويتمثل العمل الإنتاجي في إنتاج السلع والخدمات القابلة للاستهلاك والتجارة وتقوم المرأة بتأديتها مقابل اجر نقدي،وهو يتضمن إنتاجا تسويقيا ذا قيمة تجارية تبادلية وكذلك إنتاجا معاشيا ذا قيمة انتفاع فعلية.

ويلاحظ أن الأدوار الاجتماعية الجنسية كما يحددها المجتمع لكلا الجنسين تختلف حسب النسق الثقافي من ثقافة إلى أخرى وفي الثقافات الفرعية داخل نفس الثقافة،كما تحدد الثقافة الدور الأنثوي والسلوك المطلوب للمرأة، وتحدد الدور الذكري السائد والمسيطر، والمجتمعات التقليدية تنصح المرأة دائما بان تتماشى مع المعايير الثقافية والاجتماعية التي تتماشى مع النسق الثقافي الموجود الذي حددته العلاقات الاجتماعية،حتى لا تصبح ناشزا في ظل ذلك.

(1)الكاشف في الجندر والتنمية:حقيبة مرجعية،ص21

ثالثا: مفهوم النظام الأبوي

تطلق كثير من المفكرات النسويات على منظومة اضطهاد النساء و السيطرة عليهن مصطلح النظام الأبوي[1].حيث يقوم النظام الأبوي على سلطة النظام العائلي والاجتماعي والأيدلوجي والسياسي، الذي يمارس فيه الرجال من خلال ذلك، ضغطا مباشرا، أو أنهم يحددون الأعمال التي يجب أن تقوم بها المرأة، ويضعونها في منزلة أقل من منزلة الرجل، تساعدهم في ذلك منظومة الشرائع والقوانين واللغة والتقاليد والتربية الاجتماعية وتوزيع العمل[2]حتى أصبحت النساء تعيش في دور محدد طبيعياً، مجرد جسد يستخدم في الإنجاب ورعاية الأطفال وخدمة البيت، ولا سبيل لتغيير ذلك الوضع لأن مؤسسات السلطة ــ التي تعتمد على السياسة والدين– ترفض تماما الاقتراب من الخطوط الأساسية للمؤسسة الذكورية التي تنظر إلى كل ما هو (مؤنث/نسوي) نظرة دونية، فلفظ الأنثى يستدعي على الفور وظيفتها الجنسية لوصف الضعف والرقة والاستسلام والسلبية[3].كما تهتم الحركة النسوية بقضية اضطهاد النساء و السيطرة عليهن من قبل الرجل، وتسعى إلى شرح أصل الاضطهاد و السيطرة على النساء وكيفية التغلب على ذلك الاضطهاد و السيطرة، وتبيان السلوك الاجتماعي و الهيكليات الاجتماعية التي تنتج و تشرع الاضطهاد و السيطرة،وللخروج من النظام الأبوي وتحقيق المساواة بين الجنسين ترى النسويات انه لابد من زعزعة دعائم النظام البطريكي (الأبوي) الذي جرى بناؤه منذ آلاف السنين، بطريقة تراتبية محددة للعلاقات بين الجنسين، تحولت فيما بعد إلى قناعات راسخة عند كل من النساء والرجال إلى حد صارت تبدو فيه السيطرة الذكورية طبيعية وبديهية.

---

(1)جامبل،سارة،النسوية وما بعد النسوية،ترجمة،الصدة،هدى،شامي،احمد،القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة،2002.

(2)على شبكة الانترنت،www.alwah.com/alwah17/alwah17-19.com

(3)الاعرجي،نازك،صوت الأنثى،سوريا،دار الأهالي،الطبعة الاولى1997،ص31

المطلب الثاني:مؤشرات الحركة النسوية

نعني بمؤشرات النسوية،مجموعة المعطيات التي يجري قياسها لتحديد الدور والمكانة التي تحتلها المرأة في الأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية،محليا أو إقليميا،أو دوليا.وقد أشار منهاج عمل مؤتمر بكين[1]،أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في كافة ميادين المجتمع، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. وفيما يلي أهم مؤشرات مشاركة تمكين المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وقد تم تقسيم مؤشرات الحركة النسوية إلى مجموعتين(انظر الجدول رقم7):

1. التمكين:ومؤشراته الفرعية هي التمكين السياسي والتمكين الاقتصادي
2. التنمية:ومؤشراتها الفرعية تتمثل في العمر المتوقع،والتعليم،والدخل،وسنعمل على توضيح هذه المؤشرات على النحو التالي:-

جدول رقم(7) مؤشرات الحركة النسوية

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية
أولا: مؤشر تمكين الجنوسة	مؤشر التمكين السياسي (المشاركة السياسية وصنع القرار
	مؤشر التمكين الاقتصادي(المشاركة الاقتصادية وصنع القرار
ثانيا: دليل التنمية المرتبط بالجنوسة	دليل العمر المتوقع عند الإناث
	دليل التعليم عند الإناث
	الدخل المكتسب المقدر للإناث

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2003، Undp منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،ص 240-243

[1] عقد في شهر ايلول عام 1995 في بكين، حيث أقرت 189 دولة ومنظمة غير حكومية،في هذا المؤتمر منهاج عمل دولي للنهوض بالمرأة والقيام بإجراءات فعالة لتحقيق المساواة والتنمية والسلم لجميع نساء العالم.

أولا: مؤشر تمكين الجنوسة (المؤشر العام) *Women Empowerment*

يعتبر مؤشر مقياس الجنوسة مؤشرا مركبا يقيس اللامساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: (1)

أ- المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي: من خلال معرفة النسبة المئوية لحصة كل من المرأة والرجل من المقاعد النيابية والوزارية للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية

ب- المشاركة الاقتصادية وصنع القرار الاقتصادي:النسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة في مناصب كبار المشرعين والإداريين والمديرين في المؤسسات الاقتصادية، والنسبة المئوية لحصتها من الأعمال المهنية والفنية .

ت- معدل الدخل ، من خلال معدل دخل المرأة للتعبير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية،واستقلالية المرأة في قرارها الاقتصادي.

ثانيا: مؤشر دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة(2).

يقيس دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة إنجازات المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،ويستخدم المؤشرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، لكنه يعطي صورة واضحة عن شتى أنواع اللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال،ويبين المؤشر انه كلما ازداد التباين بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية، انخفضت درجة البلد في دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة.

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، Undp منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،ص 352.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص 352.

ويهدف المؤشر إلى قياس عدم المساواة بين الجنسين ،في ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين هي[1]:

أ- العمر المتوقع عند الولادة

ب-معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

ت-معدل دخل الإناث .

[1]تقرير التنمية البشرية لعام 2003، UNDP منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،ص352،61

المبحث الثاني: قياس مؤشرات الجنوسة

المطلب الأول: قياس مؤشرات تمكين الجنوسه[1]

يتم حساب قياس تمكين الجنوسة من خلال الخطوات التالية:-

أولا:حساب النسبة المئوية للتمثيل البرلماني

تقيس النسبة المئوية للتمثيل البرلماني، التمكين النسبي للنساء في مجال مشاركتهن السياسية، وتحسب النسبة المئوية عبر تقسيم حصص الإناث والذكور حسب عدد السكان، ثم تبين الحصص المئوية للإناث والذكور في المقاعد البرلمانية

ثانيا: حساب النسبة المئوية للمشاركة الاقتصادية من خلال المؤشرين الفرعيين التاليين:

أ- النسبة المئوية للنساء في مناصب المشرعين والمسؤولين رفيعي المستوى والمديرين،ويحدد هذا المؤشر النسبة المئوية الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية بين الرجل والمرأة.

ب- النسبة المئوية للنساء في الوظائف المهنية والتقنية مقارنة بعدد الذكور.

ثالثا:حساب النسبة المئوية للدخل،بتقدير الدخل (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للنساء مقارنة مع الذكور.

رابعا: قياس تمكين الجنوسة

بعد حساب النسب المئوية للمؤشرات الفرعية الثلاث لتمكين الجنوسة، يُحسب تمكين الجنوسة بجمع القيم الناتجة مباشرة.

---

(1) لمزيد من المعلومات حول المعادلات الرياضية التي يتم استخدامها في قياس تمكين الجنوسة،انظر تقرير التنمية البشرية لعام 2003،ص240-243.

ثانيا: قياس دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

يعتبر دليل التنمية المتعلق بالجنوسة المعدّل غير المرجَّح للأدلة الثلاثة – دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي، ودليل التعليم الموزّع بالتساوي، ودليل الدخل الموزّع بالتساوي، ويتم إيجاد مؤشر دليل التنمية المتعلق بالجنوسة من خلال الخطوات التالية:

أولا: يحسب دليل العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث.

ثانيا: يحسب معدل التعليم (إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) بين الذكور والإناث،من خلال معرفة نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعات على حدة.

ثالثاً: تحديد الأوزان النسبية للمؤشرات حيث يعطي معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة نسبة الثلثين ، وتعطى نسب الالتحاق بالتعليم نسبة الثلث .

رابعا: بناءا على الخطوات السابقة يصبح معدل التعليم[1] = 3/2(دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) + 3/1(دليل إجمالي نسب الالتحاق بالتعليم)

خامسا: يُقدر دخل الإناث والذكور حسب الأسعار المعدلة عالميا(معادلة القوّة الشرائية بالدولار الأميركي).

وبناء على ذلك تصبح المعادلة الرئيسية هي:

دليل تنمية الجنوسة[2] = 3/1(دليل العمر المتوقّع) + 3/1(دليل التعليم) + 3/1 (دليل الدخل)

[1] معدل التعليم يتكون من مؤشرين فرعيين حيث تم إعطاء المؤشر الأول وهو معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وزن نسبي مقداره3/2،فيما أعطى المؤشر الأخر وزن نسبي مقداره 3/1

[2] من الناحية الرياضية فان إعطاء المؤشرات نفس الوزن النسبي وهو 3/1 يعطي نفس النتيجة فيما تم حذف الأوزان.

المطلب الثاني :تطبيق قياس مؤشرات الحركة النسوية

أولا: مؤشر تمكين الجنوسة:-

يبين الجدول التالي مؤشرات تمكين الجنوسة الفرعية الثلاث،في دول المجموعات الثلاث، واتجاه التطور فيها خلال الفترات الزمنية المختلفة

جدول رقم(8)

مؤشر تمكين الجنوسة (المؤشر العام)

المؤشر العام للتمكين النسوي		المؤشرات الفرعية للتمكين النسوي							
اسم الدولة	وتصنيفها لعام 2004	المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء		نسبة النساء بين كبار المشرعين والمسؤولين والمديرين%		نسبة النساء المشتغلات بالأعمال الفنية والمهنية%		معدل دخل المكتسب للمرأة%	
		1992	2004	1992	2004	1992	2004	1992	2004
المجموعة الأولى									
ايرلندا	16	12	13	15.1	28	46.7	49	22.2	0.40
السويد	3	33	45	38.9	30	63.3	49	41.6	0.68
هولندا	6	29.3	37	32.3	26	47.8	48	34.6	0.53
المغرب	-	0.6	11	25.6		24.1		16.4	20.3
سيريلانكا	67	4.1	5	6.9	4	49.6	49	25.1	0.50
المجموعة الثانية									
الدانمارك	4	33	38	14.7	21	62.9	51	39.8	0.71
هنغاريا	41	10.9	10	58.2	28.2	49.0	34	39.2	
أوغندا	-	12	25	-				31.5	
جنوب أفريقيا	-	3	14	-		27	27	*-	
النرويج	2	39.4	36	25.4	26	56.5	48	37.8	0.65
المجموعة الثالثة									
فنلندا	5	39	38	23.9	28	61.4	57	40.6	0.70
مصر	68	2.2	2	10.4	10	28.3	29	8.2	0.39
تركيا	66	1.5	4	4.3	8	31.9	31	30.2	0.46
السعودية	-	صفر	-		صفر	-	31	-	-
إيران	-	2.8	3	3.5	-	32.6	-	14.9	-

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقارير التنمية البشرية للأعوام 1995،2004 .

* احدث لبيانات المتوفرة لغاية 2004حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2004.

* البيانات لعام 1996.

أ: مؤشر نسبة مشاركة المرأة بين كبار المشرعين والمسؤولين والمديرين

يبين الجدول رقم(8)، أن نسبة النساء في الوظائف الإدارية والقضائية العليا، زادت في ايرلندا الدنمارك،النرويج،فنلندا،تركيا،فيما انخفضت في السويد،مصر،هولندا،وبلغت النسبة في الدول الاسكندنافية مستويات متوسطة تجاوزت الثلاثين بالمئة، فيما لم تصل في باقي الدول إلى نسبة العشرين بالمئة ،أما فيما يتعلق بالمناصب القضائية فان المرأة في المغرب ومصر والسعودية شأنها شأن المرأة العربية التي تمثل بنسبة 2.5% من أعضاء السلطة القضائية، في مقابل 13.6% في الدول النامية،و15% في الدول المتقدمة،و10.7% في الدول الأقل نموا[1]. وبلغت أقل النسب في السعودية(صفر%) وإيران (3.5%) ثم في سيريلانكا حيث انخفضت من 6.9% عام 1992 إلى نسبة 4% عام 2004،أما في هنغاريا فقد أدى التحول إلى اقتصاد السوق فيها إلى حل نصف المعامل الصناعية حيث كانت تشكل فيها النساء بين كبار المسؤولين حوالي 58.2% في عام1992 انخفضت إلى 28.2% عام 2004.

ب: مؤشر مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية والمهنية

تعتبر نسب مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية والمهنية نسبا مرتفعة في معظم الدول الاسكندنافية وهنغاريا ،حيث بلغت في عام 1992، 63.3% في السويد ،و62.9% في الدنمارك،و61.4% في فنلندا،و49% في هنغاريا،و56.5% في النرويج فيما لم تتجاوز 27% في جنوب أفريقيا،و24.1% في المغرب،و28.3في مصر و31.9 في تركيا ويعزى ارتفاع النسب في الدول الاسكندنافية وهنغاريا وايرلندا ،إلى أن دخول المرأة في

---

[1] United Nation Statistics division, world and regional trends, millennium indicators database, http:/millinniumindicators.un.org

سوق العمل في تلك الدول ، كان أبكر بكثير من دخول المرأة في دول العالم الثالث، أمـــا في عام 2004 فتظهر البيانات تناقص مشاركة المرأة في المهن الإدارية والفنية في كـــل من السويد،سيريلانكا،الدنمارك،النرويج،فنلندا،تركيا،وتزايدها في باقي الدول التي تتـــوفر فيها البيانات،وهو ما يعني أن الاتجاه العام هو تناقص نسبة مشاركة المرأة فـــي المهـــن الإدارية والفنية،ويعود ذلك إلى التقسيم الدولي الجديد للعمل ،حيث أن معظم المهن التـــي تشغلها النساء هي مهن في قطاع الخدمات (مكاتب سكرتارية،الاقتصاد المنزلي،القطـــاع الزراعي)،الذي يستحوذ على نسبة عالية من العمالة في القطاعات قليلة الإنتاجيـــة،والتي تتميز بها الدول النامية،أما في الدول المتقدمة فان التحول إلـــى القطاعـــات التكنولوجيـــة وذات المهارات العالية،مما أدى إلى تناقص نسبة مشاركة المرأة فيها لكونها الأقل تأهيلا وتدريبا،وتكشف هذه البيانات عن ضيق فرص استخدام القـــدرات والمهـــارات وأهميـــة التطوير المهني والوظيفي للمرأة في العالم ،في ظل العولمة.

ج: معدل الدخل المكتسب للمرأة

يبين الجدول رقم(8)، أن معدل الدخل المكتـــسب للمـــرأة قـــد تزايـــد فـــي معظـــم دول المجموعات الثلاث،حيث ترتفع في الدول الاسكندنافية حصة المرأة من الدخل المكتـــسب بدرجة كبيرة وتصل إلى نسبة 68% في السويد،وإلى 71% في الدنمارك وفنلندا، والـــى 65% في النرويج،وتعتبر سيريلانكا وهولندا دول متوسطة المعدل وبنسبة 50%،عكـــس الدول النامية التي تعتبر المغرب اقل الدول في معدل دخل المرأة المكتسب فيها،حيـــث لا تتجاوز النسبة 20%،تليها مصر بنسبة 39% ثم تركيا بنسبة 46%.

وتعكس الأرقام السابقة البنية الاجتماعية لهذه الدول الإسلامية، ونظرة المجتمع للمرأة فيها ورغم أن معدل الدخل المكتسب للمرأة لا يعتمد على المؤشرات الرقمية ،حيث يلعب مستوى التفاوت في الدخل على عدة عوامل منها،معدل النمو الاقتصادي، وقيود الأسعار والأجور،وبرامج الرعاية الاجتماعية، وسياسات التعليم،ونسق القيم والمعتقدات ،ومنظومة العادات والتقاليد الثقافية اكثر من اعتماده على العولمة، كما أن تقسيم العمل بصورة مجحفة بين أفراد الآسرة على أساس علاقات لاتقوم على المساواة، يحد أيضا من قدرة المرأة على إيجاد الوقت اللازم وتنمية المهارات اللازمة للاشتراك في عملية صنع القرار، إلا أن الدول المتقدمة قطعت شوطا كبيرا في إزالة اللامساواة في سياسة الأجور عكس الدول النامية،حيث يشير الاتجاه العام إلى تزايد معدل الدخل المكتسب للمرأة في كل دول العينة.

د:مؤشر المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار السياسي:-

تمثل النساء نصف العالم تقريباً، ونتيجة لذلك برز مفهوم التمكين السياسي بقوة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بكين- الصين عام 1995، والذي كان أحد مجالاته الحاسمة، تمكين المرأة وكفالة حقوقها الإنسانية، وضرورة تعزيز تمثيلها في البرلمانات الوطنية بنسبة 30%وأكثر.وتبين مؤشرات تمكين الجنوسة أن المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي تسير في اتجاه متزايد في كل دول المجموعات الثلاث حيث أدى إتباع نظام حصص المرأة إلى ارتفاع نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة(مجالس النواب) على نحو وصلت معه نسبة تواجدها- إلى 45% في السويد، و 37% في هولندا و38% في الدانمارك و38% في فنلندا و25% في أوغندا، فيما تعتبر في الدول العربية(مصر والسعودية ،المغرب) من أقل دول العالم في معدل مشاركة المرأة السياسية، وقد كان لعولمة حقوق المرأة فضل الريادة في ذلك نتيجة عقد

المؤتمرات الدولية في الفترة من 1975-2003،(مؤتمرات المكسيك وكوبنهاجن ونيروبي وبكين)، والتي اهتمت بمناقشة قضايا المرأة، وطرح الحلول لتنشيط المبادرات النسوية، ولإنهاء الأوضاع التي تعيق حركتهن،من خلال اللجوء إلى استخدام آلية تخصيص حصة للمرأة في المجالس التشريعية والمحلية، كأحد سبل المساعدة المؤسسية التي تستهدف تمكين المرأة، وهو أمر يتوافق مع اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة، كما أن دعم عملية التحول الديمقراطي في العالم، وترسيخ الديمقراطية في الدول النامية كانت العنصر الأكثر حسما في تطوير أداء المرأة وزيادة مستوى المشاركة السياسية لها، والواقع أنه إذا كانت السياسة تعني التوزيع السلطوي للقيم، فإن مزيدا من إشراك المرأة في أبنية صنع السياسة يمثل أهمية خاصة في الدول النامية، لأنه محور عملية التنمية لهذه المجتمعات[1].

---

[1] Women's International Network News: Report From Around the World: A UROPEAN Comparison, WINNEWS 29-2/Spring. 2003, 5/21/03..

أما الجدول التالي فيبين مسار التطور في معدل مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي

جدول رقم (9)

تطور التمكين السياسي للمرأة(نسبة النساء في البرلمان والوزارة)[2]

الدولة	ترتيب الدولة في مؤشرات العولمة	معدل مشاركة المرأة في البرلمان (أعيان ونواب)			مشاركة المرأة في الوزارة%		اتجاه التطور
		1995	2000	2004	1998	2000	2004-1995
المجموعة الأولى							
ايرلندا	1	13	12	13	15.2	18.8	+
السويد	11	40	45.3	45	43.5	55	+
هولندا	4	10	31.7	25	27.8	31	+
المغرب	47	10	11.2	11	صفر	4.9	+
سيريلانكا	51	5	4.4	5		0	+
المجموعة الثانية							
الدانمارك	10	33	38	38	40.9	45	+
هنغاريا	26	11	9.8	10	6.3	35.9	+
اوغندا	38	17	24.7	25		27.1	+
جنوب أفريقيا	49	6	30.6	14		38.1	+
النرويج	17	39	36.4	36	20.2	42.1	+
المجموعة الثالثة							
فنلندا	5	34	36.5	38	28.6	44.4	+
مصر	60	2	2	2	5.3	6.1	ثابت
تركيا	55	2	4.4	4		0	-
السعودية	41	0	0	0	صفر	صفر	ثابت
إيران	62	3	4.1	3	0	9.4	+

المصدر: United Nation Statistics Division, Demographic and Social Statistic

(2) Women's International Network News: Report From Around the World: A EUROPEAN Comparison, WINNEWS 29-2/Spring. 2003, 5/21/03.

يبين الجدول رقم (9) أن هناك مسار (*Trend*) متزايد للتمكين السياسي للمرأة منذ عام 1990، ولقد بلغ المعدل العالمي لمشاركة المرأة في البرلمان 15.9% في عام 2004 مقارنة مع 13.5% عام 2000 ،فيما كانت النسبة في عام 1990 12.4%. كما تقلص عدد الدول التي لا يوجد فيها عدم مشاركة نسائية نهائيا من 12 دولة في عام 1990 إلى 9 دول في عام 2004 ، ولقد كانت اكثر الزيادة في المشاركة السياسية للمرأة في دول أفريقيا الشمالية حيث ارتفعت النسبة من 2.6% عام 1990 إلى 8.5% عام 2004،بينما كانت اقل نسب المشاركة في الكاريبي حيث كانت 1.2% عام 1990 ارتفعت إلى 3% عام 2004وفي الدول النامية ارتفعت النسبة من 10.4% عام 1990 إلى 14.3% عام 2004 ،أما النسبة في الدول المتقدمة فقد ارتفعت من 15.4% عام 1990 إلى 20.9% عام 2004، وبشكل عام منذ عام 1990 لا يوجد سوى 17 دولة على المستوى العالمي حققت الهدف المطلوب لمعدل المشاركة النسائية البالغ 30%.[1]

ويبين الجدول أن الدول الاسكندنافية يوجد بها توازن جندري، حيث تتصدر قائمة الدول في تمكين المرأة سياسيا بنسبة(40%) تقريباً،وتتشابه الهياكل المنتخبة في الدول الاسكندنافية من حيث ارتفاع نسبة تمثيل المرأة فيها حيث تصل نسبة النساء في البرلمان السويدي إلى 45.3% ثم فنلندا والدنمارك 38% ،ثم هولندا 35% والنرويج 36% ،وهذه المجموعة من الدول كانت من أوائل الدول التي نالت المرأة فيها حق التصويت والترشيح ودخول البرلمان، وذلك في الربع الأول من القرن العشرين.ففي فنلندا حصلت المرأة على حق التصويت عام 1906م.

---

[1] United Nation Statistics division, world and regional trends, *millennium indicators* database,2004.ttp:/millinniumindicators.un.org

وفي النرويج في عام1907م ،والدانمارك في عام 1915 ،وهولندا في عام1919 والسويد بين عامي 1918-1921، بالإضافة إلى سياسة الكوتا في تلك البلدان التي أدّت إلى إضفاء الطابع النسائي على المجالس النيابية، من خلال نظام التمثيل النسبي السائد حاليا في الدول الاسكندنافية بأشكال مختلفة، باعتباره الأكثر استجابة وشفافية للتطورات المجتمعية والسياسية، على العكس من نظام الأغلبية المطلقة ذي العضو الواحد لكل دائرة والمنتشر في بعض دول أوروبا ، ففي النرويج يوجد نظام التمثيل النسبي حسب القوائم الحزبية، وتتنافس الأحزاب على 165 مقعداً، ويتم انتخاب 157 عضواً بالقائمة الحزبية إلى جانب ثمانية مقاعد تخصص للمعوقين، وفي الدانمارك تعتبر القائمة الانتخابية والتمثيل النسبي هما الأساس، ويتنافس المرشحون على حوالي 179 مقعداً.، وفي فنلندا يوجد نظام التمثيل النسبي حسب القوائم الحزبية، ويتنافس الأعضاء على مائتي مقعد، وفي السويد تتنافس القوائم الانتخابية على حوالي 349مقعداً، وفقا لنظام التمثيل النسبي السويدي حوالي 40% من جملة الأعضاء ،وفي هنغاريا أدى إلغاء الحصص الذي حدث مع التحول من الأنظمة الاشتراكية، إلى انخفاض درامي في نصيب النساء من المقاعد البرلمانية، ففي عام 1990 كانت هذه النسبة في هنغاريا (7%)، لكنها ارتفعت إلى 10% تقريبا[1] ،أما في أوغندا فإن قانون الحكومات المحلية الصادر في عام 1997 قد وسع من نظام تخصيص مقاعد للنساء إلى نسبة الثلث في جميع مستويات المجالس المحلية،مما حسن هذا القانون من وضع المرأة كونه يضمن ويؤمن المساهمة الشعبية الفعالة للنساء في سياسات ومناقشات المجلس المحلي، أما بالنسبة لمجموعة الدول ذات العولمة المنخفضة

---

[1] نور الدين،سعاد،الكوتا ومشاركة المرأة في الحياة السياسية،مجلة أروقة،المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،على شبكة الإنترنت،www.Arabhra.org/arabic/arwega/nashra001/womenday/http.

فقد وصلت أعلى نسبة تمثيل لها في برلماناتها الوطنية حسب إحصاءات عام 2004 (15,4%) على مستوى المجلسين (الأدنى: المنتخب مباشرةً من قبل الشعب. والأعلى: وهو المجلس المنتخب بطريقة غير مباشرة، أو بالتعيين). ففي الدول العربية وصل في أفضل مستوى له إلى (6%) من مجموع المقاعد البرلمانية (الأدنى) و(6,4%) في المجلسين عام (2004). وهي تقع في أسفل قائمة الترتيب الدولية، شأنها شأن مؤشرات أخرى في مجالات متعددة،فثمة دول لا تتمثل أية امرأة في برلماناتها، ومحظوراً عليها حق التصويت والترشيح، كالدول التي تعتمد المجالس المعينة (المملكة العربية السعودية) ، وفي مصر كانت النسبة 2.2% في مجلس 1992 انخفضت إلى 2% عام 1995 وبقيت ثابتة حتى عام 2004، رغم التدابير المساعدة الرسمية ،التي تهدف إلى التمييز الإيجابي لصالح المرأة[1].

ويعتبر النصف الأول من عقد التسعينيات بداية التحسن النوعي للمرأة في المغرب، حيث تم إقرار مبدأ الحصة الكوتا، بتخصيص عدد معين في البرلمان للنساء، وهي نسبة 10% أي 30 مقعد على الصعيد الوطني من مجموع البرلمان 325 عضوا، وقد فازت في انتخابات أيلول 2002 خمس نساء في الدوائر الأخرى، حيث أن النظام الانتخابي في المغرب يقوم على أساس التمثيل النسبي وتم تقسيم البلاد إلى 92 دائرة انتخابية بمعدل (3-4) مقاعد لكل دائرة، وبهذا أصبح عدد النساء في البرلمان المغربي 35 سيدة أي ما نسـبته 10,8 %.[2] وعلى الرغم من الحركة الواسعة النطاق نحو إقرار الديمقراطية في معظم

---

[1]نور الدين،سعاد،الكوتا ومشاركة المرأة في الحياة السياسية،مجلة أروقة،المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،على شبكة الإنترنت،www.Arabhra.org/arabic/arwega/nashra001/womenday/http.

[2] United Nation Statistics division, world and regional trends, millinum indicators database, http:/milliniumindicators.un.org

البلدان، لا تزال المرأة إلى حد كبير ممثلة تمثيلا ناقصا في معظم مستويات الحكم،لاسيما في الهيئات الوزارية، ولم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في الحصول على سلطة سياسية في الهيئات الوزارية،وعالميا،وحسب تقارير التنمية البشرية لم تشغل النساء في آسيا سوى 2% فقط من المناصب الوزارية، وفي أفريقيا جنوب الصحراء تصل النسبة إلى 7% ،أما في حوض الكاريبي فتصل النسبة إلى 20%، وفي مناطق أوروبا تصل النسبة إلى 30% ،ولا يوجد في العالم سوى 10 سيدات تولين رئاسة دولهن،مع ارتفاع نسبة النساء اللاتي يتولين مناصب حكومية عليا بمقدار 9.2% في عقد التسعينات من القرن الماضي، ولقد تركزت تلك المناصب على تلك التي لها علاقة بالمجتمع والتعليم والخدمات.[1]

وعموما فان مشاركة المرأة السياسية في معظم دول العالم ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأنظمة السياسية فيها التي سادت الدول المختلفة لعقود عديدة، كما ارتبطت بشكل وثيق بالإطار الثقافي لهذه النظم الاجتماعية السياسية السائدة، لذلك يمكن القول أن معضلة أو إشكالية المشاركة السياسية للمرأة, هي معضلة نظام اجتماعي بمكوناته الثقافية والسياسية السائدة، إن احتلال المرأة للمقاعد البرلمانية والوزارية والدبلوماسية لا يعد تعبيرا عن مكانة المرأة وهو ليس نتاجا لنضالها أو للعولمة ،وانما هو تفضل سلطوي لتزيين واجهات الهيئات بالمرأة[2].

---

[1] نصيب،نعيمة،المراة العربية ومواقع صنع القرار السياسي،شؤون خليجية،مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية-لندن،العدد31 خريف2002،ص37.

[2] الشميري،سمير،المراة والانتخابات البرلمانية اليمنية،مجلة المستقبل العربي،بيروت،العدد11 ،السنة2005،ص103

ثانيا: مؤشرات صنع القرار والمشاركة الاقتصادية للمرأة:

لا نستطيع فصل مشكلة المرأة عن أساسها الاقتصادي لان تحليل واقع المرأة بالارتهان إلى الاختلاف البيولوجي والطبيعي هو تحييد عن طبيعة المشكلة وتأييد لها في دائرة ثابتة لا تتغير[1]،فلقد احتلت المرأة موقعا دونيا ،وتخضع باستمرار لهرم من السلطات يبتدئ بسلطة الأب، مرورا بسلطة الطبقة، وانتهاء بسلطة الدولة،انعكس هذا التراتب على قوانين العمل غير المساوية للمرأة والرجل، وقوانين الأحوال الشخصية الأسرة للمرأة في جنسانيتها[2]،وتشير الإحصاءات إلى التقدم الكبير الذي أحرزته المرأة – خلال العقدين الماضيين– في سوق العمل وزيادة مشاركتها الإيجابية فيه ، مما أدى إلى ازدياد عدد النساء الناشطات اقتصاديا ،واصبح معدل اندماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية جيدا،إذ تضاعف عددهن ثلاث مرات خلال الفترة من عام 1970–2004،ومع التسليم بهذا التقدم في مجال النشاط الاقتصادي للمرأة– سواء من حيث حجم و نوعية المشاركة –إلا أن الوضع لا يزال يعبر عن تفاوت كبير بين الرجل والمرأة في هذا الميدان[3].

ثالثا: معدل دخل المرأة (السلطة على الموارد الاقتصادية):

يعتبر اتجاه السلطة على الموارد الاقتصادية اتجاه متزايد في كل دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء فبعد أن كان في عام 1992 لا يتجاوز نسبة 50% من الدخل الذي يحصل علية الذكور ارتفع بشكل كبير في معظم الدول ، حيث شهد الإطار الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة تقدما ملموسا سواء فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية أو الرعاية الصحية التعليمية، إلا أن هذا الواقع لا يزال يشهد تفاوتا ملحوظا، كارتفاع معدلات الخصوبة

---

(1) شرف الدين،فهميه،مشكلة المرأة أم مشكلة الرجل،:جدلية القهر،مجلة الوحدة بيروت،العدد 1985/9 ،ص37

(2) United Nation Statistics Division, World and Regional Trends, millennium indicators database, http:/milliniumindicators.Un.org.

(3) Nancy E. Riley. Gender, Power and Population Change, Vol. 52. No.1 May 199

وتقارب الحمل بين الولادات، مما يشكل خطرا على صحة ألام، فضلا عن ضعف خدمات الأمومة والرعاية السابقة للولادة، ومتابعة حالات الحمل التي تشكل خطرا على صحة ألام حيث يزيد معدل وفيات الأمهات في البلدان النامية 12 مره عنه في الدول الصناعية [1]

وعلى صعيد التعليم أدت الجهود المبذولة في مجال التعليم الابتدائي– بصفة خاصة – إلى تحسن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ، ولكن بالرغم من ذلك فان نسبة الأمية لدى الإناث أعلى بكثير من الذكور، ولا تزال الفروق بين البنين و البنات في الالتحاق بالتعليم – لا سيما الثانوي والعالي – كبيره ، وفيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالعمالة و تشغيل النساء ، يلاحظ أن القليل من الدول التي تملك تشريعات لتنظيم العمالة النسائية و حمايتها.

وفي الدول التي يوجد فيها تشريعات، فان مستوى اجر الإناث اقل بكثير من اجر الذكور في كثير من القطاعات الاقتصادية ،وما زالت مجالات التدريب المهني محدودة إلى درجه كبيره بالنسبة للمرأة ،مقارنة مع الزيادة الملحوظة في حجم العمالة النسائية .

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2003، Undp منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،ص 215

ثانيا: مؤشر دليل التنمية المرتبط بالجنوسة

جدول رقم(10)

مؤشر دليل تنمية الجنوسة

الدولة	دليل تنمية الجنوسة				المؤشرات الفرعية لدليل تنمية الجنوسة					
	التصنيف				دليل العمر المتوقع بالتساوي لعام 2001		دليل التعليم الموزع بالتساوي لعام 2001		دليل الدخل الموزع بالتساوي لعام 2001	
	الترتيب	1992	2004	نسبة التغير%	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
المجموعة الأولى										
ايرلندا	16	0.813	0.923	11	82.4	77.4	99	99	19636	28817
السويد	3	0.919	0.940	2.1	79.4	74.4	99	99	18701	46280
هولندا	7	0.851	0.934	7.7	80.9	75.5	99	99	18846	35675
المغرب	102	0.45	0.590	14	69.9	66.2	37.2	62.6	2057	5139
سيريلانكا	80	0.66	0.726	5.4	75.5	69.6	89.3	94.5	2095	4189
المجموعة الثانية										
الدانمارك	9	0.904	0.928	1.8	78.9	74	99	99	24086	34011
هنغاريا	36	0.42	0.834	41.2	75.5	76.3	89.2	99.5	9183	15803
اوغندا	117	-	0.928	-	45.4	43.9	58	78.1	1185	1799
جنوب أفريقيا	90	-	0.678	-	54.4	47.7	85	86.3	7047	15712
النرويج	1	0.911	0.941	3	81.7	75.8	99	99	23317	36043
المجموعة الثالثة										
فنلندا	10	0.918	0.928	1	81.3	74.1	99	99	20234	28831
مصر	99	0.453	0.634	18.1	70.4	66.3	44.8	67.2	1970	5075
تركيا	81	0.744	0.726	1.8-	72.8	67.6	77.2	93.7	3717	8028
السعودية	68	0.514	0.743	23.1	73.3	70.7	68.2	83.5	4222	21141
إيران	86	0.611	0.702	9.1	71.3	71.3	70.2	83.8	2599	9301

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقارير التنمية البشرية للأعوام 2003،1999،1995

أولا: دليل العمر المتوقع بالتساوي

انعكس التطور والتقدم في المجالات الصحية، في ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة في كل دول العالم تقريبا، وتظهر الأرقام أن دليل العمر المتوقع بالتساوي للإناث هو اكبر منه للذكور، ويعود السبب الرئيسي إلى التباينات البيولوجية اكثر منه إلى تباينات صحية أو اجتماعية، ويبين الجدول أن الدول الاسكندنافية تحتل المراتب الأولى في معدل العمر

المتوقع حيث تصل النسبة إلى 80 سنة ،فيما تعتبر في باقي الدول متقاربة بشكل كبير باستثناء أوغندا حيث تعتبر اقل الدول معدلا للحياة سواء للإناث أو للذكور،حيث لا يتجاوز المعدل 45.4 سنة للنساء، وذلك نتيجة الحرب الأهلية التي تجتاحها، وتزايد عدد المشردين فيها، تليها جنوب أفريقيا حيث يبلغ المعدل 54.4 سنة ،ويعود ذلك إلى سياسة التمييز العنصري التي كانت تتبعها السلطات الحاكمة(مجموعة البيض)ضد مجموعات السود،أما في الدول العربية (المغرب،مصر،السعودية) فتتقارب معدلات العمر المتوقع لتبلغ حوالي 71 سنة.وتعود المعدلات غير المتوازنة في تقدم المرأة في دليل العمر المتوقع بين الدول في كثير منها،إلى آثار الانحدار الاقتصادي والانهيارات الاقتصادية، والأزمات البيئية، بالإضافة إلى الصراعات الأهلية،التي تظهر بوضوح في أوغندا ومعها دول جنوب الصحراء،وكذلك في هنغاريا التي تلت التحولات الاقتصادية فيها إلى اقتصاد السوق[1]

ثانيا: دليل التعليم الموزع بالتساوي

إن الفرص المتاحة لتعليم الإناث في تزايد مستمر،إذ ارتفعت في جميع مراحل التعليم إلى الحد الذي تجاوزت فيه معدلات الذكور،ومع أن الفجوات التعليمية ما زالت كبيرة بين دول المجموعات الثلاث، فمعدل التعليم في الدول الاسكندنافية بشكل خاص والأوروبية بشكل عام، بلغ 99.8 خلال الفترة من عام 1990-2001 ،وفي الدول النامية ودول آسيا ارتفع المعدل من 88 إلى 91 ،أما في شمال أفريقيا فارتفعت النسبة من 73 إلى 86 ،وفي افريقيا جنوب الصحراء ارتفع المعدل من 80 إلى 88،أما في الكاريبي فارتفع المعدل من 87 إلى 93 عام 2001 [2].وهو ما يبين أن اتجاه التعليم هو اتجاه متزايد في كل دول

---

(1) مايرا،بوفينيك،تعزيز المساواة بين الجنسين،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،اليونسكو،القاهرة،العدد162ديسمبر1999،ص188

(2) United Nation Statistic Division, World and Regional Trends, millennium indicators database, 2005.WWW.millinummindicators.un.org

العينة،رغم انخفاض نسبة الانفاق على التعليم في معظم بلدان العالم،حيث أنفقت بلدان التنمية البشرية المرتفعة 4.5% من ناتجها القومي على التعليم، في مقابل 4.2% في بلدان التنمية البشرية المتوسطة،و2.8% في بلدان التنمية البشرية المنخفضة[1]،وهو ما يبين أن الفجوات التعليمية ما زالت كبيرة بين الدول،وقد يعود جزء منها إلى المناهج التعليمية – رغم تطورها من اجل تعديل صورة المرأة– التي لا زالت تكرس المفهوم النمطي لدور المرأة و الرجل في جميع مستويات التعليم ،إلا أن زيادة تخويل المرأة للسلطة يعتبر وسيلة فعالة للتقليل من فجوة التعليم، وينعكس في تخفيض معدلات الخصوبة وتحقيقها، حيث تتجه سلطة المرأة في مثل تلك الحالات إلى أن تكون أساسية في ترسيخ طبيعة الترابط بين درجات السيادة، أو السلطة التي تتاح للمرأة في بيئات مختلفة، والمحصلات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية[2]،فالتعليم يعطي البنين تفسيرا مختلفا للذكورة،بحيث يحل التفسير القائم على السيطرة، إلى التفسير الذي يقوم على المسؤولية المشتركة،كما أن التعليم يعطي المرأة فرصة لتحقيق ذاتها واتخاذ قراراتها في خدمة مجتمعها. وفي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة حصل بعض التقدم،إذ ارتفعت نسبة المتعلمات إلى المتعلمين خلال الفترة من عام 1990–2001 من 70 امرأة إلى 81 امرأة لكل رجل،في مقابل ارتفاعها بنسبة 91–93 امرأة لكل رجل فقط في بلدان التنمية المتوسطة،رغم أن إحصاءات الأمم المتحدة تبين أن هناك قرابة 600 مليون امرأة أميات، بالمقارنة بحوالي 260 مليون رجل[3] وأن من كل 100 أمي هناك 64 امرأة أمية حسب إحصاءات عام 1995،وهناك 77 مليون فتاة في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة مقارنة ب52

---

(1)تقرير التنمية البشرية لعام2003،ص9

(2) شاهرا،رازافي،رؤية الفقر من منظور الجنسين،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،اليونسكو،القاهرة،العدد162 ديسمبر 1999،ص74

(3)القبيسي،بشرى،قضايا المرأة:مسائل وحقوق،مجلة الاجتهاد،بيروت،العدد40/39،السنة 1998،ص367

نويـــلم ولدا،وهناك 100 مليون أنثى تفقد على مستوى العالم بسبب الإهمال الكبير لصحة ةـــيذغتو الإناث خاصة في فترة الطفولة،وفي مناطق أفريقيا جنوب الصحراء تصل معدلات الأمية إلى ثلاث نساء من بين كل أربع نساء أميات[1].

وتبين الأرقام في الجدول السابق ،أن المرأة المغربية والمصرية والسعودية، لا يختلف وضعها عن المرأة العربية وأزمتها، فهي أزمة المجتمع العربي ككل،فالبعد الثقافي بما يحمله من أنماط سلوكية وقيم ومواقف هو موجه رئيسي ومؤشر للطريقة التي يتعامل معها في خروج المرأة للعمل وفي ترتيب أولوياتها،وترتكز المرأة العربية على ثلاث خصائص بنيوية هي[2]:

1. تعتبرالعائلة أساس العلاقات الاجتماعية وتشكل النواة للنشاطات الاجتماعية والاقتصادية رغم زيادة الاستقلال الاقتصادي وهي أسرة ممتدة فالفرد في العائلة يكون عضوا فيها اكثر منه فردا مستقلا.

2.سلطة أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات ومن حيث الأنساب فالمجتمع العربي هو مجتمع ذكوري لا مجال فيه للأنوثة، إلا أنها تفوق الذكر وتثبيت هيمنته، ففي غياب المساواة بين الرجل والمرأة يغيب مبدأ المساواة في المجتمع ككل[3].

3. هرمية : فهي مبنية على تسلسل هرمي على أساس العمر والجنس وهو ما يعني دونية النساء والصغار داخل هذا الهرم كما أنها مبنية على تقسيم الأدوار حيث الجنس وهنا تتحول المرأة إلى دور ضمن جماعة وتحركها بهذه العضوية[4].

---

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنماني،تقرير التنمية البشرية لعام1995،ص86

(2)بركات،حليم،المجتمع العربي المعاصر،بحث استطلاعي اجتماعي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،1984

(3)شرابي،هشام،النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي،ترجمة محمود شريح،بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى1992،ص16

(4)الأمين،انيسة،المرأة العربية والعمل،ص171

ثالثا:دليل الدخل الموزع بالتساوي:-

تظهر الفجوة بين النوعين في مجال الدخل ،عند النظر إلى عالم العمل ،فالاختلاف بين الرجال والنساء في العمل المدفوع الأجر، يعكسه عدد من المؤشرات الاقتصادية، من بينها الفجوة في الدخول، بسبب تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين، مما سمح بتصنيف مهن نسائية ومهن رجالية، وأدى هذا الأمر إلى نوع من القيود ضد المرأة، حيث يبدأن العمل باجر منخفض واقل نوعية من الرجال،وبالتالي انخفاض أجور النساء بشكل عام عن الرجال، وهذه القسمة الاصطناعية ليست مؤسسة على فروقات بيولوجية بين الجنسين- خصوصا أن تقدم التكنولوجيا قلل من قيمة الاعتماد على القوة البدنية- فالاختلاف بين الرجال والنساء في العمل مدفوع الأجر يعكسه عدد من المؤشرات الاقتصادية،من بينها الفجوة في الدخل، ومعدلات البطالة حيث البطالة النسائية هي أعلى نسبيا من البطالة بين الرجال ،والحراك بين قطاعات قوى العمل نفسها، ونوعية العمل ذاته،فالنساء يعملن عددا اكبر من الساعات ويحصلن على دخل اقل،كما يبدأن العمل غالبا بأجور اقل من الرجل،فقد كانت مشاركة المرأة في العمل على المستوى العالمي 41% في عام 1995،غير أن نسبة الدخل الذي كانت تحصل عليه 34% فقط[1]، وهذا التباين كان اكبر في الدول النامية منه في الدول المتقدمة.

ورغم الزيادة في نسبة تعليم المرأة والتي ترافقت مع دخولها سوق العمل الا أنها ما زالت تخضع إلى المشاركة في سوق العمل بالأسلوب الانتقائي ، وغالبا بسبب ثقافة المجتمع، وبنيته التي تفرض على المرأة العمل في مجالات معينة.

---

[1]مايرا بوفينيك،تعزيز المساواة بين الجنسين،ص191

أن تفاوت حجم الفجوة بين مستوى قدرات المرأة ودرجة استخدامها فيما بين الدول، يتسع بشكل اكبر في بعض دول العالم الثالث وأفريقيا جنوب الصحراء، ففي أوغندا أنفقت في العام 2001 حوالي 3.1% من إجمالي ناتجها القومي على شراء الأسلحة والقطاع العسكري بينما أنفقت 2.7% على التعليم[1] ومما يساعد على اكتمال الصورة النظر إلى مؤشرات التغير في درجة الفقر أي مردود التقدم الاقتصادي،وعدم كفاية الدخل،فمزيد من النساء اصبحن اكثر فقرا، ويرتبط هذا الاتجاه بكل من زيادة الأسر التي ترأسها امرأة وزيادة الطابع الأنثوي للعمل منخفض الدخل، وتآكل نظام الأسرة،وتخلي الذكور عن أدوارهم، والأزمات الاقتصادية التي تجعل النساء يبحثن عن عمل مأجور لتعويض النقص الحقيقي في دخل الأسرة[2].

---

(1) التقرير السنوي لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى،2002،ص350

(2) بوفينيك،مايرا،تعزيز المساواة بين الجنسين،ص192

المطلب الثالث:مؤشر حجم العمالة ومعدل النشاط الاقتصادي للإناث

يهدف هذا المؤشر،إلى التعرف على معدل النشاط الاقتصادي للنساء في الدول ذات مؤشرات العولمة المختلفة،ويبين الجدول التالي حجم العمالة ومعدل النشاط الاقتصادي للإناث

جدول (11)

حجم العمالة ومعدل النشاط الاقتصادي للإناث(1995-2001)

ترتيب الدول في مؤشرات العولمة		العمالة بحسب النشاط الاقتصادي% للفترة من 1995-2001			معدل النشاط الاقتصادي للإناث[1]		الإناث المساهمات دخل الأسرة %
					من عمر 15 سنة فما فوق		
الدولة	الترتيب	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المعدل العام%	المعدل من الذكور%	
ايرلندا	1	2	15	83	37.5	53	59
السويد	3	1	12	87	62.5	89	54
هولندا	5	2	9	84	45.6	67	78
المغرب		6	40	54	41.6	52	22
سيريلانكا		49	22	27	43.1	55	56
الدنمرك	6	2	15	83	61.7	84	-
هنغاريا		4	25	71	48.5	71	-
أوغندا		-	-	-	79.4	88	-
جنوب أفريقيا		15	10	75	47.4	59	-
النرويج	13	2	9	88	59.5	85	63
فنلندا	10	4	14	82	56.9	87	47
مصر		35	9	56	35.4	45	43
تركيا		72	10	18	50.3	62	65
السعودية		-	-	-		66	34
ايران		-	-	-	29.5	38	-

المصدر تقارير التنمية البشرية/2003، ص 322-334.

[1] يمكن تعريف النشاط الاقتصادي بأنه عملية إنتاج السلع والخدمات، باستخدام موارد اقتصادية إنتاجية متاحة لدى الجميع، وبيع وشراء هذه السلع والخدمات واستهلاكها من اجل إشباع احتياجات أفراد المجتمع.

نلاحظ من الجدول رقم (11) الانخفاض الشديد في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في معظم المجتمعات المبينة في الجدول،رغم تباينها بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبينما ترتفع معدلات النشاط الاقتصادي إلى نسبة 50% في الدول المتقدمة،ينخفض الحد الأدنى لمساهمة المرأة في المجتمعات العربية إلى 4.4% ،في حين يبلغ في الدول النامية 14.6%،وقد يكون زواج المرأة وإنجابها وتحمل معظم مسؤوليات الأسرة والمنزل، السبب الرئيسي في انخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي. كما يبين الجدول السابق أن الأنشطة الاقتصادية للنساء تتركز في قطاع الخدمات، مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية المختلفة،فعالم الخدمات هو عالم النساء، وهو السبب الرئيسي في انثنة العمل، حيث تبلغ نسبة مشاركتهن الاقتصادية إلى أجمالي النساء العاملات في باقي القطاعات 67% في الدول النامية،وتبلغ نسبة عمل المرأة أقصاها في الخدمات الاجتماعية والشخصية داخل قطاع الخدمات،فالمهن الرئيسية في قطاع الخدمات هي مهن مؤنثة،وبالذات في فئات المهنيين والكتبة والفنيين، وهي مهن ترتبط بشدة بخدمات الياقة البيضاء،وبمستويات متدنية من التعليم ،على أن تكدس النساء في تلك المهن يدل على أن الطلب على العمالة النسوية يرتبط بنوع المهنة التي يراها المجتمع مناسبة للنساء، فمثلا يعمل في الدول الأوروبية 79% من مجموع النساء العاملات في قطاع الخدمات ،بينما يعمل 17% فقط في القطاع الصناعي و4% في القطاع الزراعي [1].

---

[1] فيشتريش،كرستينا،المرأة والعولمة ،ص54

وتعتبر معدلات مساهمة المرأة في القطاع الصناعي من أدنى المعدلات في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي،رغم ارتفاعها في الدول الأكثر تصنيعا، وهي نسب مرتفعة مقارنة مع باقي الدول ،وتظهر مدى الفجوة الكبيرة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، فغالبية النساء العاملات تنتمي إلى فئة العاملين في القطاع العائلي غير مدفوع الأجر،حيث تشكل نسبة60%من العاملات، تتركز هذه الفئة بشكل رئيسي في النشاطات المنزلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي أو العمل العائلي، ويرجع انخفاض حجم مشاركة نشاط المرأة في العمل الزراعي إلى تجاهل الإحصاءات الرسمية في معظم الدول إلى نشاط المرأة في المزارع العائلية،حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1995 إلى أن حجم عمل المرأة في القطاع العائلي تجاوز 16 بليون دولار من الحجم الكلي للإنتاج العالمي البالغ 39 بليون دولار[1]،كما أن المرأة تقوم بالأعمال الزراعية جنبا إلى جنب مع الرجل،وتقوم بالجمع بين العمل المنزلي والعمل في مجال الزراعة، أو الأعمال المتصلة بها.وبشكل عام تتفاوت الدول فيما بينها فيما يتعلق بالأهمية النسبية في القوة العاملة الزراعية إذ تتسم بشكل عام بالارتفاع في الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تمثل تلك العمالة حوالي نصف القوى العاملة أو اكثر ،ففي التسعينات شكلت النساء العاملات خارج قطاع الزراعة في البلدان النامية 40% من العاملين، وتشتغل غالبية النساء العاملات في البلدان النامية خارج قطاع الزراعة في وظائف رسمية ويتلقين أجورا متدنية وغير منتظمة[2].

---

(1) تقرير التنمية البشرية،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1995
(2)تقرير التنمية البشرية لعام 2003،ص86

أما القطاع الصناعي فتنخفض فيه نسبة الإناث لاعتماده على التقنيات التعليمية العالية والتي غالبا لا تتوفر في الدول ذات الدخل المنخفض ،بالإضافة إلى قلة الاستثمارات في قطاعات الصناعة التي تعتمد على العمالة كثيفة العمل ،وتتفاوت الأهمية النسبية للعمالة الصناعية في الدول تبعا للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الصناعية ،فالدول المتقدمة غالبا ما تركز على التقانة الحديثة وتفسح المجال لاستخدام أيدي عاملة بصورة اكبر من الدول ذات التقنيات المحدودة، وذات الكثافة العمالية العالية،فيما تعتبر دول العالم الثالث ذات إمكانيات صناعية محدودة،وذات كثافة عمالية في قطاع الخدمات[1].

وفي دراسة لحالة (13) دولة صناعية في قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي[2]،بينت أن هنالك نوع من الفجوة الواسعة لصالح المرأة ،فدور المرأة يفوق دور الرجل في مجال التنمية الاقتصادية ،وساعات عمل المرأة أكثر من ساعات عمل الرجل ، وما يعمق هذه الفجوة أن نسبة 66% من العمل هو عمل غير مدفوع الأجر، أي أن مساهمة المرأة في تحقيق التنمية تعد من المجالات الأهم في ركب التنمية الحديثة.

كما بينت الدراسة أن نسبة مساهمة المرأة في الدول المتقدمة أعلى منها في باقي الدول بسبب الخروج المبكر للمرأة إلى سوق العمل، وارتفاع نسبة الأسر التي تقودها المرأة عكس دول العالم الثالث التي ما زالت فيها نسبة القوامة للرجال أعلى،وعالميا زادت نسبة النساء في القطاعات غير الزراعية مدفوعة الأجر خلال الفترة من عام 1990~2003

---

(1)التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ص57.

(2) Nancy E. Riley. Gender, Power and Population Change, Vol. 52. No.1 May 1997

لكن ذلك لا يعني أن نسبة ونوعية العمل قد تحسنت فما زالت النساء تعاني من محدودية فرص العمل في السوق مقارنة بالرجال،وما زالت نسبة النساء في القطاع الزراعي المدفوعة الأجر اقل من 50% في الدول النامية،حيث كانت عام 1990 43.5% ارتفعت إلى 46.4 % في عام 2003،وفقط في الدول المتقدمة ارتفعت إلى اكثر من 50% وفي شمال أفريقيا ارتفعت من 18.9% عام 1990 إلى 12.5% عام 2003،بينما في أفريقيا جنوب الصحراء ارتفعت من 31.5% عام 1990 إلى 35.8% عام 2003،أما في آسيا فارتفعت من 26.1% عام 1990 إلى 29.2% عام 2003،وفي الكاريبي ارتفعت إلى 37.3 عام 2003 بعد أن كانت 28.9 عام 1990،[1]إن هذا الاختلاف بين القارات والدول يعكس البنية الاجتماعية تجاه العمل للنساء،رغم أن كل السياسيات تدعم البرامج وعملية التوازن بين الرجل والمرأة في العمل.

إذن نلاحظ أن هنالك علاقة طردية بين العولمة والتمكين الاقتصادي للمرأة، فكلما ارتفعت العولمة في الدول كلما ارتفعت نسبة التمكين الاقتصادي للمرأة،رغم الزعم بأن العولمة تعمل على تعميق التباينات (التفاوتات) في توزيع فرص العمل والدخول بالنسبة للنساء دون الرجال.

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 2003،ص6

الفصل الثالث: العلاقة بين مؤشرات العولمة والحركة النسوية

يوجد مجموعة من العوامل الأساسية التي ساهمت في تفسير التغيرات التي أصابت الحركات النسوية في العالم ولها علاقة وثيقة مع العولمة هي:

1. العوامل الثقافية-الاجتماعية: وتتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأفراد ونظام السيطرة الأبوية داخل المجتمعات وكيفية إيجاد الوسائل المناسبة للتخلص من هذه السيطرة،والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات عابرة القومية.
2. العوامل الاقتصادية: وهي مرتبطة بعملية مشاركة المرأة العادلة للموارد الاقتصادية من عمليات الإنتاج والتوظيف في كافة القطاعات مما ينعكس على استقلالها الاقتصادي وعدم ارتباطها بالرجل.
3. العوامل السياسية:وهي مرتبطة بعملية المشاركة أو عملية استبعاد المشاركة داخل مؤسسات الدولة المختلفة،والوصول إلى مؤسسات صنع القرار السياسي.

المبحث الأول

أثر مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي والتكنولوجي على مؤشرات الحركة النسوية

تعني العولمة تغيرات رئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال مؤشر التجارة في السلع والخدمات،ومؤشر حركة رأس المال(المباشر وغير المباشر)،وسنحاول أن نبين كيف أثر هاذان المؤشران على مؤشرات التمكين والتنمية النسوية.

المطلب الأول: أثر مؤشري التجارة والاستثمار

أولا: أثر مؤشر التجارة في السلع والخدمات على:-

أ- مؤشر تمكين الجنوسة

أدت العولمة إلى زيادة التساؤل،عن استفادة المرأة من عولمة التجارة؟وهل التجارة تخلق فرص عمل جديدة للمرأة؟وكيف تؤثر التجارة على سياسة الأجور بالنسبة للمرأة؟

ساهمت العولمة الاقتصادية بشكل كبير في تغير مكونات التجارة العالمية ،من القطاع الزراعي والصناعي إلى قطاع الخدمات، فالتجارة زادت بمعدل 30% سنويا في العشرين سنة السابقة، فيما زاد الإنتاج من السلع والخدمات بمعدل 3% سنويا خلال نفس الفترة، لكن حجم التجارة في السلع والخدمات زاد بمعدل 80%(1)،وانعكس ذلك التغير في انخفاض حجم مساهمة القطاع الزراعي وقطاع المواد الأولية في حجم التجارة الدولية، فيما زاد قطاع المنتجات الجاهزة ونصف الجاهزة ،فالعولمة أدت إلى حدوث تقسيم عالمي جديد للعمل في القطاعات الإنتاجية، حيث جعلت من بعض القطاعات هي القطاعات الإنتاجية الرائجة مثل قطاع برمجة الكمبيوتر،كما ساهمت في زيادة نسبة التركز في بعض المناطق العالمية مقابل المناطق العالمية الأخرى(2)، حيث

(1)Jane byes, gender, globalization, and democracy: the paradox for feminism since Beijing, 2005

(2) The World bank, the Impact of International Trade on gender Equality,prem notes, gender no.86,may2004.p4

أصبحت القطاعات الإنتاجية الصناعية تتركز في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين وكوريا الجنوبية، بينما أصبح قطاع الخدمات أقل تركزا في تلك المناطق(1) وهو ما يعني فعليا أن صادرات العالم من الخدمات في كل المناطق الصناعية الجديدة أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي،ونتيجة لذلك أصبحت الدول التي تريد التطور هي الدول التي تتحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي،لتصل فيما بعد إلى قطاع الخدمات.وفي ظل المنافسة العالمية تحول الإنتاج المعد للتصدير بشكل متزايد من إنتاج يقوم على العمل الدائم إلى إنتاج يقوم على العمل المؤقت(العمل المرن)، الذي من سماته انه يرتبط بموقع معين ،ومقسم إلى وحدات صغيرة مستقلة، وذو عمالة كبيرة من النساء،وذو أجور متدنية، مما جعل بنية التشغيل المرن تمتاز بأنها أنثوية(2) ، ولقد بينت الدراسات أن أعداد النساء في البلدان التي سارت على طريق التصنيع وكانت ذات معدلات نمو مرتفعة ،عملت فيها النساء كجهاز تسخين للنمو الاقتصادي في البداية، ففي جنوب شرق آسيا ارتفعت النسبة من 25% إلى 44% خلال الفترة من عام 1970-1990،حيث عينت النساء بأجور زهيدة ،وبعد سنوات قليلة وغالبا بعد الزواج أو بعد الولد الأول تطرد من العمل"(3).

ويبين لنا أشورث (*Ashworth*) أن بعض نماذج تراكم رأس المال، والتوجه التصديري، والنمو، استند على انتهاك الحقوق الاقتصادية للمرأة،نتيجة مكانتهن الدونية في القسمة الاجتماعية للعمل،مما جعل التحديث الرأسمالي للعمل يسفر عن تدهور وضعهن سواء فيما يخص الحصول على الأرض أو العمل أو الدخل أو عبء العمل أو

---

(1) Goanna, Kerr, international trends in gender equality work, November 2001.p3

(2)فيتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ترجمة سالمة صالح،منشورات الجمل،كولونيا-ألمانيا،الطبعة الأولى،2002،ص12

(3)فيتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ص30

التحكم في مصادر الإنتاج،وبين أن تعرض النساء للاستغلال الاقتصادي هو أمر عالمي إذ أن قيمة النوع الاجتماعي النسوي أدنى من قيمة النوع الاجتماعي الذكري، ومعنى ذلك أن العمالة النسوية تلقى أجوراً أقل من العمالة الذكرية، ونسبة ذلك بينهما تتراوح ما بين 40-80%[1] وفي الحقيقة أن مسألة تباين الأجور للمرأة وظروف التشغيل مسألة جدلية في عموم العالم، ومرد ذلك هو التأكيد التاريخي على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجزئياً أيضاً إلى التبعية الاجتماعية للمرأة،وبالنسبة للرجل ما زال ينظر له على أنه أمر طبيعي مما ينجم عنه تبرير هامشية المرأة اقتصادياً[2].

لكن دخول النساء الواسع إلى العمل المأجور، أدى إلى نشاط اقتصادي مدر للدخل خارج الفضاء المنزلي. ففي عام 1989 كان الاتجاه العالمي لسوق العمل "الانثنة من خلال المرونة في العمل"، وفي عام 1999 أصبح الشعار" تستمر انثنة التشغيل إلا أن المرونة لم تعد تمس النساء فقط بل الرجال أيضا وبشكل متزايد""[3]. إلا أن البنك الدولي[4] يرى أن التجارة العالمية والإنتاج للتصدير قد قدم فرصا جيدة للنساء لدخول سوق العمل، والتحرر اقتصاديا،فقوى السوق والقرارات السياسية رفعت النساء إلى موقع مهم،فاشتغال النساء هو تحرير لهن وفرصة مبدئية للتحرر من الاضطهاد الأبوي،ويصبحن لعائلاتهن كسبا اقتصاديا بدل أن يكن عبئا اقتصاديا،لكن ذلك قد ينطبق على الدول المتقدمة، وليس على الدول النامية التي لم يكن فيها العمل المأجور خارج

---

1 Jokes,S. A Gender-Analytical Perspective on Trade and Sustainable Development in Trade sustainable Development and gender, unctad, 1999,p33.

2 Marysia Zalewski, Ibid, P. 345

(3) فيتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ص30

(4)) The World Bank, Trade and Gender: Issue and Interactions, Trade committee, 25-26 October 2005,p3

العائلة، يؤدي إلى إعادة تقسيم العمل داخل العائلة،فما زالت النساء في تلك الدول لا يستطعن التصرف بالدخل،وغالبا ما يخضعن إلى أرباب عائلاتهن في ذلك.

ب: أثر مؤشر التجارة على التنمية النسوية

تظهر الأدلة في كثير من الدول أن التوسع في حجم التجارة العالمية،قد أدى إلى زيادة العمل المأجور للنساء في كثير من المناطق ،وان هناك علاقة واضحة بين زيادة التوجه نحو التصدير، وزيادة كثافة استخدام القوى العاملة النسائية ، في عام 1991 أبرز Adrian Wood صحة هذه العلاقة من خلال دراسة لـ35 دولة من الدول النامية من خلال مقولة التأنيث العولمي " Global Feminization " لقوى اليد العاملة كحصيلة للاتجاهات في الإنتاج العالمي، وأن الوجود المتزايد للنساء في العمل المأجور لا يزال قائما"،بيد أن الجدل حول النتيجة بالنسبة لتحقيق الإنصاف الجندري عامة ما زال غير واضح[1].وبينما تظهر بيانات كثيرة أن مشاركة النساء في القوى العاملة مستمرة في الارتفاع ، هناك دليل قوي أن العديد من المناطق شهدت مقاومة لعملية سد الفجوات الجندرية في الأجور، فالنساء في الدول المتقدمة تكسب المرأة 77% من أجور الرجال في مقابل 73% في الدول النامية، وتشمل التأثيرات الأخرى للتجارة مشاركة أكبر للنساء في مناطق جديدة في قطاع الخدمات ، وخاصة في مجالي الخدمات المالية القائمة على الحاسوب والاتصالات السلكية اللاسلكية . إضافة إلى طلب أكبر على " العمل المرن " أي العمل في دوام جزئي أو قصير أو غير النقابي ، أو في أعمال المقاولة من الباطن[2]

[1] Fontana & Wood; Jokes & Weston; Standing; Wood; World Development.issue3.1989p 27
[2] Fontana & Wood; Jokes & Weston; p 29

كما أدت العولمة إلى تلاشي وتداعي دول الرفاه الاجتماعي في دول أوروبا الشمالية، مما أثر على المكاسب التي حققتها تلك الدول وجعلتها تتلاشى، فعمليات التخصيص، واعادة الهيكلة التي قامت بها الدول أدت إلى انخفاض حجم الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، فاقل من 50% من الرعاية والخدمات الصحية تصل إلى النساء ، مما ساهم في زيادة عدم المساواة في أعداد الفقراء والمهمشين والمبعدين[1]. ولكون معظم ضحايا التصحيح الهيكلي هم أساسا من النساء،نجد أن 82% من حجم العمالة النسوية يعود إلى القطاع الزراعي غير المأجور، إضافة إلى ذلك فان معدل البطالة بين النساء ضعف معدل البطالة بين الرجال في الدول التي طبقت برامج التصحيح[2] وإذا كانت النساء تتحمل تكاليف التعديل الهيكلي اكثر نسبة إلى الرجال ، فان هذا بدوره يعوق التنفيذ بطرق أخرى حيث يمكن لأنواع أخرى من التأثير المباشر، كالتغييرات في السعر، وفي الغذاء الأساسي والدواء،وهي التي يكون مسؤولية تأمينها على عاتق النساء .وعندما تتولى النساء أنشطة جديدة في السوق استجابة لهيكلية حوافز متغيرة ، قد ينجم عن ذلك أثرا" على بقية أفراد الأسرة . فقد يهملن مهاما" ضرورية مثل إعداد الطعام ، والتنظيف ورعاية الأطفال ورعاية المرضى في المنزل وما ينتج عن ذلك من تسرب مدرسي، وخاصة البنات من اجل تأدية هذه المهام. وهذا مثال عن قياس المتوقع على العائلة من جراء تعليم البنات . فكلفة فرص إرسال البنات إلى المدرسة هي اليوم توازي

---

(1) Barbara Evers, Gender, International Trade and the trade policy review mechanism: conceptual reference points for unctad, globalization and poverty.

(2) بلقاسم،زايري،منطقة التبادل الحر الاورو-متوسطية والفقر في الدول المتوسطية،المستقبل العربي،العدد286،كانون أول/ديسمبر 2002،ص80

قيمة العمل المنزلي الذي لا يمكن الاستغناء عنه[1]. وحتى وان كانت هذه التكاليف الكاملة للدراسة لا تظهر جليا" في الحسابات فان قرار العائلة جاء استنادا" إلى الحسابات الضمنية في هذه الموازين . واستنادا" على هذه الأفكار والبراهين المرتبطة اعتبر بعض الاقتصاديون بأن سياسات التكييف الهيكلي " منحازة للذكور " في التصميم والتنفيذ لأنها تفشل في الأخذ بالاعتبار الأبعاد الجندرية في الاقتصاد، مثل هيمنة النساء على القطاع الإنجابي، وتقسيم العمل على أساس الجندر، وعدم المساواة في المخصصات داخل المنزل[2] ويجادل آخرون بان نواياهم كانت محايدة جندريا" لكنها تفاعلت مع الظروف السائدة سابقا" والتي تنتج مخرجات منحازة جندريا" [3]إن اعتماد النساء بشكل كبير على الخدمات العامة، وعلى مسؤولية حصول الأطفال على هذه الخدمات ، يؤدي إلى خسارة النساء بنسب متفاوتة عند تخفيض وتخصيص هذه الخدمات، ويعتمد مدى تأثر النساء من تقليص فرص العمل بسبب الإصلاحات في الميزانية العامة للدولة، على مدى اعتمادهن على فرص الاستخدام في القطاع العام.

---

(1) **World Development..** Special Issue on Gender and International Economics. Pergamon, Elsevier Science. London and Amsterdam. 1995.issue **23 p11.**

(2 Elson, Diane. "Male Bias in Macroeconomics: The Case of Structural Adjustment", in Elson, Diane, ed. **Male Bias in the Development Process**, 1991. [1995 2nd edition] pp.164-190. Manchester University Press. Manchester.

(3) Hoddinott, John; and Haddad, Lawrence.. "Does Female Income Share Influence Household *Expenditures*? Evidence from Côte d'Ivoire" in **Oxford Bulletin of Economics and Statistics**1995, **57:2**, pp.77-96.

ثانيا:أثر مؤشر رأس المال (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغير المباشرة) على

أ- مؤشر تمكين الجنوسة

أدت الثورة التكنولوجية،إلى ارتفاع حجم الاستثمارات العالمية إلى أعلى مستوياتها في عام 2000 حيث بلغت 1.4ترليون دولار ،ثم بدأت بالانخفاض منذ ذلك الوقت ،ففي عام 2001 انخفضت إلى 818 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 679 مليار دولار عام 2002، وفي عام 2003 وصل حجم الاستثمار العالمي الى560 مليار فقط،وبنسبة انخفاض 18% عن عام 2000، ومن بين 193 دولة متلقية للاستثمارات، شهدت 111دولة ارتفاع في مستويات الاستثمار، بينما تراجعت التدفقات في 82 دولة،ويعود السبب الرئيسي لهبوط حجم الاستثمارات العالمية إلى حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بنسبة 25% حيث وصلت إلى 376 مليار دولار ،فيما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بنسبة 9% وبلغت 172 مليار دولار،ورغم ذلك فما زالت الدول المتقدمة تستحوذ على نسبة 95% من حجم الاستثمارات العالمية[1]، وتبين الدراسات أن الجغرافيا تقدم تفسيرا هاما للاستثمارات العالمية،فكثير من البلدان الفقيرة لا تجذب المستثمرين الأجانب،ولا تتصل بالاقتصاد العالمي إلا من خلال إنتاج سلع أساسية تقليدية، لكن نمو الأسواق العالمية البطيء والتقانات اللامتغيرة والأسعار العالمية المتقلبة والمتدنية لمثل هذه السلع، لا

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،التقرير الدولي للاستثمار ،جنيف

يعطي مجالا للتقدم الاقتصادي لتلك الدول [1]. وبوجه عام في كـل المنـاطق بالعـالم الثالث،فان ارتفاع معدل النشاط سواء في العمل المأجور، أو في القطاع المنزلي، يتبع إلى حد بعيد تـدفق الاسـتثمارات المباشـرة الأجنبيـة الموجهـة نحـو صـناعات التصدير[2]،والتي هي غالبا صناعات النسيج والألبسة،والتي تشكل المرأة الجزء الأكبر منها،وهو ما ساهم في تقوية النمو الاقتصادي في العديد من الدول الناميـة،في مقابـل مساهمته بشكل أو بآخر في تقوية فجوة الأجر الجندري،وتصبح حالة عدم المساواة اكثر بدل أن تكون اقل [3] .حيث تؤكد الأرقام أن معامل جيني للرجال والنـساء فـي عـام 1987 كان 34% ارتفع في عام 2002 إلى 40.9% بزيادة قدرها6.9%،أمـا فيمـا يتعلق بالنساء فقد ارتفع معامل جيني من 28.9% عام 1987إلى 36.2% عام 2002 أي بزيادة قدرها8.9% وهذا يعني بعدين لعولمة لقضايا المرأة: البعد الأول وهو زيادة مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة،والبعد الثاني أن وضعها مـن حيـث المساواة الجندرية كان قبل عشر سنوات افضل من الوقـت الحاضـر.إن رأس المـال العالمي غالبا ما يفرض شروطه على الدول التي تحتاج إلى الاستثمار ،فيحتاج إلى بنية تحتية اقتصادية متطورة،وأتمتة متقدمة،بالإضافة إلى القوانين التي تحميـه ،والعمالـة الماهرة[4].

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2003،ص17.

(2) ستيفاني،تري،اضطهاد النساء في ظل العولمة،مركز الدراسات أمان،21/أيلول/2005،على شبكة الإنترنت، www.aman.com

(3) BANE Emadunagu, current neo-Liberal Development: Feminist Alternative, presentation plenary session of awids, 9th international forum right and development, Mexico, October 3-6,2002.

(4) Barbara Evers, gender, international trade and the trade policy review mechanism: conceptual reference points for unctad, globalization and poverty.

ب:على مؤشرات التنمية

في ظل العولمة أدت عمليات الأتمتة إلى حلول العمالة الماهرة محل العمالة غير الماهرة، ولكون معظم العمالة غير الماهرة من النساء، فقد أدى ذلك إلى خسارة النساء العمل(على اعتبار تفعيل إنهاء خدمة عمل المرأة بصورة أكبر من الرجال أو تدني دخولهن)- وهاتان بالذات إنهاء الخدمة أو تدني الدخول- تزيدان من البطالة النسوية و حالات الفقر النسوية، كما أدت برامج الإصلاح الاقتصادي، وسياسات إعادة الهيكلية التي فرضتها بعض المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي) على دول العالم الثالث، إلى ترك العديد من الآثار السلبية على أوضاع المرأة،كتسريح ما يسمى بالعمالة الزائدة في المشروعات المملوكة للدولة بعد خصخصته، وفي ظل تفعيل القطاع الخاص (أصحاب الأعمال) لعمالة الذكور، ورغبته في التخلص من الامتيازات التي تمنحها تشريعات العمل للعاملات،عمل على طرد النساء من وظائفهن، مما جعل العاملات من النساء في مقدمة ضحايا خصخصة قطاع الأعمال العام، عند بحث التخلص من العمالة الزائدة أو عدم التمكن من دخولها هذا المجال كعناصر جديدة[1].ورغم محاولة تلافي مثل تلك السلبيات، من خلال العمل على إحداث مرونة في سوق العمل الرسمي،وإدماج القطاع الرسمي في عملية الضبط الاقتصادي،وتعديل الإطار التشريعي والتنظيمي للعمل في بعض القطاعات الاقتصادية، كالتامين على العمل وتحديد ظروف تسريح العمال،إلا أن النساء ما زالت تتعرض للتميز في المهن والوظائف.

كما أدت عمليات التسارع في حركة رأس المال العالمي، إلى إيجاد تأثيرات متباينة على سوق العمل فيما يخص النساء،فبعدما كانت الميزة العامة لسوق العمل تتمثل في طبيعتها

المزدوجة ،وجود عمل رسمي، وعمل غير رسمي(مواز)، حيث يتميز سوق العمل الرسمي بدخول وخروج بسيط جدا للعمالة، وبإنتاجية ضعيفة،إلا انه لعب دورا مركزيا في عمليات التوظيف،أما العمال الموجودين في القطاع غير الرسمي فهي عمالة متغيرة وتتميز بالمكافأة الضعيفة،وغياب التأمين الاجتماعي والتقاعد، وبارتفاع ساعات العمل مما زاد من الفجوات الجندرية في الأجور[1]، أن هذه الفجوات المستمرة بين أجور الرجال والنساء تعد مثالا" لفشل سوق العمل ، في الوقت الذي تشير أدلة كثيرة في الإحصائيات بأن هذه الفوارق تتجاوز المكونات المبررة على أساس الاختلافات الموجودة في الرأس المال البشري . فهناك مجموعة من علماء الاقتصاد الذين أعربوا عن وجهة نظر تقول بأن أسواق العمل منقسمة على أساس الجنس ، وكثير منهم أبرزوا " التمييز الاقتصادي " كأحد معالم تلك التجزئة ، ومثال على ذلك ما أورده مهرا وجاماج في مخلص حديث حول عدم المساواة في الأجور[2] مستشهدين بسبع دراسات أجريت ما بين عامي 1994 – 1996 أكدت التفاوت بين الأجور على أساس الجندر في الدول النامية والتي لا تبرر بفوارق في الجندر أو في الأقدمية أو غيرها من العوامل الاقتصادية ،وعليه فأن عددا" من الاقتصاديين جادلوا بالقول أن فشل الأسواق لا يمكن تحسينه وتحقيق والمساواة في الأجور من خلال تحرير بسيط ومستمر للأسواق والتصحيح في هذه الأحوال لا يأتي إلا من خلال القوانين أو الضغوط الاجتماعية[3]،أن

---

(1) BANE Emadun ,agucurrent neo-liberal development: Feminist Alternative, presentation plenary session of awids, 9th international forum right and development, Mexico, October 3-6,2002.

(2) Mehra, Rekha; Gammage, Sarah. 1999. "Trends, Countertrends, and Gaps in Women's Employment" in **World Development.**vol. 27.issue3, pp.533-550.

(3) Tzannatos, Zafiris.. "Women and Labor Market Changes in the Global Economy: Growth Helps, Inequalities Hurt and Public Policy Matters" in **World Development.**vol 27.issue3, 1999 pp.551-569.

تأثير ذلك على العمل هو حدوث ظاهرة ما يسمى بتأنيث الفقر عالميا، وحدوث عدم المساواة، فكما هو معلوم فأن رأس المال يبحث دائما عن المناطق التي تمتاز بانخفاض معدلات الأجور فيها،وغالبا ما تكون الدول الزراعية هي صاحبة الدول الأكثر عددا في الأيدي العاملة، وهو ما يعني جلب عدد اكبر من النساء إلى قوة العمل، وخصوصا في المراحل الأولى من العمل، وهو ما ينعكس في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فالقاعدة هي انه كلما كان العمل اقل مركزية وقريبا من العمل المنزلي كلما قلت الأجور وتصبح ظروف العمل غير خاضعة للمراقبة والتنظيم النقابي[1] ،وهو ما يعني تغيير بنية العمل ورأس المال ،فالعولمة عملت على تحويل الصناعات التحويلية من الإنتاج باجر رخيص إلى عصر التقنية المتقدمة ،وفي هذه الحالة يصبح الإنتاج كثيف رأس المال هو المسيطر، ويصبح الإنتاج كثيف العمل هو الخاسر، وهو ما يعني تقليص نسبة النساء المشتغلات لانخفاض مهارتهن العملية والعلمية مقارنة بالرجال،كما تساهم زيادة حجم الاستثمارات المباشرة في حدوث تغيرات عديدة في ممارسة الإدارة،وعمليات التوظيف،واستخدام التكنولوجيا،وفي القيم والمعتقدات الخاصة بالعمل ،إلا أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تتطلب تحديث القطاع المالي في الدول النامية من خلال إتاحة المجال في توفير أدوات تسليف اكثر، ولكن عملية توسع إمكانية التسليف غير متاح للنساء، كما هو الحال عليه بالنسبة للرجال وذلك لعدة أسباب ،تتضمن قلة سيطرة النساء على موجودات رئيسية يمكن تقديمها كضمانات في تأمين القروض، إضافة إلى النظرة الثقافية (المتأسسة) السائدة في أن النساء يشكلن خطرا" من الناحية الائتمانية ،فهي لا تملك حقوق ملكية الأصول الثابتة، بحيث يمكن استعمالها كضمان للدين،فالاتفاقيات

---

[1] فيشتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ص30

الحديثة لحقوق الملكية لا تقرّ بالنماذج الجندرية التقليدية لملكية الأصول، وحقوق الانتفاع مما يؤدي إلى نزع ملكية النساء عنهن فعليا" خلال عملية تنمية القطاع المالي[1] ، وعلى الرغم من تأثير العولمة في زيادة استخدام المرأة في الدول النامية،إلا أن تقسيم العمل لم يتغير بالنسبة للنساء،فزيادة أتمتة العمل، تتطلب مستوى مرتفع من المهارات،وهو ما جعل النساء تتركز في قطاع الخدمات،فمعظم عمل النساء في إدخال البيانات والطباعة والسكرتاريا، فمثلا يبلغ عدد النساء في الأعمال المكتبية وإدخال البيانات في جنوب أفريقيا 19% من حجم القوى العاملة،و18% في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات و39 % في مجال التعليم والتدريب والتطوير. كما أن سياسة الأجور ما زالت متباينة بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يبلغ معدل الأجور في الدول المتقدمة 6/1 مقابل 20/1 في الدول النامية، فمثلا ساعة العمل في الفلبين في إدخال البيانات تكلف من 4-6$ مقابل 25$ دولار في الولايات المتحدة، [2]. ولعل السبب يعود إلى أن العولمة تحد من قدرة النقابات العمالية على تحقيق زيادة في الأجور من خلال المفاوضات الجماعية إذ يؤدي ذلك إلى نقل نشاطاتها إلى مناطق أخرى[3].فحسب معلومات الاتحاد العالمي لاتحادات التجارة الحرة في السنوات العشر الأخيرة فقدت النقابات نصف أعضائها في جميع أنحاء العالم،ولم تضعف قدرتها فقط بل فقدت مصداقيتها.[4] كما بينت الدراسات أن السياسات التجارية التي تنتهجها البلدان الغنية من ممارسة التمييز الشديد ضد صادرات البلدان النامية،ساهم بشكل مباشر في تحطيم المؤسسات الإنتاجية الصغيرة

---

(1) **World Development.** Special Section: Women Workers in a Globalizing Economy. Pergamon, Elsevier Science. London and Amsterdam,**1999vol. 27p3.**

(2) **World Development.** *Special Section: Women Workers in a Globalizing Economy.* Pergamon, Elsevier Science. London and Amsterdam,**1999vol. 27p5.**

(3) ساكس،جيفري،الاقتصاد الدولي وحل الغاز العولمة،الثقافة العالمية،ص37.

(4) فيشتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ص52

والتي هي غالبا ما تديرها أو ترأسها امرأة[1] ،حيث بلغ متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي .على البضائع المصنعة المستوردة من البلدان النامية اكثر من أربعة أضعاف تلك المفروضة على البضائع المصنعة في البلدان المستوردة من بلدان أخرى من المنظمة[2]،كما أن الإعانات الزراعية في البلدان الغنية تفضي إلى منافسة غير عادلة، فرغم أن المزارعون في أفريقيا جنوب الصحراء حسنوا من إنتاجيتهم، وحققوا تكاليف إنتاج تقل عن المحققة لدى منافسيهم في البلدان الغنية، لكنهم لا يستطيعون المنافسة، فالإعانات المالية التي تقدمها البلدان المتقدمة لمزارعيهم يزيد مجموعها عن 300 مليار دولار في العام،أي خمسة أضعاف مساعدات الإنماء الرسمية[3].كما أن التعريفات المفروضة على الواردات في أسواق البلدان الغنية ،تقلل الحوافز للمزارعين في البلدان الفقيرة على الاستثمار في الزراعة التي من شأنها الإسهام في مزيد من الأمن الغذائي المستدام، فالنساء في أفريقيا جنوب الصحراء تنتج الكثير من الغذاء،ولكنها لا تتمتع بفرص الحصول على الأرض،ف2% فقط من النساء في العالم تمتلك مصادر الإنتاج (العمل الأرض،رأس المال) [4].

---

(1) Organization for economic co-operation and development, trade and gender: issues and interactions, room document no.1, 142nd session of the trade committee, paris, 25-26 October 2005.p3

(2) S. Whitworth, "Political Economy and the Changing Global Order, Theory as Exclusion: Gender & International Political Economy; Stubbs and Geoffery R.D Underlhill, 1999, P 116.

(3) Palmer, public finance from a gender perspective, world development, and vol.23.no11.

(4) Barbara Evers, gender, international trade and the trade policy review mechanism: conceptual reference points for unctad, globalization and poverty.www

المطلب الثاني: أثر مؤشرات الترابط التكنولوجي على مؤشرات تمكين الجنوسة

أ- اثر مؤشر الإنترنت على تمكين الجنوسة

أدت الثورة التكنولوجية إلى انخفاض تكاليف المواصلات والاتصالات إلى أدنى مستوياتها، حيث شهد العالم برمته تطورا سريعا في الاتصالات، مما أتاح الفرصة للاطلاع على تجارب الدول المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بدور المرأة وحقوقها في المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء،حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات قوة تغيير رئيسية في هيكل المجتمعات ، وتحول الإنترنت إلى مصدر معلومة أساسية لمكافحة كل الانتهاكات التي تتم ضد المرأة،فالمعرفة باتت اكثر قوة في تعزيز قدرات المرأة في جمع المعلومات ونقلها وتوظيف المعلومات في نشر الأفكار والثقافة في مختلف المناطق[1]. وهنا تذكر ميرس[2] *E. Mears* : "أن الدور الذي تلعبه الاتصالات في تأمين تواصل أسهل وأكثر سرعة بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية" فإن قضايا المرأة لن تبقى محصورة ومحددة في كيان الدولة الجغرافي بل ستخرج نحو عالم أوسع وأعم وأشمل،وأضافت "...لا شك أن استمرار الاتصال بين الحركات النسوية سيؤدي في النهاية إلى خروج المرأة من مكاتبها نحو عالم معولم.."،وستبقى قضاياها قريبة، أي بمعنى آخر عندما يكون هنالك جماعات مضادة للحركة النسوية وضد تقدم المرأة فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستحيط الجماعات المؤيدة بشكل سريع لا يتخيلها أحد من قبل في جميع أنحاء العالم وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقديم المزيد من الموارد لتصحيح الاعتقادات والقضايا التي تؤثر عليها على الصعيدين المحلي والعالمي، وهو ما أسمته شيلا*Chela Sandoval* بحوار التنوع بين الحركات النسوية المحلية والعالمية والذي انتهى إلى حوار واحد معولم

---

(1) مكحل،غسان،الإنترنت والسياسة الخارجية الأمريكية،شؤون الأوسط،العدد100،تشرين أول/تشرين ثاني2000،ص47

(2) Emira Mears, "Women in the Office, Transitions in a Global Economy, Spring, 2003, Vol. 16. Issue, 4, P. 40-42

وقضايا نسائية شاملة محلي عولمي(*Glocalization*) أو مقولة "كل ما هو محلي معولم وكل ما هو معولم محلي"[1].

كما أن تكنولوجيا المعلومات بشكل عام والإنترنت بشكل خاص قد أعاد محاولة فرض التغيير من الداخل عبر تشجيع الحركات النسوية ،بحيث حللت جميع القيود الملقاة على المرأة في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص (الأعراف والتقاليد) وأصبح بإمكانها الإطلاع على المعلومات التي تريدها دون أن يكون أحد مرجعيتها"[2] . وأتاحت الفرصة للمرأة في استخدام التطورات التكنولوجية ومزيـــــد من التأهيـــل العلمـــــي والتكـــنولوجي ،مما أدى لوجود ثقافة خاصة بالمرأة للمدافعة عن حقوقها وانتشار مفاهيم حقـــوق الإنسان وحقـــوق المـــرأة ومفاهــــيم الديمقراطـــية ومشـــاركة المرأة في صنع القرار وتحملها المسوؤليـــات المتنوعــــة[3]،وهو ما ترتب عليه تراجـــع النظـــرة الدونيـــة للمـــرأة والاعتراف بقـــدرتها وإمكانياتها كـــكائن اجتماعي فاعل ومبــــدع، وانتشار مفــاهـــيم التســـامح مع المـــرأة وتراجــــع قيـــم العنـــف المادي والرمـــزي ضـــد المـــرأة، مما عزز دور المنظمـــات النســـوية المدنية ،والتي تلقى الرعاية من المجتمع والدولة والمنظمات الدولية.

---

1 Sandoval, Chela ,what do Today's Globalization Process have to do with Feminism and Writing Technologies?, P1.3. 5/21/03. www.EBSCO

2 Vogt, Christian, "The Internet Feminism and Social Activism" Ibid. P. 1.6.

(3) توكسال،هدايت،النزعة النسوية في بيئة محافظة،شؤون الأوسط،العدد104 ،خريف2001،ص86-88

كما ساعد نمو الإنترنت في زيادة نفوذ تلك المنظمات، حيث تسمح شبكة المعلومات بتشارك المعلومات دون تحكم مركزي، مع وجود تفاعلات اكثر بين المشاركين، كما تسمح بتدفق اكثر للمعلومات، وتنوع اكبر بوجهات النظر.

ب- أثر مؤشر الإنترنت على مؤشرات التنمية

يعتبر عامل التعليم من أهم العوامل التي تترك أثرا في سلوك المرأة واتجاهاتها نحو العمل ،مما ينعكس في سلوكها الإنتاجي والإنجابي، فالمرأة المتعلمة تكون اقدر على فهم أساليب العمل الحديثة، واقدر على فهم التطور التكنولوجي المستخدم في كافة مجالات العمل وبالتالي فان تدريبها وتطويرها يترك أثرا واضحا على نمط تفكير المرأة، حيث يعزز مكانتها الاجتماعية، ويطور شخصيتها، ويجعلها اقدر على اتخاذ قراراتها، وخاصة القرارات المتعلقة بأسرتها[1]، إلا أن الإنترنت لم يساهم بشكل فعال في زيادة تمكين المرأة ،فهو ما زال مقتصرا على الدول المتقدمة ، فرغم وصول عدد مستخدمي الإنترنت إلى 591 مليون عام 2003،كان منهم 27% فقط في الدول النامية، فالسويد والنرويج تتصدر دول العالم في الخوادم الآمنة الصالحة لاتصالات التجارة الإلكترونية،الأمر الذي يدل على أن شبكاتها المتطورة يمكن استخدامها بصورة فعالة في تعزيز الأنشطة التجارية والاتصالات الشخصية على حد سواء،فالسويد من اكثر الدول التي استفادت أقصى استفادة ممكنة من الاتصالات الهاتفية، حيث وفرت الهاتف كوسيلة لاختزال المسافات حتى في المناطق النائية فيها،كما تعتبر شركة اريكسون السويدية من الشركات الرائدة في صناعة الهاتف المحمول،وتعتبر مدينة استكهولم اكثر مدن العالم استخداما لشبكة الإنترنت[2]

[1] Measuring Globalization:Who,s up,Who,s down?, foreign policy,Jan/feb 2003,Issue 134,p10.
[2] Measuring Globalization:Who,s up,Who,s down?p15.

حيث تصل نسبة مستخدمي الإنترنت إلى 60% من سكانها،أما فنلندا ففي عام 1995 كانت أعلى دولة اسكندنافية من حيث الربط في شبكة الإنترنت،وتشير الدراسات إلى أن اكثر من ربع صادرات فنلندا تتجه إلى بلدان خارج أوروبا،كما أن اكثر من نصف موظفي اكبر 30 شركة فنلندية يعملون ألان في مواقع تابعة لها خارج فنلندا،كما أن فنلندا والسويد استطاعت دفع التطورات التكنولوجية بالغة السرعة مع الإبقاء على نظام الضرائب والرقابة على نشاط قطع الأخشاب[1]. وفي معظم الدول النامية فان 1% من النساء والرجال تستطيع الاستفادة من خدمات الإنترنت، في الفلبين0.6% من النساء تستخدم الإنترنت، فتكلفة الاشتراك في الإنترنت في الفلبين حوالي 200 دولار أمريكي ،وهي تعتبر خدمة ثانوية بالنسبة لمعظم النساء في الفلبين ،وفي جنوب أفريقيا 4.2% من عدد النساء،في أوغندا 0.1 % من عدد النساء،وفي تركيا 1.5% من النساء، وفي السعودية بلغ عدد الخوادم على الإنترنت 2 خادم لكل ألف نسمة، أما عدد مستخدمي الإنترنت فيصل إلى 14 لكل ألف نسمة، أي نسبة 2.5% من عدد السكان،أما في مصر فتبلغ شبكات خدمة الإنترنت فقط 0.05 [2]،وحسب المناطق العالمية والبيانات المتوفرة فان 22% من النساء في آسيا و38 % في أمريكا اللاتينية،و6% في الشرق الأوسط وأفريقيا،فقط تستطيع الاستفادة من خدمات الإنترنت،وهي الموجودة غالبا في المناطق الحضرية وذات التعليم المرتفع، حيث يسكن 40 % من النساء فقط، وهو ما يعني حرمان 60% من النساء من التكنولوجيا[3]. فالعالم العربي مثلا يوجد فيه مليوني مستخدم للإنترنت تشكل النساء منهم نسبة ضئيلة جدا،ورغم المبالغ الطائلة التي أنفقت على التكنولوجيا المتطورة وتعزيز قدراتها إلا أنها السعودية

---

(1) Measuring Globalization:Who,s up,Who,s down?, foreign policy,Jan/feb 2003,Issue 134,p5.
(2) United Nation, development and globalization: facts and figures, 2004,newyork and Geneva.2004.www.unctad.org/globsat
(3) Hafkin, Nancy, Taggart, Nancy, gender, information technology, and developing country: an analytical study.www.usaid.gov/wid/pups.htm.

تعاني من أن 70% من مدارسها الابتدائية، لا يوجد بها أجهزة كمبيوتر،والنتيجة أننا أمام حالة متقدمة من البنية الأساسية للتكنولوجيا، ولكن بدون أن يكون هناك رأسمال بشري يدعم تلك البنية،وكثير من الدراسات بينت وجود علاقة ارتباطية بين نسبة استخدام الإنترنت، ومستوى التعليم، ومعدل دخل النساء،ومدى تمثيلهن في المهن الإدارية والفنية[1] فالعوائق أمام دخول المرأة للإنترنت هو ،توفر الوقت،القيم والعادات ،وتوفر الكمبيوترات والمهارات الإدارية والفنية، ومستوى التعليم الذي يعتبر الوسيلة الرئيسية لقدرة المرأة على استخدام الإنترنت،إن ذلك يعني أن العولمة عملت على تقسيم المجتمعات، بين من يملك التكنولوجيا، ومن لا يملكها،ونتيجة وقوع المرأة في اسفل القائمة في امتلاكها للتعليم والدخل المنخفض،فقد كانت اكثر الخاسرين من عملية التطور التكنولوجي[2].

.

---

[1] World survey on the role of women in devlopment, 2004,p6-7.

[2] Hafkin, Nancy, Taggart, Nancy, gender, information technology, and developing country: an analytical study.www.usaid.gov/wid/pups.htm.

المبحث الثاني: اثر مؤشرات الترابط الشخصي والسياسي على تمكين الجنوسة

المطلب الأول:أثر مؤشرات الترابط الشخصي على تمكين الجنوسة

أ- مؤشر المكالمات الدولية ومؤشر معدل السياحة

ساهمت العولمة في زيادة عمليات الترابط الشخصي على المستوى العالمي،حيث أدت ثورة المواصلات والاتصالات إلى جعل حركة المسافرين تتزايد بشكل كبير، سواء طلبا للعمل أو للسياحة،كما سمحت ثورة الاتصالات للعمالة المهاجرة بالتواصل مع عائلاتهم وحصول الأفراد على جنسية اكثر من دولة في نفس الوقت.وعلى مدى العشر سنوات

- السابقة، ارتفع عدد المسافرين والسائحين الدوليين إلى حوالي 800 مليون مسافر في عام 2001،وبمعدل 3مليون مسافر يوميا،بعد أن كان عام 1980 مليون مسافر يوميا.

واستقبلت مصر والمغرب حوالي ست ملايين سائح عام 2001،أنفقوا حوالي 872 مليون دولار في مصر و600 مليون في المغرب،فيما لم تستقبل دول أفريقيا جنوب الصحراء اكثر من مليون سائح،أما هنغاريا فاستقبلت اكثر من 15 مليون سائح،أنفقوا ما مجموعه حوالي 246 مليون دولار في عام 2001،واستقبلت تركيا 10.5 مليون سائح ،أنفقوا 750 مليون دولار،واستقبلت إيران 1.5 سائح ،أنفقوا 656 مليون دولار،ونظرا إلى انخفاض تكلفة الاتصالات،وصل حجم المكالمات الدولية إلى 100 مليار دقيقة في عام 2000، وفي السعودية يبلغ عدد الهواتف الثابتة 129 لكل ألف ،فيما يبلغ عدد الحواسيب الشخصية 57 لكل ألف،وفي مصر يبلغ عدد خطوط الهاتف 50 لكل ألف مقابل 5.8 حاسب لكل ألف[1].

---

(1) World survey on the role of women in development, 2004,p6-7

ساهمت عولمة الاقتصاد في ربط المناطق الاقتصادية مع بعضها البعض، كما ساهمت منظمة التجارة العالمية بدعوتها في أحد بنودها إلى السماح بحرية الحركة للعمالة بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية في زيادة حركة العمالة المهاجرة بين الدول،ونتيجة معاناة الدول المتقدمة من قصور في عدد الأيدي العاملة ،مقابل ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في الدول النامية،إلى زيادة الترابط الشخصي بين الدول،فالقوى العاملة في الدول الصناعية تنمو بمعدل لا يتجاوز 1.1% سنويا ،بينما تعتبر معدلات النمو في حجم القوى العاملة كبيرة في الدول النامية،ولذلك ظهرت قضية التوظيف باعتبارها مشكلة لكلا الطرفين على حد سواء،مما أدى إلى انتقال العمالة من الدول التي تعاني من نقص الأيدي العاملة ،إلى الدول التي يوجد فيها عمالة مرتفعة[1]،ولقد كان حجم العمالة المهاجرة في عام 1960 (75) مليون مهاجر ارتفعت النسبة إلى (175) مليون مهاجر في عام 2003،منهم 159 مليون مهاجر طوعي فيما16 مليون مهاجر قسري(لاجئين)، لكن60% من حركة الهجرة الدولية هي في الدول المتقدمة،و40% في الدول النامية وبينما تعتبر حركة الهجرة عالمية، إلا أن الأغلب منها يتم داخل نفس الإقليم العالمي الواحد،حيث يتم من الدول متدنية الدخل، إلى الدول مرتفعة الدخل ،وشكل عدد المهاجرين ما نسبته 3% من عدد سكان العالم،بعد أن كانت نسبتهم2.9% في الأعوام 1990و2000[2].ومن الأعداد المهاجرة السابقة كان عدد النساء 49% عام 2000 بينما كان في عام 1960 يعادل 46.6% من عدد المهاجرين ،ولقد بلغت نسبة المهاجرات في الدول المتقدمة 51% من أعداد المهاجرات ،احتلت أوروبا العدد الأكبر منها، تلتها شرق آسيا، ثم شمال أفريقيا ،وتعتبر الفليبين اكثر دول

---

(1) Population division of the united nation, trends in total migrant stock, new York, united nation, 2003,p12..

(2) Population division of the united nation,p15.

العالم في هجرة النساء فهناك 7ملايين فلبيني في الخارج 60% منهم من النساء،تعمل اغلبهم كمربيات أو منظفات أو خادمات،حولوا عام 1996 ما مجموعه 7 مليارات دولار كعملات صعبة[1].

ب-حوالات العاملين

بلغ مجموع حوالات العاملين المتواجدين خارج بلدانهم 30 بليون دولار عام 1990 ارتفعت إلى 51.2 بليون عام 1995 ثم وصلت إلى 93 بليون دولار في عام 2003[2] وتشير بعض الدراسات إلى أن عائدات المرأة تكون أعلى من عائدات الرجل بحوالي 25% تقريبا،كما أن معظم العائدات التي تحصل عليها المرأة تصرف في مشاريع استثمارية، أو للادخار داخل دولهن ، وتصل تدفقات العاملين في الفلبين الى8.3% من الناتج القومي الإجمالي لعام 2000،وفي تركيا تصل الى2.3% حجم الناتج القومي الإجمالي،وتعتبر تركيا الدولة الأولى في تصدير العمالة المتخصصة بقطاع الإنشاءات حيث بلغت عائداتها عام 2000 (مليار دولار)، وفي مصر تصل حوالات العمالة المهاجرة إلى 6.5% من حجم الناتج القومي الإجمالي، وفي المغرب تصل النسبة إلى 4.2% ،أما في سيريلانكا فتصل النسبة الى7.2% من ناتجها القومي[3].

أما الدول المستقبلة للعمالة المهاجرة، فتعتبر المملكة العربية السعودية ثاني دولة في العالم في حجم التدفقات الخارجة من اقتصادها حيث تصل إلى نسبة 29.1% من وارداتها، أما في هولندا فتصل النسبة الى1.3% ،وفي النرويج تصل الى1.5% ،وفي

---

(1) Population division of the united nation, trends in total migrant stock, new York, united nation, 2003,p9.

(2) International Monetary Fund, And world bank, global monitoring report: policies and action for achieving the MDGs and related outcomes, 2004.p

(3) United Nation, Development and Globalization: Facts and Figures, 2004,newyork and Geneva.2004.www.unctad.org/globsat

الدنمارك تصل النسبة إلى 1.0% من حجم وارداتها،أما في السويد فتصل الى0.6% وفي جنوب أفريقيا تصل إلى 1.2% من وارداتها[1].

ونتيجة اعتماد كثير من الدول السابقة بشكل كبير على إيرادات العمالة المهاجرة جعلها تتغاضى عن حالات الاغتصاب، والمعاملة السيئة التي تتعرض لها النساء في تلك الدول المستقبلة للعمالة،كما أدت هجرة النساء إلى حدوث مجموعة من التأثيرات السلبية عليهن،حيث جعلتهن يتعرضن إلى نوع من الاستعباد في العمل، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، فمثلا في امستردام(هولندا) يوجد بضع مئات من محلات الخياطة الصغيرة، تخيط فيها مهاجرات لا يملكن رخص إقامة، معظمهن من الأتراك والمغاربة،ومعظم المشرفين على هذه المحلات من الرجال الذين يبحثون عن العاملات الرخيصات في المنازل من نفس الجنسية،التي تعتبر الإمكانية الوحيدة بالنسبة للمهاجرات للكسب،كما تعرضت النساء إلى أن تصبح سلعة (تجارة النساء) عابرة القارات، ورغم أنها ليست ظاهرة جديدة في سوق العمل الدولي،إلا أن العولمة بعثت فيها الحركة بجعل الحدود اكثر قابلية للاختراق[2]

فسرعة النقل وتكنولوجيا الاتصال شجعت الكثير من الحكومات على السياحة باعتبارها مصدرا للعملات الصعبة،إلا أنها (الحكومات) تضع في حسابها سياحة الدعارة،فكينيا كمركز للسياحة والنقل هي الملتقى لشرق أفريقيا بإمداد مستمر من أوغندا،كما ساهمت السياحة في نشوء أشكال جديدة للدعارة في بلدان أوروبا الشرقية، تسمى دعارة طرق

---

(1) United Nation, development and globalization: facts and figures, 2004,newyork and Geneva.2004.www.unctad.org/globsat

(2) فيشتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ص86-88

الشاحنات على الحدود، وكذلك في تركيا على البحر الأسود[1].كما ساهمت ثورة الاتصالات والمواصلات في كثافة الهجرات الدولية بين تلك الدول وحدوث تغيرات هيكلية في تركيبة الأسرة التقليدية نتيجة تقسيم العمل بين المرأة والرجل،حيث أصبحت المرأة تخرج للعمل وهو ما يعني زيادة مستوى الحرية لها وزيادة استقلالها الاقتصادي مما خلق كثير من المشاكل العائلية (وخصوصا في الدول النامية) وبالمقابل عمل خروج المرأة على تدمير الاستقرار الاجتماعي في المجتمع خروج الرجل طلبا للرزق وهجرته بعيدا عن أسرته زاد من عدد الأسر التي ترأسها المرأة ففي الولايات المتحدة زاد عدد الأسر التي ترأسها امرأة من 43% عام 1990 إلى 46% عام 2002،وهو مؤشر على ما يحدث في الدول المتقدمة[2].

---

[1] فيشتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ص86-88

[2] Jane Byes, Gender, Globalization, and Democracy: The paradox for feminism since Beijing, 2005

المطلب الثاني :اثر مؤشرات الترابط السياسي على مؤشرات تمكين الجنوسة

أخذت العولمة من خلال آلياتها تشجع ظاهرة تزايد المنظمات غير الحكومية في الدول التي أخذت تمارس ضغوطاً على الحكومات وتقوم بإضعاف سيادتها من خلال فتح سبل الاتصال بين هذه المنظمات[1]، وقد زاد من أهمية دور هذه المنظمات بعد تعديل ميثاق منظمة الأمم المتحدة والذي تنص المادة (71) منه على الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التشاور مع المنظمات غير الحكومية، واستناداً إلى ذلك أصبحت المنظمات غير الحكومية هي المنظمات التي تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة،وتعتبر ظاهرة تزايد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية هي إحدى السمات العامة والركائز الإضافية للعولمة على اعتبار أن هذه المنظمات تعمل على تجاوز الحكومات والعمل على تبني قضايا عالمية تهم الجميع على السواء، وهنا يفترض معظم مؤيدو العلاقة الإيجابية بين العولمة والحركة النسوية "أن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الحركات الاجتماعية أن الحركة النسوية أصبحت أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى العالمي"[1]. وتواصلت جهود تجمعات الحركات النسوية في فرض قضاياها بين الحين والآخر ولقد وسمت الأمم المتحدة العقد الممتد ما بين سنة 1975-1985بعقد المرأة" اعترافاً من تلك المنظمة بضرورة بذل الجهود الدولية لتحسين وضع المرأة وظروف معيشتها ولقد تلقى عقد المرأة دعماً قوياً من تنامي الحركات النسوية في مختلف أنحاء العالم على مدى السنوات العشرين الأخيرة وكان الأثر الذي أحدثه ذلك العقد والمدى الذي

1 S. Whitworth, "Political Economy and the Changing Global Order, Theory as Exclusion: Gender & International Political Economy; Stubbs and Geoffery R.D Underlhill, 1999, P 116.

استهدفه ملموسين على الصعيد العالمي[1].وبذلك أضحت المرأة إحدى القوى الرئيسية التي فرضت على الساحة الدولية والصعيد العالمي من خلال التطرق إلى العديد من القضايا التي تضر بها مثل قضايا العنف ضد المرأة أو قضايا التباين (التفاوت) في توزيع فرص العمل والدخول الأمر الذي عمل على توسيع دائرة قضاياها ونقلها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي[2].

تعود أولى محاولات عولمة الحركة النسوية إلى عام 1917 عندما اجتمعت أكثر من 1000 امرأة من أثنى عشرة دولة ،قمن بتنظيم أول مؤتمر نسائي دولي، نتج عنه خطة عمل تدعو إلى إنهاء الحرب العالمية الأولى، وأوصين بإنشاء منظمة دولية لحل النزاع بين الدول،وقد استخدمت بعض من محتويات خطة العمل في سبيل تشكيل عصبة الأمم التي أصبحت فيما بعد هيئة الأمم المتحدة.وبعد المؤتمر النسائي الأول تأسست الرابطة النسائية للسلم والحرية حيث أصبحت رابطة عالمية يوجد لها فروع في 27 دولة،ومنذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 صدرت العديد من الاتفاقيات والقرارات والإعلانات المتعلقة بالمساواة وإعطاء النساء حقوقهن وحمايتهن،لتجعل من موضوعات المرأة قضايا ذات هم عالمي، ومن بين هذه الوثائق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وعلى رأسها اتفاقية القضاء

1."Feminism, "Feminism, a Social Justice Tool in Globalization" Friday September.20,2002,5/21/03,P.1-2. www.EBSCO

(1) هل تكسب الإنسانية معركتها، تقرير الهيئة المستقلة بالقضايا الإنسانية في العالم، ترجمة محمد عصفور، مكتبة الشباب ومطبعتها، عمان، الأردن، 1995، ص 52-53.

(2) Jhansi, Maya, "Women as Reason, Feminism and anti-globalization", News & Letters Newspaper, October 2001, 5/21/03, P. 1,2.

على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)[1]. ليتم من خلالها عولمة حقوق المرأة في حالات الاغتصاب الجماعي المنظم (وتشمل الاغتصاب الذي تقوم به العصابات) والحمل القسري واعتبارها أسلوب من أساليب الحرب أو التطهير العرقي ،يحاكم عليها القانون الدولي[2]،كما تمكنت الحركة النسوية من إدماج منظور النوع الاجتماعي في الثمانينيات من القرن الماضي[3]،في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد،وعند انعقاد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة عام 1995 في بكين- الصين، حدد محاور الاهتمام وكان من بينها محور المرأة والنزاع المسلح، والذي أشار إلى آثار النزاعات المسلحة وغيرها من أنواع النزاعات على النساء، ووضع أهدافا استراتيجية ملزمة للدول والمنظمات غير الحكومية كان من بينها: زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات ووضع القرارات وتشجيع مساهمة المرأة في إيجاد ثقافة سلام[4]وبفضل الضغوط التي مارستها الحركة النسائية اتخذ مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة القرار الذي ينص على تفعيل دور المرأة في منع النزاعات المسلحة والمشاركة في مفاوضات السلام والمساعدة على بناء مجتمعات ما بعد الحرب.

---

(1) قيـثو نـسم قـثاثو الأمم المتحدة تتكون من ثلاثين مادة تتحدث عن التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،لمزيد من المعلومات انظر:اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو)،نص الاتفاقية،صادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،عمان.

(2) ضرعبزياف،طيمـــملباكـــشأ زـــييمتلا دمضةأرـــملا وحقوق الإنسان،مركز الدراسات أمان،اذار2005،على شبكة الإنترنت www.aman.com

(3) Vivienne, Jabri, "Feminist Theory and International Relations, International Relation and Organization, International Affrays, Jan 1995, Vol. 71, Issue, P. 131

(4) Www.icrc.org/web/ara/women-and-war.

كما عملت المنظمات غير الحكومية على الانتقال بقضايا المرأة بوجه عام من تأكيد دورها إلى تأكيد رؤيتها، ومن تأكيد حق المرأة في المشاركة بمختلف صورها إلى تأكيد حق المرأة في صناعة القرار في الميدان السياسي[1].والانتقال بقضايا المرأة من "دائرة القانون الوطني" المحدد جغرافيا إلى "دائرة القانون الدولي" من خلال خلق مرجعية مشتركة في هذا الشأن[2]،وقد تم توقيع معظم الدول على ضرورة صياغة قانون دولي يضمن للمرأة جميع التدابير المناسبة لمشاركتها في الحياة السياسية والعامة للبلد وبوجه تكفل للمرأة الحق في المساواة مع الرجل.والانتقال من صدور إعلان دولي لحق من حقوق المرأة (Declaration) إلى "اتفاقية" دولية يتم تناولها في مؤتمرات دولية لاحقة بالإضافة الى بروتوكول اختياري ملحق لهذه الاتفاقية والتنظيمات أو الانتهاكات التي لحقت بالأفراد من جراء هذه الاتفاقية،ودليل ذلك توقيع معظم الدول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتبني قضيتها بالإجماع[3].وبناء على ما سبق فقد عملت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الانتقال بقضايا المرأة من دائرة التعميم إلى مزيد من التخصيص وتوجيه الاهتمام إلى نوعيات محددة من النساء، مثل النساء اللاتي يعانين من الحروب والنزاعات المسلحة أو النساء المعوقات، والاهتمام بالمرأة في الريف مقابل المرأة في الحضر، والمرأة الفقيرة، مقابل المرأة الغنية، وتناول ذلك في المؤتمرات الدولية والصحف العالمية.فضلا عن ذلك فقد ساهمت هذه المنظمات بتمكين المرأة سياسيا من خلال بناء منظمات وشبكات نسائية قوية، والتي تعمل بدورها على زيادة مشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتها وتغيرها بطريقة

---

(1) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اليونيفيم، ص 4

(2) مؤتمر المرأة، بكين، 1995، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص 6.

(3) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ص 11.

تستجيب بها مع المرأة المعولمة واحتياجاتها وقد طرح هذا المشروع في مؤتمر بكين الذي انتهى بإعداد الاستراتيجيات الأساسية للمرأة في المشاركة في سياسات وخطط الحكومات[1]. وبالتالي عزز دور المنظمات الدفاعية والنقابية ةيو ـــــ سنلا وقلل من اضطهاد النساء وكل أشكال السيطرة والاستغلال في المجتمعات ضدها،الأمر الذي سمح لها-أعني العولمة- بالتحرك والمضي بخططها كونها تعمل "ضمن منظور الجنس" مستخدمه مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي [2]. لكن النساء ما تزال بعيدات عن المشاركة في جميع عمليات حفظ السلام وإعادة بناء ما دمرته الحروب، حيث لم يتجاوز عدد النساء المشاركات في قوات حفظ السلام لقوات الأمم المتحدة نسبة 4% [3].

1.Vogt Christina: "The Internet, Feminism and Social Activism, http://www.makere.ac.ugwomen Studies,/gull/,20Papers, Vogt. Htm.5/21/2003.

2 "Globalization and Feminism", Feb. 2003, WHR net Women's Human Rights, 5/21/03 www. EBSCO.

(3) مقدم،فالنتاين،شبكات العمل النسوية متعدية القومية:العمل الجماعي في عصر العولمة،الثقافة العالمية،العدد105،مارس2001 ،ص135

النتائج

قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاث فصول دراسية ،تناول الفصل الأول منها الإطـــار المفاهيمي للمصطلحات،حيث بينت الباحثة في المبحث الأول،مفهوم العولمة وأشكالها،حيث أن ظاهرة العولمة تنطوي على جدل واسع، فمن الباحثين من يرى أنها ظاهرة قديمة تعود إلى أول تفاعل بين الأنساق الاجتماعية(المدرسة الأنثروبولوجية)،أي أنها ظاهرة طبيعيـــة تمثل تاريخ التطور الإنساني، ومنهم من يعيدها إلى القرن الخامس عشر ويعتبرها ظـــاهرة مرتبطة بالنظام الرأسمالي ونتيجة طبيعية للتوسع في النظام الرأسمالي ،ثم تناولت مؤشرات العولمة،وكيفية قياسها .

وتناول المبحث الثاني مفهوم النسوية ،حيث بينت الباحثة أن النسوية هي الطريـــق للنظر إلى شؤون المرأة من خلال تحديد اتجاهاتها والنهـــوض بهـــا اجتماعيـــا وسياســـيا واقتصاديا والخروج عن النظام الأبوي السلطوي الذي يسيطر على المـــرأة. كمـــا بينـــت الباحثة مؤشرات النسوية وكيفية قياسها.

وتناول الفصل الثاني المؤشرات الكمية للعولمة، والحركة النسوية، من خلال التركيز على المؤشرات في دول العينة الخمس عشر، واستنتجت الباحثة أن مؤشرات النسوية فـــي التمكين السياسي قد زادت ،فالتمكين السياسي ارتفع في كل الدول تقريبا سواء المتقدمـــة أو النامية، ولكن الجزء الكبير في ذلك يعود إلى الكوتا النسوية التي فرضتها الدول من خلال القوانين، وليس عائدا إلى مؤشرات العولمة. أما مؤشرات التمكين الاقتصادي فـــان جـــزءا كبيرا منها يعود إلى التراكم التاريخي في عمليات التطور وليس إلى مؤشرات العولمة.

وفي الفصل الثالث تناولت الباحثة العلاقة بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الحركة النسوية حيث كانت النتائج على النحو التالي:

1. بينت الدراسة أن أثر مؤشر التجارة الدولية على التمكين الاقتصادي للمرأة من الناحية العملية والنظرية غير واضح،ففي حين كان التأثير جيدا في بعض المناطق(الدول المتقدمة) وكان التأثير سيئا في مناطق أخرى(الدول النامية) ،ويعود ذلك إلى ضعف مستوى التعليم وانخفاض المهارات المهنية والإدارية للمرأة مما أدى إلى عدم استفادة المرأة من إيجابيات العولمة.

2. بينت الدراسة أن مستويات الدخل المرتفعة وانخفاض مستوى الفقر هي ثمرة وفوائد العولمة والانفتاح التجاري ولكن ذلك في الدول المتقدمة،حيث ينزعان إلى تقليص التفاوتات الجنسية في التعليم والصحة التغذية،لكن ذلك لا يحدث في الدول النامية فالأسر الفقيرة التي هي مضطرة إلى تخصيص فرص تعليمية للذكور فقط نظرا إلى محدودية ميزانيتها

3. أدت عمليات التسارع في حركة رأس المال العالمي، إلى إيجاد تأثيرات متباينة على سوق العمل فيما يخص النساء،فرأس المال يبحث دائما عن المناطق التي تمتاز بانخفاض معدلات الأجور فيها،وغالبا ما تكون الدول الزراعية(النامية) هي صاحبة الدول الأكثر عددا في الأيدي العاملة،وفي هذه الحالة يصبح الإنتاج كثيف رأس المال هو المسيطر، ويصبح الإنتاج كثيف العمل هو الخاسر، وهو ما يعني تقليص نسبة النساء المشتغلات لانخفاض مهارتهن العملية والعلمية مقارنة بالرجال.

4. بينت الدراسة أن مؤشرات الإنترنت زادت من عمليات الاتصال والتعاون ،حيث أبقت القضايا النسوية اكثر اهتماما من ذي قبل ،كما ساهم الإنترنت في أيجاد مجموعة من

البدائل أمام المرأة لتخاطب العالم عن قضاياها،من خلال توفر منبرا لها لتنطلق منه إلى أشكال مختلفة ومرنة من القضايا النسوية،كما أن الإنترنت جعل المنظمات النسوية تستطيع التعريف بنفسها وتفرض حضورها في المنظمات الدولية مما أعطاها فرصة اكبر على تعبئة مستويات متنوعة من الجماهير.

5. بينت الدراسة أن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات لم تساهم بشكل فعال في زيادة تمكين المرأة، فهو ما زال مقتصرا على الدول المتقدمة ، فرغم وصول عدد مستخدمي الإنترنت إلى 591 مليون عام 2003،كان منهم 27% فقط في الدول النامية،وان نسبة النساء في الدول التي يوجد فيها أرقام هي نسب بسيطة جدا،فمعدل الدخل والمستوى التعليمي هي من الدلالات القوية على معدل مشاركة المرأة في قطف ثمار إيجابيات العولمة وكون المرأة في الدول النامية لا يوجد لديها إمكانية تملك مصادر الإنتاج فإنها لا تزال في ذيل القائمة من حيث استفادتها من إيجابيات العولمة.

6. بينت الدراسة أن العولمة عملت على تقسيم المجتمعات، بين من يملك التكنولوجيا، ومن لا يملكها فهناك علاقة واضحة بين نسبة استخدام الإنترنت، ومستوى التعليم، ومعدل دخل للنساء،ومدى تمثيل النساء في المهن الإدارية والفنية، فالعوائق أمام دخول المرأة للإنترنت هو ،توفر الوقت،القيم والعادات ،وتوفر الكمبيوترات والمهارات الإدارية والفنية، ومستوى التعليم الذي يعتبر الوسيلة الرئيسية لقدرة المرأة على استخدام الإنترنت، ،ونتيجة وقوع المرأة في اسفل القائمة في امتلاكها للتعليم والدخل المنخفض،فقد كانت اكثر الخاسرين من عملية التطور التكنولوجي.

7. أدت العولمة إلى تداعي دول الرفاهية (أوروبا الشمالية)، مما أثر على المكاسب التي حققتها وجعلتها تتلاشى، فعمليات التخصيص واعادة الهيكلة التي قامت بها الدول أدت إلى

انخفاض حجم الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، فاقل من 50% من الرعاية والخدمات الصحية تصل إلى النساء ، إضافة إلى ذلك فان معدل البطالة بين النساء اصبح ضعف معدل البطالة بين الرجال في الدول التي طبقت برامج التصحيح، وإذا كانت النساء تتحمل تكاليف التعديل الهيكلي اكثر من الرجال ، فان هذا بدوره نتج عنه تسرب مدرسي وخاصة في البنات. فكلفة فرص إرسال البنات إلى المدرسة أصبحت توازي قيمة العمل المنزلي الذي لا يمكن الاستغناء عنه . وأن سياسات التكييف الهيكلي " منحازة للذكور " في التصميم والتنفيذ لأنها تفشل في الأخذ بالاعتبار الأبعاد الجندرية في الاقتصاد مثل هيمنة النساء على القطاع الإنجابي ، وتقسيم العمل على أساس الجندر وعدم المساواة في المخصصات داخل المنزل.

8. ساهمت العولمة في زيادة عمليات الترابط الشخصي على المستوى العالمي،حيث أدت ثورة المواصلات والاتصالات إلى جعل حركة المسافرين تتزايد بشكل كبير، سواء طلبا للعمل أو للسياحة،كما سمح نمو الشركات متعددة الجنسية في زيادة حركة العمالة المهاجرة بين الدول، مما زاد من هجرة النساء إلى الدول للحصول على فرص العمل ونتيجة اعتماد كثير من الدول وخصوصا النامية بشكل كبير على إيرادات العمالة النسوية المهاجرة، جعلها تتغاضى عن حالات الاغتصاب، والمعاملة السيئة التي تتعرض لها النساء في تلك الدول المستقبلة للعمالة،كما أدت هجرة النساء جعلهن يتعرضن إلى نوع من الاستعباد في العمل، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وأصبحن سلعة (تجارة النساء) عابرة القارات، ورغم أنها ليست ظاهرة جديدة في سوق العمل الدولي،إلا أن العولمة بعثت فيها الحركة بجعل الحدود اكثر قابلية للاختراق.كما ساهمت كثافة الهجرات الدولية بين تلك الدول في حدوث تغيرات هيكلية

في تركيبة الأسرة التقليدية نتيجة خروج المرأة للعمل مما زاد من مستوى الحرية لها،وزاد من استقلالها الاقتصادي إلا أن ذلك خلق لها الكثير من المشاكل العائلية (وخصوصا في الدول النامية) وبالمقابل عمل خروج المرأة على تدمير الاستقرار الاجتماعي في المجتمع خروج الرجل طلبا للرزق وهجرته بعيدا عن أسرته زاد من عدد الأسر التي ترأسها المرأة .

9. بينت الدراسة في ما يتعلق بالمؤشرات السياسية أن العولمة ساهمت في زيادة المنظمات الدولية غير الحكومية، مما عمل على توسيع دائرة قضايا المرأة، ونقلها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي،وأصبحت موضوعات وحقوق المرأة قضايا ذات هم عالمي، والانتقال بقضايا المرأة من "دائرة القانون الوطني" المحدد جغرافيا إلى "دائرة القانون الدولي" وتمكنت الحركة النسوية في ظل العولمة من إدماج منظور النوع الاجتماعي في العلاقات الدولية، والانتقال بقضايا المرأة بوجه عام من تأكيد الدور (دور المرأة) إلى تأكيد الرؤية (رؤية المرأة) ومن تأكيد حق المرأة في المشاركة بمختلف صورها، إلى تأكيد حق المرأة في صناعة القرار في الميادين السياسي، فضلا عن ذلك فقد ساهمت العولمة بتمكين المرأة سياسيا، من خلال بناء منظمات وشبكات نسائية قوية، مستخدمة مؤسسات دولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لتعمل على زيادة مشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار السياسي .

إن هذه النتائج لا تتوافق مع فرضية الباحثة في العولمة الاقتصادية حيث بينت الدراسة أن العولمة الاقتصادية لم تساهم في زيادة مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة،بل أن نوعية التعليم والصحة ومستوى المهارات الفنية والمهنية والإدارية للمرأة ،هي التي تحدد مستوى مشاركتها وحسب نوعية الدولة.

أما فيما يتعلق بالعولمة السياسية، فقد بينت النتائج أن المرأة استطاعت من خلال العولمة فرض اجندتها الرسمية على الدول من خلال انتزاع قرارات دولية تزيد من مشاركتها السياسية في صنع القرار السياسي،ولو كان ذلك مبدئيا من خلال الكوتا النسائية.

إن هذه النتائج لا تتوافق في جزء منها مع فرضية الباحثة من وجود علاقة طردية بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الحركة النسوية.

قائمة المراجع والمصادر

أ- قائمة المراجع باللغة العربية

1. أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي،الإسكندرية،المكتب العربي ب العربي الأوسط،بيروت،العدد76،تشرين ثاني /نوفمبر1998.
2. اتفاقية المرأة:القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،يونيفوم،صندوق الأمم المتحدة للمرأة ،عمان،1995
3. الاعرجي،نازك،صوت الأنثى،سوريا-دار الأهالي،الطبعة الأولى،عام 1997
4. أمين،سمير،العولمة ومفهوم الدولة الوطنية،في الدولة الوطنية وتحديات العولمة،مركز البحوث العربية الأفريقية-القاهرة،مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية،مكتبة مدبولي،2004.
5. الأمين،أنيسة،المرأة والعمل،مجلة الطريق،العدد الثاني،نيسان/أبريل 1990.
6. بركات،حليم،المجتمع العربي المعاصر،بحث استطلاعي اجتماعي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى 1984.
7. بلقاسم،زايري،منطقة التبادل الحر الاورو-متوسطية والفقر في الدول المتوسطية،المستقبل العربي، العدد286،كانون اول2002م..

8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي واخرون، سبتمبر، أيلول 2003

9. التقرير السنوي لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام،مركز دراسات الوحدة ،بيروت،الطبعة الأولى 1992..

10. تقرير التنمية البشرية ،مفهوم التنمية البشرية وقياسها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،مطبعة جامعة اكسفورد،1992.

11. تقرير التنمية البشرية ، Undp منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، سنة 2000.

12. توكسال،هدايت،النزعة النسوية في بيئة محافظة،شؤون الأوسط،العدد104،خريف2001.

13. جامبل،سارة،النسوية وما بعد النسوية ترجمة ،الصدة، هدى ،شامي ،احمد ،القاهرة ،المجلس الاعلى للثقافة،2002.

14. جدنز،انتوني،بعيدا عن اليسار واليمين:مستقبل السياسات الراديكالية،الكويت،سلسلة عالم المعرفة، العدد 51 /2003.

15. جلال أمين،العولمة والدولة،المستقبل العربي،بيروت-لبنان،السنة العشرون العدد228،شباط 1999.

16. الخالد،كورنيلا،الكفاح النسوي حتى الان:لمحة عن النظريتين ألانجلو-أمريكية والنسوية،مجلة الطرق-بيروت،العدد2،المجلد1996،55.

17. ديب،ثائر،النسوية مفهوم الجنوسة:المرأة بين الطبيعة والثقافة،مجلة الآداب العددان3و4 المجلد2003،51.

18. روبرتسون،رونالد،العولمة:النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية،ترجمة احمد محمود،نورا ،شهر أيلول 1985.

19. مكحل،غسان،الإنترنت والسياسة الخارجية الأمريكية،شؤون الأوسط،العدد100،تشرين أول/تشرين ثاني2000.

20. ستيفاني،تري،اضطهاد النساء في ظل العولمة،مركز الدراسات أمان،21/أيلول/2005،على شبكة الإنترنت،
ww.Arabhra.org/arabic/arwega/nashra001/womenday/http.

21. سميط،فايز،بعض أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الإنسان،مركز الدراسات أمان،/اذار/2005،على شبكة الإنترنتwww.amanjordan.com

22. السيد، عبد المنعم، الاستثمار الأجنبي في الأردن:حجمه وهيكلة واتجاهه وآثاره التنموية 1970-1999، المؤتمر العلمي الثاني ،أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني،اربد-جامعة اربد الأهلية،9ايار،2001

23. السيد،يس،العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي،سلسلة دراسات شهرية،السنة3،العدد17،القاهرة،مركز الدراسات الاستراتيجية،1998

24. شاهرا،رازافي،رؤية الفقر من منظور الجنسين،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،اليونسكو،العدد162 ديسمبر1999.

25. شرابي،هشام،النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي،ترجمة محمود شريح،بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى، 1992.

26. شرف الدين،فهميه،مشكلة المرأة أم مشكلة الرجل،:جدلية القهر،مجلة الوحدة بيروت،العدد9 ،السنة1985.

27. شيفرد،ليندا،انثوية العلم:العلم من منظور الفلسفة النسوية،ترجمة:يمنى الطريفي،الكويت،سلسلة عالم المعرفة العدد السنة.

28. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،عمان ،اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،بيروت،الطبعة الأولى،2002.

29. العامري،عصام،مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية،شؤون الأوسط،بيروت ،العدد76،تشرين ثاني 1998.

30. عبد الحي،وليد،تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية،الجزائر،مؤسسة الشروق ، الطبعة الاولى، 1995

31. فيتريش،كريستينا،المرأة والعولمة،ترجمة سالمة صالح،منشورات الجمل،كولونيا- ألمانيا،الطبعة الأولى،2002.

32. القبيسي،بشرى،قضايا المرأة:مسائل وحقوق،مجلة الاجتهاد،بيروت،العدد40/39،السنة 2005،

33. الكاشف في الجندر والتنمية:حقيبة مرجعية،صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،مكتب غرب اسيا،1999.

34. مايرا،بوفينيك،تعزيز المساواة بين الجنسين،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية القاهرة،اليونسكو،العدد 162،ديسمبر1999.

35. مركز الدراسات النسوية دورة إدماج الجندر في مهارات القيادة والتخطيط،طاقم شؤون المرأة، مركز الدراسات النسوية،1995.

36. مشكور،سالم،مشكلات التنمية في إيران،شؤون الأوسط،العدد 101،شتاء 2001

37. مقدم،فالنتاين،شبكات العمل النسوية متعدية القومية:العمل الجماعي في عصر العولمة،الثقافة العالمية،العدد 105،مارس 2001.

38. نصيب،نعيمة،المرأة العربية ومواقع صنع القرار السياسي،شؤون خليجية،مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية-لندن،العدد 31،خريف 2002.

39. نور الدين،سعاد،الكوتا ومشاركة المرأة في الحياة السياسية،مجلة أروقة،المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.على شبكة الانترنت WWW.ARABHRA.ORG/ARABIC/ARWEGA/NASHRA001/WOMENDAY

40. هل تكسب الإنسانية معركتها، تقرير الهيئة المستقلة بالقضايا الإنسانية في العالم، ترجمة محمد عصفور،مكتبة الشباب ومطبعتها،عمان-الاردن،1995.

ب- قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

1.Abhisit sen, the impact of American population culture in the third world media Asia, vol.20.1993.

2.A.T.Kearny, inc, global policy group& foreign policy magazine, globalization: last hurrah, foreign policy, Jan/feb 2003,issue123, www.foreignpolicy.com 3.A.T.Kearny, Inc, global policy group and foreign policy magazine, measuring globalization foreign policy, jan/feb2003, issue122.www.foriegnpolicy.com,

4.Barbara Evers, Gender, International Trade and the trade policy review mechanism: conceptual reference points for unctad, globalization and poverty.

5.BANE Emadunagucurrent neo-Liberal Development: Feminist Alternative, presentation plenary session of awids, 9th international forum right and development, Mexico, October 3-6,2002.

6.Belsi, Laurent: Rise of the Corporate Nation State, Christian Science, Monitor,10th of april2000.vol.92issue96,p1.

7.Christine Sylvester, Feminist Theory and Gender Studies AssociationNotes,www.csf.Colorado.edu/isa/section/stgs/femir.html.

8 Elson, Diane. "Male Bias in Macroeconomics: The Case of Structural Adjustment", in Elson, Diane, ed. Male Bias in the Development Process, 1991. [1995 2nd edition] pp.164-190. Manchester University Press. Manchester.

9..Emira Mears, "Women in the Office, Transitions in a Global Economy, Spring, 2003, Vol. 16. Issue, 4, P. 40.

10. "Feminism, "Feminism, a Social Justice Tool in Globalization" Friday September.20, 2002,5/21/03,P.1-2. www.EBSCO

11. Freedom House, freedom in the world: the annual survey of press freedomranking,1994-2002,newYorkfreedom house, 2002,www.freedomhouse.com

12. Fontana & Wood; Jokes & Weston; Standing; Wood; World Development.issue3.1989 .

13.Globalization and Feminism", Feb. 2003, WHR net Women's Human Rights, 5/21/03 www. EBSCO.

14.Goanna, Kerr, international trends in gender equality work, November 2001.

15.Hafkin, Nancy, Taggart, Nancy, gender, information technology, and developing country: an analytical study.www.usaid.gov/wid/pups.htm.

16. Hoddinott, John; and Haddad, Lawrence.. "Does Female Income Share Influence Household Expenditures? Evidence from Côte d'Ivoire" in Oxford Bulletin of Economics and Statistics1995, 57:2, .

17.International monetary fund, special issue on the fund, no.26, septemper1994.

18.International Monetary Fund, And world bank, global monitoring report: policies and action for achieving the MDGs and related outcomes, 2004.

19.Jane byes, gender, globalization, and democracy: the paradox for feminism since Beijing, 2005

20.Jane byes, gender, globalization, and democracy: the paradox for feminism since Beijing, 2005 Jhansi, Maya, "Women as Reason, Feminism and anti-globalization", News & Letters Newspaper, October 2001, 5/21/03.

21..Jane, Mills, Womand Words: Vocabulary of Culture and patriarchal society, London, virago press, 1991.

.22. Jhansi, Maya, "Women as Reason, Feminism and anti-globalization", News & Letters Newspaper, October 2001, 5/21/03, P. 1,2.

23.Jokes. A gender-analytical perspective on trade and sustainable development in trade sustainable development and gender, unctad, 1999.

24.Lain McLean, oxford concise dictionary of politics, oxford university press, new York, 1996.

25.Lockwood, Ben, how robust is the foreign policy/Kearny index of globalization? CSGRworking paper No.79/01november

26. Marysia Zalewski: "Well, What is the Feminist Perspective on Bosnia? International Affairs, Vol. 71 No.2. April, 1995 .

27.Measuring globalization. The global top20 AT. Kearny, Inc, global business policy council 2005,p55.www.foreignpolicy.com

28.Measuring Globalization:Who,s up,Who,s down?, foreign policy,Jan/feb 2003,Issue 134..

29. Mehra, Rekha; Gammage, Sarah. 1999. "Trends, Countertrends, and Gaps in Women's Employment" in **World Development.vol. 27.issue3** .

30.Nancy E. Riley. Gender, Power and Population Change, Vol. 52. No.1 May 1997.

31.Organization for economic co-operation and development, trade and gender: issues and interactions, room document no.1, 142nd session of the trade committee, paris, 25-26 October 2005.

32.Palmer, public finance from a gender perspective, world development, and vol.23.no11.

33.Population division of the united nation, trends in total migrant stock, new York, united nation, 2003.

34. Sandoval, Chela, what do Today's Globalization Process have to do with Feminism and Writing Technologies?, P1.3.5/21/03. www.EBSCO

35. Scholte, Jan aart, Globalization and Modernity, An Diego, Ca: Isa conrention, April 1995.

36. S. Whitworth, "Political Economy and the Changing Global Order, Theory as Exclusion: Gender & International Political Economy; Stubbs and Geoffrey R.D Underhill, 1999 .

37. The World Bank, trade and gender: issue and interactions, trade committee, 25-26 October 2005.

38. The world bank, the impact of international trade on gender equality,prem notes, gender no.86,may2004.

39. Tzannatos, Zafiris.. "Women and Labor Market Changes in the Global Economy: Growth Helps, Inequalities Hurt and Public Policy Matters" in World Development.vol 27.issue3, 1999 .

40. United Nation, development and globalization: facts and figures, 2004,newyork and Geneva.2004.www.unctad.org/globsat

41.United nation statistic division, world and regional trends, millenniumindicators database, 2005.www.millinummindicators.un.org

42.Vivienne, jabri, Feminist Theory and International Relation, International Relation and organization, International Affairs, vol71.issue1.jan/1995, www.icrc.org/web/ara/women-and-war.

43.Vogt Christina: "The Internet,Feminism and Social Activism, http://www.makere.ac.ugwomenStudies,/gull/,20Papers,Vogt.Htm.5/21 /2003.

44.William k.tabb, globalization is a special issue; the power of capital is the issue, monthly review, vol.49.no2june1997.

45.Women's International Network News: Report From Around the World: A UROPEAN Comparison, WINNEWS 29-2/Spring. 2003, 5/21/03.

46.World survey on the role of women in development, 2004

47.World Development.. Special Issue on Gender and International Economics. Pergamon, Elsevier Science. London and Amsterdam. 1995.issue 23 .